

المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأمكاد الت أصدرتها المحكمة منيناير ١٩٨٤ حق ديسمبر ١٩٨٦م

اهداءات ۲۰۰۲

المستشار / فتدى نجيب المحكمة الدستورية العليا



المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأحكام الت أصدرتها المحكسمة منيناير ١٩٨٦ حق ديسمبر ١٩٨٦م

بسسبامتدالرحمن الرحسيم

تقسديم

مضت ثبان سنوات على قيام المحكمة الدسستورية العليا كهيشة قضائية مستقلة تائمة بذاتها المردها الدستور بولاية الرقابة القضائية على دستورية التشريعات جبيعها - الإصلية منها والفرعية - سسواء التى تصدرها السلطة التشييعية أو التي تصدرها السلطة التشييعية وفقا لاحكام الدستور . وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي اسنده اليها قانونها كبحكمة تنازع .

والرتابة التفسائية التى تتولاها هذه المسكمة تصد منها كفساقة السيادة والسمو لاحكام الدستور ، ذلك انه يستحيل الاجتزاء بالرقسابة السياسية أو الارتكان الى أدواتها المختلفة كبديل عن الرقابة التفسائية التى تتوم عليها محكمة عليا تتركز غيها هذه الرقابة وتنفرد وحدها باعطاء التيود التى يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق النصوص عليها غيه ، مفاهيم موحدة تستمد أسسها من مقاصد الدستور وأهدافه وتتحدد ضوابطها في اطار التيم الاجتماعية والاقتصادية والخلتية التى يتغياها ، ولتجمل من الصدارة التى يحتلها الدستور حتيتة واتعة ، لا بجرد حتيتة تانونية ، لينرض الدستور دائما تواعده الآمرة على كل سلطة .

واذ تباشر المحكمة رقابتها التضائية على ضوء احكام الدسستور ، نان استخلاصها للتواعد الدستورية التى تغرغها في أحكامها ، لا يتاتى بانتزاع هذه القواعد بن واتمها ، ولا بعزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفسال دورها الواعى في اتجاه تثبيت دعسائم الحق والعسدالة الاجتماعية .

وربما كان من ادق الهام التى تنهض عليها هسده المحكمة واكثرها خطرا ، تلك الموازنة التى ينبغى أن تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار للقواعد التى يقوم عليها الدسقور من ناحية ، وضرورة تطويع هذه القواعد لمجابهة التطور من ناحية أخرى .

كذلك مانه حين تحدد المحكمة نطاق الحقوق والقيود الدستورية ، واهدائها ، مانها تباشر مهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لاحكام الدستور جميعها ، كى تستخلص منها مفهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجا مترابطا لا تنافسر بين اجزائه .

وهذه الوحدة العضوية التى تنتظم احكام الدستور ، هى التى يستقيم بها التكامل فى بنيانه ، وهى التى يتحقق معها التوافق بين نصوصه وازالة ما قد يشوبها من غموض أو يظن فيها من تناقض .

بل إن تلك الوحدة العضوية عن التى تستهدنها المحكة كلما كان الاسر للطروح عليها متعلقا بتعارض يدعيه الطاعن بين النصوص التاتونية المطعون عليها واحكام الدستور ، ذلك إن التحقق من انتفاء هذا التعارض أو قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتهاوحدها، ولكن بالاحتكام الى احسكام الدستور جميعها كى تتثبت الحسكمة من أن النصوص المطعون عليها لا تناقض أيا منها ، ليصبح قضاؤها برغض الدستورية مطهرا لهذه النصوص من جميع المطاعن الدستورية المنسوية اليها ، أو التى يمكن ربطها بها .

وعلى أمتداد أعوام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضبها أحسكام هذه الجبوعة - قدر لهذه المحكمة أن تحسدر في الدعاوى الدسستورية التى تناولتها ، أحكاما تكوس الشرعية الدستورية في مختلف مجالاتها ، وتكمل انفاذ الاصول والقواعد التي تضبنها الدستور ، وتبلور التيم والمثل التي يستهدفها ، وتجبى دعائم النظام السياسي والاقتصادي للدولة ، متيه رقابتها على موازين دقيقة ، تثبيتا للحرية في مظاهرها المتعددة وصورها المختلفة ، وتأمينا لحقوق المواطنين في أكثر مجالاتها أهمية وحيسوية ، وأطلاقا بالمجبل الوطني نحو أفضل الظروف لتقدمه وازدهاره ، كل ذلك في أطار الضوابط التي فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة في أطار الضوابط التي فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة البخطة في مداها أو قاصرة عن الإحاطة بموجبانها .

ويتبيق هذه الضوابط من قاعدة كلية حاصلها أن الحكمة أذ تباشر من مهمة اقضائية فنية ذات طابع قانوني بحت لا يجوز أن تتدخل لحسسم بسالة دستورية مالم يكن تدخلها لازما للفصل في النزاع الموضوعي التصل بهسا

بروعلى مقتضى هذه القاعدة التي قننها قانون المحكمة المسادر
 بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٦ وترتبيا عليها سالا تفصل المحكمة في المسائل

الدستورية التى تطرح عليها ، الا من خالال خصوبه تضائية تتوانر لرائعها نيها مصلحة شخصية بباشرة ، ونتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، وكفرورة يحتمها الفصال فى نزاع موضوعى .

وفى جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، أو تحد منها ، ولا أن تزن الدوانع الكامنة وراء النصـوص التانونية التي اترها ، أو تناتش كيفية تطبيقها أو ملاعبة اصدارها .

ولقد استقر تضاء هذه المحكمة على تبنى التاعدة التى تقضى بان كل ترينة ممكنة ينبغى ان تكون لصالح دستورية التشريع المطعون عليه ما لم تنقض هذه الترينة بدليل تطعى يكون بذاته نانيا على وجه الجزم للستورية النص المطعون عليه ، وإن القضاء بعدم دستورية نص معين في تشريع وابطال أثره لا يستتبع إبطال باقى نصوص هذا التشريع مالم تكن هذه النصوص مرتبطة بذلك الذى ابطلته المحكمة ارتباطا لا يقبل التجيزئة .

ونكشف هذه الضوابط الذاتية التي فرضتها المحكمة تيدا على حركتها في مجال ممارستها لرقابتها التضائية ، عن أن لهذه السرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وأنها لا تقتحم منطقة تباشر فيها السلطتان التشريعية والتنفيذية ، ولا تستهدف مزاحمة أيهها في ولايتها الدستورية أو الانتقاص منها ، وأنها الاسر في هذه الرقابة مرده الى القيود التي فرضنها الدستور والحقوق التي كفلها باعتبار أن هذه القيود وتلك الحقوق هي محل الرقابة القضائية ومناطها، على الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة أينة على مسلئوليتها متفهمة لمرابها ، متيدة بضوابطها ، مستجيبة لمطلباتها .

رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار (محمد على بليغ)

القسمالأولس

الاهكام الصادرة في الدعاوي الدستورية



جلسة ٧ يناير سينة ١٩٨٤ م

بهامه السيد المستشبار الدكتسور نقص عبد المسبوم رئيس المكة وحضور السادة المستشبارين : مجيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومعدوح

وسسود المسادة المستساوين ، يحيد على راعب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومجمد عبد الخالق الخسادي ومنير أمين عبد الجيسد ورابح لطني جمنسية: أعضـساء

المفوض أمين السر وحضور السيد الستثمار الدكتور محمد ابراهيم ابو المينين وحضور السيد / احمد على نضل اللسه

قاعــــدة رقــم (١)

القضية رقم ٣٥ لسنة ٢ القضائية « دسيتورية »

۱ — دعوی دسیستوریة — قبولها — المسلحة فیهسا : یشترط تقبول آلطفن بعدم الدستوریة ان نتوافر اللطاعسن جسلحة شیسخصیة جباشرة فی طعنسسه .

من المقور - على ما جري به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط
لقبول الطعن بعدم الدستورية أن نتوافر لدى الطاعن مصلحة
شخصية مباشرة في طعنه • ومناط هذه المسلحة ارتباطها
بعصلحته في الدعوي الموضوعية التي أثير الدفع بعدم
الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم غيه على الحكم غيها •

الاجسراءات

بتاريخ ٣٠ نوغمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته علم كتاب المسكمة صحيفة الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية لائتمة رقابة النقد المصادرة تتفيذا لقانسون تنظيم التحامل بالنقد الاجنبى رقم ١٩٧٠ سنية ١٩٧٠ سنيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجسانيم المقيمين بالخطرج في حسابات رأسسمالية غير قابسلة للتحويل لدى المسارف ٠

وقدمت ادارة قضليا المحكومة ثلاث مذكرات طلبت فيها رغض الدعسوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسسة اليسوم •

الحكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان » _ وهي فرنسية مقيمة بالخارج _ كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وآخرين طالبة الحكم بأحقيتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحوزه من نقد مصرى أو اجنبى ، وفي القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ودون التقيد بالقيود الواردة في المادتين ١١٥ ، ١١٦. من لائحته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوغمبر سنة ١٩٧٦ بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ . وبتاريخ ٨ غبراير سلمة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعـوى ، غطمنت الدعية • في هذا الحكم بطريق الاستثناف الذي قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٦ ق استثناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دسستورية اللائمة التنفيذية المسار اليها • وبتاريخ ١٣ نوغمبر سلة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت الستأنفة برفع الدعسوى الدستورية ، فأقام المدعى بصفته مديرا مؤقتا لتركتها _ لوفاتها _ الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة فيما نصت

عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف •

وحيث أ نالدعي بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥ ، ١١٦ من لائمة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النصين لارصدة الاجانب غير المقيمين في حسابات رأسمالية غير مابلة للتحويل لدى المصارف المعتمدة _ بحيث لا يجوز لهذه البنوك أن تصرف من هذه الحسابات المنتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز الفي جنيه سنويا فيما عدا المصاريف الحكمية المستحقة على أصحاب تلك الحسابات ـ يعد امر1 مخالفا للمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مم أحكام الاتفاقية المبرمة _ بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ _ بين حكومتى مصر وفرنسا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات التي تساوى في المعاملة بين المواطنين والفرنسيين وينبغي احترامها وفقا للمادة ١٥١ من الدستور • فضلا عن أن ما فرضيته المادتان ١١٥ ، ١١٦ المطعون نفيهما من تنبود يعد خروجا على مقتضى احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الذي اطلق حرية حيازة جميع العملات الصرية والاجنبية .

وحيث أن المادة ١١٥ من اللائحة - المطعون فيها - تنص على أن « المبالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين فى الخارج ولها صفة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن عملة اجنبية لتحويلها ينبعى أن تدفع فى حساب رأسمالى غيير قابل للتحويل لدى احد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرئا لذمة الدافع » • وتنص الفقرتان الاولى والثانية من المادة ١١٦ من ذات اللائحة - المطعون فيها - على أنه « يجهوز للمصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الرأسمالية غير القابلة

للتحفيل بقيمة المسازيف الحكمية المستمعة على اصطاب الحسابات، كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المسان اليها ، المفتوحة بالسماء اشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه وبما لا يجاوز اجماليه ٢٠٠٠ جنيفة كل سنة حيلادية حم ، .

وهيث أنه من القرر مع على ما جرى به قضاه هذه المحكمة م أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافسر لدى الطاعن معلمة شنغصية مباشرة في طعنه • ومناط هذه المصلحة ارتباطهما! بمسلحته في الدعسوى الموضيدوعية التي أثين الدفعصع بعمدم التستورية لماسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وان كان ما يسستهمفه الدعى بصفته من دعسواه الونسوعية هو الافراج عن ازهندة جانين بول جرابيديان في المصابات الرألسالية غير القابلة للتصويل ــ وهي تعلل ثمن بيع عقارات ــ وفقا للماهتين ١١٥ ، ١١٦ من اللائمة معل الطعن، ، والمضول على هذه الارصدة والتلاه بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون ، وكان الثابت من الاتوراق أنه بناء على الخطابين المقادلين بين حكومتى مصر وفرنسا بغاليج ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ وانقت السلطات المصرية على الاغراج عن هلغ. ١٠٠٨ مليون. جنيه من ارصدة الحمادات الرأسمالية غسير القابلة للتحويل المفتؤكفة لدى البنوك المصرية باسماء الغرنسيين غيي المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها فى تغطية الاحتياجات المطية اللازمة لمختلف المسام السغارة الفرنسية والقنطليات الْقُرْسِيةَ في جمهورية مصر العربية ، على أن تقوم المحكومة الفرنسية هدالد القيمة للرعايا الفرنسيين في الخارج • وعلى أساس هدد الانتقاق المتنادل (مستند رقم ۴۴ ملف الدعوى) تقدم الدعى بصفقه، والسيدة « ليليان مانوش جرابيديان » ــ التي المحضر هيــها ارث مُشَيِّقَتُهُا « جائين بول جرابيديان » _ الى البنك الاهلى المسعرى بعاريخ ٣٣ سبتعبر سنة ١٩٨٦ ، ٢٨ نوغمبر سنة ١٩٨٨ بطلب تحويل رصيد الحساب التجمد الى السفارة الفرنسية ، وقد تم بالقصل هذا التحويل بمبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يمثل كامل رصيد حساب المورثة جانين بول جرابيديان الرأسمالي الغير قابل المتحويل حسبما هو وارد في خطابي البنك الإهلي المصرى المؤرجين ١٩٠ : المويسل ٢٠ مايو سنة ١٩٨٣ (المستندين رقمي ٢٠ ، ٣٠ ملف الدعوي) وذلك بعد أن اغرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارمييية المتجمدة مع التحفيظ على مبلغ ١٢٠ ر ٢٥٤٩ جنيه تحت تسوية ضريبة المتركات ورسم الايلولة على مركة « جانين بول جرابيديان » •

لا كان ذلك ، غان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعسوى الموضوعية يكون مقد تحقق ، وبالتالى تكون مصلحته فى الفصل فى الدعوى الدستورية الماثلة مستنفية ، مما يتمين معه الحكم بمدم قبسول الدعوى .

الهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتماب المحاماة ه

جلســة ٢١ يناير ســنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبيور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين جحيد على راغب بليغ ومسطعى جبيل درسى ومبدوح مصطفى حسن ومحسد عبد الخالق النادى ومني أمسين عبد الجيد وفسوزى أسسعد برقش وحضور السيد المستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو العينين الموض وحضور السيد / أحبد على فضل اللسه أحين السر وحضور السيد / أحبد على فضل اللسه أحين السر

قاعىسىدة رقىم (٢)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ القضائية « دستورية » (١ لسـنة ١٠ ق - ع)

الحكية المليا - طريق رفع الدموى الدستورية المامها - قبول الدموى .
 اتصال الحكية المليا بالدعوى الدستورية يكون بابـداء الدفـع بمـــدم الدستورية المام حكية المؤضوع ، فاذا تبيئت جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى المام المحكية المليا فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعـــوى الدستورية غير مقبــولة .

١ — مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ — اللتين رفعت الدعوى في ظلهما — ان اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، فاذا لم تراع هذه الاوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة ، ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المدى من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ سنة ١٩٦٤ ورأت فى هذا النطاق جدية الدغم دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون غيها ٤ ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و

٢ ــ من القرر ــ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافـــر مصلحة شخصية مباشرة اللطاعن من طعنه ومناط هذه المسلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثير الدفــع بعدم الدستورية بمناسبتها •

الاحسراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا المسكم بعدم دستورية قسرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشان تنظيم الصحافة والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقسرار رئيس الاتعاد الاشتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشساء المجلس الاعلى للصحافة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

المخمصعة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمدلولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحمل في أن المدعى كان قد تقدم الى مدير ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ـ المدعى عليه الاول ـ متاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب التمريج له باصدار صحيفة بيومية باسم « لا » فأجيب بتاريخ ه ديسمبر سنة ١٩٧٤ بفسرورة حصوله ابتداء على موافقة اللجنة التنفيذية للاتصاد الاشتراكي العربي ثم استينفاء باقى الاجراءات من ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ، فأعاد المدعى طلبه من المدعى غليه الاول بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط المصول على موالهقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى، ولكنه تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ خطابًا من المدعى عليه الأول يؤكد نميه أنه من غير الممكن التصريح له باصدار الصحيفة الشار النها الا بعد همسوله على الموافقة سالفة الذكر تنفيذا للقرار بقانون رقم ١٥٦ لمنة ١٩٦٠ • والدرأي المدعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ هيسمبر ١٩٧٤ أنه يتضمن قرارا اداريا فقد اقابم الدعوى رقم ٥٩٨ لسسنة وم تضائية المام محكمة القضاء الادارى طالبا العاءه نعيث تعسك بصحيفة داعواه وبمذكرة دفاعه بعدم دستورية القرار بقانون وقسم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحاغة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسسنة ١٩٩٤ بثنان الؤسسات الصفلية وتزار زئيس الاتعاد الاشتراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجلس الاعلى للصحافة • وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى يحتى يرفع المدمى الدعوى بعدم دستورية المادة الاولمي من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم

101 لسنة ١٩٦٤ وأمهلته ثلاثة أشهر لرغع الدعوى الدستورية فأقام الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين المسار اليهما وقرار رئيس الاتحاد الاشستراكى العربى رقم ٤ لسسنة ١٩٧٥ ٠

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ــ اللتين رغعت الدعوى في ظلهما _ أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى آمام المحكمة العليا ، فاذا لم تراع هذه الاوضاع القررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة • ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاستراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون غيها ، ومن ثم تكون الدعسوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بعانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ٠

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص فى فقرتها الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 101 لسنة ١٩٦٤ فى فقرتها الثانية على أن « تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق الاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق (م٢ - المحكمة المستورية)

بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ ، رقد نعى المدعى على هذين النصيين بمخالفة الدستور أصدورهما من رئيس الجمهورية فى غير الاحوال والظروف الاستثنائية التي يجوز فيها اصدار قرارات بقوانين ولعدم عرضهما على السلطة التشريعية ولمخالفتهما للمادتين ٤٧ ، ٤٨ من دستور سنة ١٩٧١ لمادرتهما حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية فى التبير عن آرائههم ٠

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ نمت على أن « حرية الصحافة وملكيتهــ١ للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللاحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون ، وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والاموال الملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه البين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قصر في المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق في اصدار الصحف وملكيتها عليي الاحزاب السياسية والاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة للكية الصعف التي تصدرها الاشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والاوضاع التي حددتها المادة ١٩ سالفة الذكر ، كما نظم هذا القانون اجراءات تقديم طلب اصدار الصحف فأوجب في الفقرة الاولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم اخطارا كتابيا للمجلس الاعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة مشتملا على اسم ولقب وجنسية ومعل اقامة صاحب الصحيفة واسمها واللغة التى تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان الطبعة التي تطبع غيها الصحيفة ، كما نص في المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يصدر المجلس الاعلى للصحافة قراره في شأن الاخطار المقدم اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاطعى للصحافة على الاصدار • وفي حالة صدور قرار برغض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه امام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض » ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور على الاشخاص المنوعين من مزاولة الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادىء تنطوى على اتكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من محكمة القيم • ويقوم بالاشراف على هذه الاجراءات وتطبيقها المجلس الاعلى للصحافة الذي اسندت اليه المادة ٢١١ من الدستور مهمة القيام على شئون الصحافة على النحو الجبين بالدستور والقانون ، ثم نصت المادة ٥٠ من القانون ١٤٨ المشار والقانون ، ثم نصت المادة ١٥٨ الشار

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع في القانون رقدم المداد الصحف المنة ١٩٨٠ أذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد العي نص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المطعون فيهما ورسم اجراءات جديدة لإصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية للستنادا الى المادة ٢٩٠٠ من الدستور للمؤراء مؤداها حظر اصدار الصحف وتملكها على الافراد وقصر هذا الحق على الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والخاصة والمحام المابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص في المادة ٤٩ منه على أن السبحة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص في المادة ٤٩ منه على أن المسجف القائمة حاليا التي تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكية خاصة خاصة لإمحامها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم » ، شم

نصت المادة ٥١ من القانون على أن « يوقف صدور الصعف التى

وحيث أنسه من المقسرر ساعلى ما جسرى به قضاء هدده المحكمة _ أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافر مصلصة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي أشير الدغع بعدم الدستورية بمناسبتها ، واذ كان ما يستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو الغاء القرار الاداري الصادر من الهيئة العامة للاستعلامات بعدم امكان حصول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم « لا » الا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتصاد الاشتراكي العربي وذلك توصلا للسير في اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التي رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لاصدار الصحف _ على ما سلف بيانه _ واجبية التطبيق نسور نفياذه في ١٤ أكتسوبر سينة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون ــ وقف اجراءات اصدار الصحف التي لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للافراد ، بعد أن حظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمادتان ١٩ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم احسدار وتملك الصحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الا للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصية والاحزاب السياسية ، فان المدعى لم تعد له مصلحة في الفصل في الدعوى الدستورية بعد الغاء المادتين المطعون غيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة المسحاغة من اجراءات جديدة في الاصدار وبما نظم به الاوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للصحف التى لم يرخص باصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن شم تكون الخصومة في الدعوى المائلة قد ألصبحت غير ذات موضوع الامر الذى يتمين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعـة من القــرار بقانون رقم ١٥١ لســنة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى في الغاء المادتين المطعون فيهما بالقاندون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة الذى أعاد تنظيم أحكام واجراءات اصدار الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقام المدعى فى دعواه المائلة ، ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها •

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة:

أولا: باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ وعدم قبوث الدعوى غيما عدا ذلك •

ثانيا بالزام الحكومة مصروفات الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

جلســة ۲۱ يناير ســنة ۱۹۸۶ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور نتحى عبد الصبور رئيس الحكية وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومهمدوم مصطفى حسن وبني أبين عبد المجيد ومحمد كمال محلوظ وثريف برهام المسلمور اعتباد المحمد المسلم محمد المسلم محمد المسلم محمد المسلم محمد المسلم محمد المسلم المسلم

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين المنوش وحضور السيد / احمد على نشل اللــه أمين السر

قاعسسدة رقسم (٣)

القضية رقم ٨٤ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

١ ــ دعوى دستورية ــ اعبال السيادة ــ اختصاص . الحكبة الدستورية العليا استبعاد أعبال السيادة من ولاية التضاء الدستورى ياتى تحقيقا الاعتبارات السياسية التى تقتض الناى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعــى المحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية

مصالحهــا العليــا . ٢ ـ أعمال السيادة ــ ماهنهــا .

اعبال السيادة هي التي تصدر عن السياسة المليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مسلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجيسة بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها في الداخل والدفاع عن اقليمها من الإعتبداء الفسارجي .

١ — الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها — كأصل عام — فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى وتطورت به قواعدها ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب

التشريعات المتعلقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة و آخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقسم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء انما يأتي تحقيقا للاعتبارات السياسية التي تقتظى ببسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج بالنأي بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي المفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستوري في الدول التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوي والطبيعي لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة ٠

الاجسراءات

بتاريخ ١١ مارس سنه ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧٦٣ أسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن تضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ غبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفمسل فى مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامسة المجيوش العربية فى البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليسه ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى و وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم و

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٣ اسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالرام المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى _ وزير الحربية _ بصفته المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى _ وزير الحربية _ بصفته الاضرار المادية الادبية التى لحقتهم من جراء وغاة مورثهم المرحوم على المغربى تأسيسا على ثبوت خطأ المدعى عليه الاول _ وهو جندى جزائرى الجنسية _ أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع للمدعى عليه الثانى بصفته ، واذ كانت المادة الخاصة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية فى البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع المسترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تقضى بخضوع أعضاء القوات الحليفة أصلا للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة وبعدم خضوعهم لولاية القضاء المدنى أو لأية اجراءات أخرى في هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم وبين الغير حول الالتزامات التعاقدية أو حول الاضرار التي تلحق بالاشخاص أو الاموال بصفة عامة بهيئة يشكلها الامين العام للجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه الاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كلفة المنازعات التسي التقاضى والالتجاء الى القاضى الطبيعي بالمخالفة المادة ٦٨ من الدستور و ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٨ الى هذه المحكمة الفصل في دستورية المادتين الثالثة والخامسة من الاتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى الموضوعية،

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد أساسا لها — كأصل عام — فى مبدأ الشرعية وسسيادة القسانون الذى أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه النضاء والفقه من استبعاد « أعمال السسيادة » من مجال الرقابة التضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية النشاق واذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسي قضائية النشاة ولدت فى ساحة القضاء الادارى وتطورت به قواعدها ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة فى صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة النماكم ومجلس الدولة و آخرها ما ورد فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ وقانون مجلس الدولة الصادر القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء • واستبعاد أعمال النفاء العضاء العادى والتضاء الادارى على السواء • واستبعاد أعمال السيادة من ولاية

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى — بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج — النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستوري في الدول التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوى والطبيعي لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة ،

وحيث أن العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده •

وحيث أن البين من الاتفاقية المطعون فيها أنها أبرمت _ كما يبين من ديباجة اصدارها _ استنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورته الأولى سنة ١٩٦٤ بانشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية ، والى القسرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المسترك في دور انعقاده الاعتبادى سنة ١٩٦٥ في شأن تحركات القوات من بلد عربي الى بلد عربي آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المسترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وقد أوضحت الاتفاقية في مادتها الثانية أن لقوات القيادة المحدة الإهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقاضى ، كما

قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيفة وتنبود الاقامة والتسجيل وبتزويد أعضاء القيادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموغد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمحاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطنى وذلك هيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيفة، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدنى في الدولة المضيفة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ بين أعضاء هــذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالاشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث ، وعنيت فى مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصي لاعضاء القوات . وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيفة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايسواء القوات ، والمزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كما نظمت وسيلة تسوية أى خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية •

لا كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت ... في اطار جامعة الدول العربية ... تنظيما لاوضاع الدفاع الشيترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها العسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القيوات في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، وإذ وافقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف

المفاظ على كيان الدولة واستجابة لمقتضيات سلامتها وأمنها الخارجي، غبي تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسسة العليا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التي ينبغي أن تنحسر عنها الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم • يتعين لذلك الحكم بعدم المتصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

الجُلفة برياسة السيد المستشار الدكتور تتحى عبد الصبور رئيس الحدّبه وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومحمدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابسح اطفى جمعه أعضــاء

وحضور السيد المستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو العينين المسوض وحضور السميد أحبد على نضل اللمه أبين السمر

قاعسسدة رقسم (})

القضية رقم ٩٣ لسنة } القضائية « يستورية »

ا ـ شريع _ ججاله _ جلامیات التشریع _ السلطة التقدیریة للبشرع .
 حجالات التشریع الذی نیارسه السلطة التشریعیة نبند الی جمیع الوضوعات کیا آن جلامیات التشریع من آخمی مظاهر السلطة التقدیریة للبشرع المادی ما لم یقیده الدسستور بحدود وضوابط جمینة .

١ – مجالات التشريع الذى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هى من اخدر مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالف للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التى يراها: محققة للمصلحة العامة متى كان في ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده .

الاحـــر أءات

بتاريخ 18 يونية 19۸۲ أودع الدعيان صحيفة هذه الدعـوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحـكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم 1 لسنة ۱۹۵۳ المعدلة بالقرار رقم 1 لسنة ۱۹۹۳ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصـلاح الزراعى باصدار تفسير تشريعى لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسـنة ١٩٥٢ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجمه المبين بمحضر الجلسمة وقررت

المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكسحة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل في أن الدعيين كانا قد تقدما باقرار ملكيتهما الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد للاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى البور والصحراوية بخمسين غدانا على الاكثر وأدرجا في هذا الاقرار مساحة من الارض ذهباً الْي أنها من أراضي البناء مما دعاهما الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه الساحة أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي • واذ ردت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي هــذا الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعي رقــم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط ااواجب توافرها في الاراضي كي تعد من أراضي البناء وبأن هذه الشروط لا تتوافر في حالة الاراضى محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع المدعيان بعدم دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمخالفته للمسادتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية الاصلاح الزراعي بتاريخ ٩ مايو سـنة ١٩٨٦ وقف الاعتراض حتى يرفع المدعيان الدعوى الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية المقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم وم اسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى المكية الاسرة والفيرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها قد نصت فى فقرتيها الاولى والثانية على أنه « لا يجوز لاى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا • كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تمتلكه الاسرة وذلك مع مراعاة الفقرة السيابقة » •

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه «تسرى في شأن الاراضي الخاصعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي والقوانين المحلة له وبما لا يتعارض مع أحمكام هذا القانون » ، ومن ذلك حصيما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور القواعد الخاصة بأراضي البناء الستتناه من للقانون المذكور القواعد الخاصة بأراضي البناء الستتناه من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٣ الشار اليه وهو التفسير الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه بعدم الدستورية فيما تضمنه من تعديل للفقرتين الاولى والثانية من المهول النائذة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ استنادا الي المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون المسار اليه التي أجازت للجنالة المليا للاصلاح الزراعي وقد طل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة العليا للاصلاح الزراعي حقد المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية المحمورية المحمورية المناز الي التي المجمورية المحمورية المحم

رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بانشاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعيتفسير ألمكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعيا ملزما أوجبت نشره
في الجريدة الرسمية ، فان مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسسير
التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار اليها تسرى كذلك في شان
الاراضي الخاضعة لاحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءا متمما له
طالما أنه لم يأت بحكم جديد ٠

وحيث أن الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم 1 لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون غيهما تنصان على أنه « لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون الاصـــلاح المزراعي : ١ ــ الاراضي الداخلة في كوردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذاك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي ، ٢ – الاراضي الداخلة في كوردون البنادر ــ والبلاد الخاضعة لاحــكام القانون رقـم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصــدر مراســيم بتقسيمها قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتي: أن تكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عددة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها ، ب ــ أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أي ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعي ، ج ـ أن تكون احدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل فى التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا •

وحيث أن المدعيين ينعيان على النصين الطعون فيهما أنهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على أن « الملكية الخاصة مصونة » والمادة ٣٧ منه التي فوضت المشرع العادي في تحديد الحد

الاقصى الملكية الزراعية وذلك تأسيسا على ان الدستور لم يجعز هدذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضي الزراعية دون اراضي البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيدا على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضي الزراعية وما لا يدخل من اطلاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة آخرى غان ما آتى به النصان المطعون فيهما من تفسير تشريعي يهدر طبيعة الارض والعرض من استغلالها ويفالف ما وضعته المادة ٣٠ من الدستور من ضابط لتعييز الاراضي ويفالف ما وضعته المادة ٣٠ من الدستور من ضابط لتعييز الاراضي الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضي بوصف « الزراعية » الزراعية أن الميار الذي اتضده النواضي الزراعية أراض تعتبر بطبيعتها والغرض الذي تستغل فيه من اراضي البناء ويخضعها بذلك للصد والغرض الذي تستغل فيه من اراضي البناء ويخضعها بذلك للحدد الاقصى للملكية الزراعية و

وهيث أن الدستور بعد أن نص في المادة ٣٣ منه على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص في المادة ٣٤ على أن « الملكية الخاصة مصونة » قضى في المادة ٣٣ بأن « يعين القانون المد الاقصى الملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من المستغلال ٥٠٠ » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالشرع العادي تعيين الحد الاقصى للملكية الزراعية دون أن يضع معيارا يميز الاراضي الزراعية محل هذه الملكية عن غيرها ، أما ما ورد في يميز الاراعية ، فهو وصف يحتاج الى تحديد وبيان للضوابط التي يتحقق بها قيامه في جانب حذه الملكية توصلا الى تحديد ما يدخل يتحقق بها قيامه في جانب حذه الملكية توصلا الى تحديد ما يدخل في خطاق الحد الاقصى للملكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع في خطاق الحد الملاقية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع في خطاق الحد الملكة النراعية ، واذ كانت مجالات التشريع أنها تمتذ الى جميع الموضوعات كما أن

ملاعمات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع النزامها والاعد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من حق الشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التي يراها محققة للمصلحة العامة متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون غيهما من التفسير التشريعي الصادر مالقرار رقم ١ السنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراعية وما لا يعد كذَلُك ، وانما أورد هذا التفسير التشريعي حالات _ ليست على سبيل الحصر _ الخرجها من الاراضى الزراعية المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم بقانسون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقسرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المسار اليهما واعتبر هذه الضالات - متى توافرت عناصرها - من أراضى البناء التي لا يشملها المد الاقصى للملكية الزراعية وترك في غير هذه الحالات تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا _ عند النزاع _ الى الجهــة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وفقا للظروف والملابسات التي تحيط بها ، لما كان ذلك مان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعي سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذي قررته المادة ٣٤ من الدستور وانما يندرج هذا المسلك ضمن ملاعمات التشريع التي تنأى عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادى على ما سلف بيانه •

وحيث أنه لما تقدم يكون النعى بعدم دستورية النصين المطعون فيهما على غير أساس الامر الذي يتعين معه رغض الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المحين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحلماة ع

جلســة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة بریاسة السید المستثمار الدکتور نتحی عبد الصبور رئیس الحکیة و حضور السادة الستثمارین : محید علی راشب بلیغ ومصطفی جبیل مرسی ومعدوج مصطفی حسن ومحید عبد المخالق الثادی ومتم امین عبد المجید وفوزی اسمعد مرتص اعضاء

وحضور السيد المستشار الدكتور حمد ابراهيم أبو العينين المسود وحضور السيد / أحيد على فضل اللــه أبين الســـد

قاعـــدة رقـم (٥)

القضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية ((دستورية)) (١)

- ا دعوى دستورية أوضاعها الإجرائية المتملقة بطريقة رفعها وببيماد رفعها نتاق بالريقة رفعها وببيماد رفعها نتاق بالنقام العام ، جفافة هذه الاوضاع ، أنره عدم قبول الدعوى. الطريق الذي رسمه المسرع لرفع الدموى الدستورية وفقا المقترة (ب) من المادة 77 من قانون المحكمة ، واليماد المحدد ترفعها الذي تحدد محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقرمات الدعوى الدستورية . وهي أوضاع اجرائية جوهرية في التفاضى ومن النظام المام .
- ٢ ــ دعوى دستورية ــ المصاد المحدد لرفعها .
 ميماد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر مبعادا حتيسا يقيد محكمة الوضوع والمخصوم على هد مسواء .
- ٢ ١ أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع رسم طريقا لرفسع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده

لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هنين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفي بمدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشيع و وهذه الاوضاع الاجرائية بحياء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية آو بميناد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تنها به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نصو وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نصو (ب) من المادة ٢٩ المسار اليها ، أر الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتمين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انتضائه ، والا كانت غيير مقب ولة •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٢ من القرار بقانون المشار اليسه ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طنبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأمها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترّمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلســة اليــوم •

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة و حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعويين رقمى ١٩٤٥؟ الاوراق _ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعويين رقمى ١٩٨٨ منتيبيت المعقار السابق فرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقب ماكيته للعقار السابق فرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقب الدرى للتأمين المدعى عليها السادسة ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد أحالت الدعويين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعويان برقمى ٥١ لسنة ١ ق قيم ، ١١٨ لسنة ١ ق قيم عدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، علمهاته المحكمة شهر الرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى المائلة المحكمة شهر الرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى المائلة بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر واحتياطيا بعدم دستورية الموار بقانون سالف الذكر واحتياطيا بعدم دستورية الموار بقانون واحتياطيا بعدم دستورية القرار بقانون واحتياطيا واحتياطيا واحتياله المورد واحتياله وا

كما دفع المدعى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨١ لنظرها مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى الدستورية ٠

وهيث أن الفقسرة (ب) من المسادة ٢٩ من قانون المصكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 40 لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة • ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتب كأن لم

وحيت أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق باانظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المسار اليها ، أو المياد الذي تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة ٠

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في

الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١ ق قيم ، فأنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا اللاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ (ب) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى فى تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية ، فان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع القررة قانونا على ما سلف بيسانه ،

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية البدى من الدعسى في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١ قيم ــ فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القيم بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ أى بعد انقضاء المعاد المحد لم الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيـــل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع الدعوى الموضوع قد منحت المدعى اجلا آخر ارفع الدعوى الدستورية و

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت الدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلســة ٣.مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فنحى عبد الصبور رأيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محبد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومحبد عبد الخالق الغادى ومنير أبين عبد المجيد ورابح لطفى جمسه

اعضـــــاء الفــــوض أمين العــــر

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين وحضور السيد / أحمد على فضل اللسه

قاعـــدة رقـم (٦)

القضية رقم ٥} لسنة } القضائية ((دستورية)) (١)

۱ ... دعوی دستوریة ... اجراءاتها .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا نتوم الا بانتصسالها بالدعوى انصالا مطابقا الاوضاع القررة في المادة ٢٩ (ب) من قانون المحكمة .

۲ ... دعوی دستوریة ... نطباقها .
 نطاق الدعوی الدستوربة يتحدد بخطاق الدفع بعدم الدستورية البدی أمسام محکمة المؤسسوم .

١. ٢ _ ولاية الحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية _ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة _ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فأن الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطالية على الموضاع المقررة قانونا .

 ⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ١ لمسغة
 ٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٩ مايو سغة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقسم
 ١٣٤ لسغة ؟ ق دستورية تضمنا ذات المدابن .

الأجسر اداك

متاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٢ اودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ . ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المغوضين تقريوا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الطسة حيث الترمت عيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليصوم •

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن الدعى كان قد اقلم الدعوى رقسم ١٣٧٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيم الصادر من الحراسة العامة للطوارىء الى شركة مصر التأمين المدعى عليها الاولى ـ عن المقار الذى يملكه المدعى ـ واذ حسدر القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشسئة عن الحراسة عقد احيلت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص منظرها عن الحراسة عقد احيلت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص منظرها عملا مالملدة المسادسة من القانون الذكور ، ولدى نظرها أمام المحكمة بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٧ دفع الدعى بعدم دستورية المادة الماشرة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانسون تسوية المادة

الاوضاع الناشئة عن غرض الجهاسة عوالقرار بقانون رقم ١٤١سنة المحكمة المحمنية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، غامهاته المحكمة شهرًا الرقع الدعوى المحسورية ، غاقام دعواه الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ١٢ المستنة ١٩٧٤ ، والمواد ٣ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقسم ١٤٠١ السنة ١٩٧٩ ، والمواد ٣ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقسم ١٤٠١ السنة ١٩٧٩ ،

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القسوانين والنوائح على الوجه التسالي ».

(ب أ آذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمسام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نش في المناون أو لائمة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى اجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن اثار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى، في المحاد اعتر الدفع كان لم حكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشرع رسم طريقا لرقم الدعوى الدستورية التسى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد للذى حدده لرقمها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذيبن الاسترين من مقدومات الدعوى الدستورية تقدر محكمة المنطوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خالل الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة السهر وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها شد بالنظام الغام باعتبارها شكلا

جوهريا فى التقاضى قعيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى عينه ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة السهر الذى غرضه المسرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى _ يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، الا ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع النائسئة عن غرض العراسة ، غانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة المواد ، غان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة الموادة المادة قانونا ،

وحيث أنه بالنسبة للطمن بعدم دستورية المادة الماشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ – فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستوريتها أمام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناين سنة ١٩٨٦ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرا ينتهى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٦ ، واذ كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انتضاء الاجل المحدد لرفعها خالاله ٠

. لما كان ما تقدم ، غانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنة الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة و المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة

جَلَسَةَ ١٧ مَأْرِس سَنَةَ ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستثبار الدكتور نتحى عبد للصبور رئيس المحكمة وحضور المدادة المستشارين : محبد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومدوح مسطفى حسن ومحمد عبد الخالق التلاى ومنير أمسين عبد الجيد وشريف برهام نسور مسطفى حسن ومحمد عبد الخالق التلاى ومنير أمسين عبد الجيد وشريف برهام نسور

وحضور المديد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المسـوض وحضور المديد / احمد على نشل اللــه أمين المســر

قاعـــدة رقـم (٧)

القضية رقم ١٠٠ لسنة ٤ قضائية ﴿ دستورية ﴾

ا ... دعوى دستورية ... اجراءاتها ... المحاد المحدد لرفعهـا ... الطريق الذي رسمه المشرع لرفعها ... هذان الاجران من مقومات اللاعوى الدستورية ونعابر اوضاعا اجرائية تتملق بالنظــام العــام .

۲ ... دعوى دستوریة ... المعاد المحد ارفعها ... مبعاد المكانة اشسير الذى مرضه الشرع على نحو آمر كحد اقصى ارفع الدعوى الدستورية يعتبر مبعادا حتيبا بقيد محكمة المرضوع والخصوم على حد سواء ... أثر ذلك ... الترام الخصوم يرفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا المحد الاتصى والا كانت دعواهم غيم مقيسولة ...

سدوری دستوریة ب المحدد المحدد ارفعها ب سکوت حمکمة الموضيوع عن
 تحدید جیماد ارفع الدعوی الدسستوریة ب وجرب رفعها قبل انقضاء الحب
الاتمی المیعساد ب رفعها بعد انقضائه ب عدم قبول الدعوی .

١ - أن الشرع رسم طريقا ارفع الدعوى الدستورية التي أتساح المخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده ارفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، وبحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر و وهذه الاوضاع الاجرائية بسسواء ما اتصل منها بطويقة رفع للدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها بستعلى بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغييا به

- المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذي حدده •
- ان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد
 أقصي لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من
 الملادة ٢٩ المسار اليها ، يعتبر ميمادا حتميا يقيد مصكمة
 الموضوع والخصوم على حد سواء ، فيتعين على الخصوم أن
 ينترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الصد
 الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،
- ٣ ـ لا كان المدعى قد أبدى الدغم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٠ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا ف ٢٠ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية المليا المشار اليها كحدد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذي يجمل هذه الدعوى غير مقبولة ٠

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المستبه غيهم تحت مراقبة الشرطة ٠

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفرضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المين بمعضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفرضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحسكم فيها بجلسة اليسوم •

المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة و

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل في أن الدعى لدى محاكمته أمام محكمة المبنح والمطالفات المستانفة بمحكمة كفر الشيخ الكلية في الدعوى رقسم المخاصع تحت أحكامها والتي طلبت فيها النيابة معاقبته بالمواد (، ٥ ، ٧ ، ٢٠ ، ١٥ ، ٨ ، ٨ مكرر من المرسوم بقانون رقسم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٠ ، قد دفع بجلسة ٧٧ /١/١٨٧٠ بعدم دستورية القانون الذي تدور حوله المحاكمة فأجلت المحكمة نظر الدعوى في تأجيلات متتالية ثم أقام المدعى دعواه المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ .

وحيث أن الفقرة (ب) من ألادة ٢٩ من تتنون المحكمة الدستورية العليا المساحر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجة التالى : (أ) ••••• (ب) أذا دُفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي يعسدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعاد ألا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية المليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في المعاد اعتبر الدفع كان الم يكن » أ

وحيث أن مؤدى هذا المعنى في ما جسرى به قضاء هذه المحكمة بن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدين مدده التعليم التاح للمصوم مباشرتها ودبط بينه وبين المحلم الذي حدده لرفعيها هدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقسومات الدعوى

الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دغم بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رغمت خلال الاجل الذي ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده - بعيث لا يجلوز ثلاثة أشهر و وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رغم الدعوى الدستورية أو بميماد رغمها — تتملق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تعيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التذاعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتسالي قان ميماد الثلاثة أسسهر الذي غرضه المسرع على نحو آمر كحد أقمى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة إب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميمادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم غير مقبدولة •

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدغع بعدم دستورية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٠ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الآفى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرضع الدعوى المدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرضع الدعوى غير مقبولة .

وحيث أنه لما تقدم بيتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهدئه الانستهات

حكمت المتكمة محم قبول الدعوى ، وممسادرة الكتالة ، وأثر من المدوقات وجلم ثالثين بمنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلســة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد / المستشار الدكتور نتحى عبد الصبور وليس الحديث وحضور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل موسى ومبدوح مصطفى حسن ومنير امين عبد الجيد ورابح الملقى جمعه وفوزى اسعد مرتص أعضساء وحشرر السيد المستشار الدكتور محيد ابراهيم أبو العينين المسسوض وحضرر السيد / أحيد على غضل اللسه أبين السسر

قاعـــدة رقـم (٨)

القضية رقم ١٣٦ لسنة ه القضائية « دستورية » (١)

ا .. دعری دسستوریة .. ح. کم .. حجبة .
الدعلوی الدستوریة عینیه بطبیعتها ، الاحکام الصادرة فیها لها .حجبة مطلقة
قبل الکافة ، وتلتزم بها جیبع مسلطات الدولة ســواء کانت قد انتهت الی
تدم دستوریة النص المطمون فیه ام الی دستوریته .
اســاس قلال ،

٢ ـ دعوى دستورية ـ الصلحة فيها ـ قبولهـا .
 الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحـكية الدستورية العليا أن قضت بعـدم
 دستوريته ـ انتفاء المسلحة في الدعوى ـ أثره ـ عدم قبول الدعوى .

۱ — ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستروية العليا دون غيرها الرقابةالقضائيةعلى دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعايى الدستورية » » ونصت المادة ١٨٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية و وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الدستورية و وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

⁽۱) اصدرت المحكمة بجلسة ۷ ابريل سنة ۱۹۸۶ حكما في الدعوى رقم ۳۸: لسنة ٥ ق دستورية تضمن ذات المداين المذكورين . (م ٤ ـ المحكمة الدستورية)

الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية المقيا دون غيرها القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه أو الى تقوير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البط_لان .

ب الم كان ذلك وكان الستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٧ من القانون رقــم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بشــأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لســنة ١٩٦١ وقد سبق لهــذه المحكمة أن قضت برفض الدعارى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثـور من جديد بشأنها و فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبــولها و

الاجـــراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٧٧ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنايات طنطا بجلسة

٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة آوراقها الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية المادة (٣٣) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير المسحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول المحقة بهذا القانون •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل غيها أو بعدم قبولها أو برغضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة • حيث التزمت هيئة المفوضين رايها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحمسة

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
- حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة ومسائر الاوراق _ تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى المجنائية فى الجناية رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد المدعى لانه أحرز وجاز بقصد الاتجار جوهرا مضدرا ، «أقراص الوتولور» فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) اللحق به ، واذ تراءى لمحكمة الجنايات عدم دستورية النصوص سالفة الذكر على المنتسن ٣٠ المنتسن ١٤٠ ١٤٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٣٠ الريك

سنة ١٩٨٠ بوقف اندعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعميل الجداول المحقة بهذا القانون ٠

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٩ فى الدعاوى أرقام ١ ١ ١ ٢ ، ٣٠ س ١ ق ١ ٢٧ س ٢ ق ١٩٨٩ فى الدعاوى أرقام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ١ ٢٧ س ٢ ق دستورية بلفرة بلفرية المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استحالها والاتجار فيها ، والتى تنص على أن « الوزيسر المختص بترار يصدر منه أن يعدل فى الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالاضافة أو بتغير النسب الواردة فيها » وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم فى كل من الدعاوى المذكورة فى الجريدة الرسمية بتاريخ ونشر الحكم فى كل من الدعاوى المذكورة فى الجريدة الرسمية بتاريخ

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسح ٢٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٥ من الدستورية الموادرة من المحكمة الدستورية الوسكام الصادرة من المحكمة الدستورية الفعليا في الدعاوى الدستورية ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكسام المصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينيسة ، توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بحيب قستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت اللى عدم دستورية النص التشريعى المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس • وذلك لعموم نصوص المادتين الدى ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليهاء ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانيين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته بعاليالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بشان مكافحة المفدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدهوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه وكلن قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها و غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها و

لهدنه الاستبات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى •

جلسة ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار التكثور تنتى عبد المسبور رئيس المكة وحضور السادة المستشارين : بحيد على راغب بليسغ ومصطفى جبيسل بورسى وبيدوح بمطفى حسن وبحيد عبد الخالق النادى ورابح لطفى جبعسة وقسورى أسعد مرتس اعتساء وحضور المسيد المستشار الدكتور بحيد ابراهيم أبو السينين المنسوشن وحضور المسيد / احيد على غضل الله

قاعسسدة رقسم (٩)

القضية رقم ١٣٧ لسنة ه القضائية « دستورية »

۱ ب دعوی دستوریة ــ قبــولها .

وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى السائات الجوهرية التي نصت عليها المدة (٢٠) من قانون الحكية الدستورية العليا .

حكَّه ذلك _ اغفال هذه البيانات _ اثره _ عدم قبول الدعوى .

١- أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه: « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاصالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى مراعاة لقرينة الدستورية لصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كاغة قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كاغة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، محيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء بتلك المواعيد تحضير

الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المسار اليه ٠

الاجسراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا القيدة برقم ٤٤٠ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد ان قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة ١٩٧٨ المقلف السير فى الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص (الميثاكوالين) الى جدول المخدرات اللحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعموى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة ، حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليهوم •

المحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق ساتتحصل في أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية في الجناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان

لانها أحرزت بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أقراص الميثاكوالون) في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابها وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ والبند (٩٤) من الجدول رقم ١ الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ • واذ تراءى لمحكمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسة مع أكتوبر سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المضدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها •

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المآدة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعسي بمذالفته وأوجه المذالفة » ومؤدى ذلك أن الشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانــون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة _ أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية الشيار الية . لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنايات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بالحالة أوراق الدعوى التي المحكمة الدستورية العليا التي قد « تراءى لها أثناء نظر الدعوى جدية ما يثيره الدهاع عن التي لها أثناء نظر الدعوى جدية ما يثيره الدهاع عن المتهمة من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المضورات الملحق بالمقانون رهم ١٨٧٣ المستورى المدعى بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٣٩٥٥ اسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص هذا القرار ، فان تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص هذا القرار ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بين ما أوجبته المادة ٣٥٠ من قانون المحكمة ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة ٠

لهنئه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٢١ أبريل سينة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد التستشار المكون عتص عبد المبور ويس المحكة وحشور المبادرة المبتشارين مجود على راغب بلغغ ومسلمي جبدا حرمي ومهدي مسطني جسن ومجد عبد الجسائ البادي ورابع الملي جمعه وفوزي السعد مرتس المسلمية عراسي

المنسوخان أمين السسر وتضور السيد السنشار أعبد الرحيج السيور

قِاعب دة رقبهم (١٨)

القضية رقم ٧ لسنة ؟ قضأتينة ﴿ دَسْتُورْية ﴾

- ١ ــ دعوى دستورية ــ اجراباتها ــ المياد الحدد ارممها, ــ الطــريق الذي رسمة الشرع ارممها ــ هذان الامران من مقومات الدعوى النســـتورية ، وتعتر أوضاعا اجرائية تتعلق بالنظــام العام .
- ٧ ـ دعوى دستورية ـ المعالد المحالة المهاجلة جعاد الثلاثة اشهر الذي مرضه المشروية أو المعادالذي تحدده محكة الموضوع في غضون هذا الحد الأهمى ـ يعتبر جعادا حتيا بنعن رغم الدعوى الدستورية قبل الشفالة والا كانت غر مجولة .
- ۲ ــ دعوى دستورية ــ المعاد المعدد لرفعها ــ تلجبل محكمة الموضوع الدعوى
 الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذى حددته من قبل لرفع الدعوى
 الدستورية ــ لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته لرفعهــا .
- ١ ــ أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دغع أحــ د الخصوم التناء نظر دعوى أمـام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدغع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحــدت لن أثار الدغم ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشــهر لرغم الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترغم الدعوى في الميعاد اعتبر الدفــع كأن لم يكن » ، ومؤدى هــذا النصـــ وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أن المسرع رسم طريقا ارفع الدعوى الدستورية التى اتاح المفصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد الذى حدده لرفعها ، هدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع مدى الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى بعديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ... سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ... تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تعيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءا تالتي رسمها وفي الموعد الذي عينه .

٢ _ أن ميماد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميماد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هـذا الحد الاقصى يعتبر ميمادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة •

س ـ ان تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جاسسة ٢٤ يناير سسنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رغع دعواهم الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرغع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

الاجــــراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع الدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لنسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسسة ، وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها أصليا عــدم قبول الدعوى واحلتياطيا رفضها • وبعد تتحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليرم •

الحكمسة

بعدد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسلمار الاوراق _ تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٥٥٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالغاء تصرفات الحراسة العامة فيما يتعلق ببيع المقارات الملوكة لهم والسابق مرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وعدم نفاذ هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك المقارات وريعها لهم ، غير أم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم أعمالا القرار بقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عين فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فأمهاتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى المائلة بطلب الحسكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم ١٤١ السنة ١٩٨١ المستورية المادين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم ١٤١ السنة ١٩٨١ السنة ١٨٩١ السنة ١٨٩١ السنة ١٨٩١ المستورية المادين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم ١٤١ السنة ١٩٨١ المستورية المادين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم ١٤١ المسنة ١٩٨١ المستورية المادين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم ١٩٨١ المسنة ١٨٩١ المسنة ١٨٩١ المسنة ١٨٩١ المستورية المادين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم ١٤١ السنة ١٨٩١ المستورية المادية والمادسة من القرار بقانون رقسة ١٩٨١ المستورية المادين الثانية والمادسة من القرار بقانون رقسة ١٩٨١ المستورية المادين الثانية والمادين المادين الثانية والمادين المادين المادين الثانية والمادين المادين المادي

وحيث أن الفقرة (ب) مـن المادة ٢٩ من قانـــون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

على الوجه التالي : (أ) • • • • (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى الحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أئسهر لرغع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هـــذا النص _ وعلى ما جرى بيه قضاء هذه المحكمة _ أن المشرع رسم طريقا لرغع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباسرتها وربط بينه وبين المعاد الذي حدده لرهمها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خــلال ألاجل الذي نــاطَ المشرع بمحكمــة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعت بارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشبهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل النقضائه والاكانت غير مُقبولة • لما كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة القيم بجاسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ غصرحت لمم برغع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارهشهر اينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، لهان الدعوى تكون قد رلهعت بعـــد انقضاء الاجل المحدد لرغمها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها ، ولا يعير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعة الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٦ ليقدم المدعون ما يدل على رضح عواهم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التأريخ •

لهده الاسبات

مكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المحين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ،

جَلِسة ٢١ أبريل سينة ١٩٨٤ م

الواقعة برياسة المنية المنتشار الدلاور تلاق عبد الطبور وريش المكنة وحضور السيادة المبتشرين وحدو يلى راقب بلنغ ومسطين جيال وربي ومدوح بمسلفي حسن ورابع لملفي جمعه ونوزي اسعد مرتس وشريفٌ برهام نور المسيد المنتشار فيد الرحين المسيد وحضور السيد المنتشار فيد الرحين المسيد وحضور المسيد لا إحدوم على فضل اللسيد المنتيد لا إحدوم على فضل اللسيد المنتيد لا إحدوم على فضل اللسيد.

قاعسسدة رقسم (١١)

القضية رقم } لسينة م قضائية (دستورية))

- ا ــ دعوى دستورية ــ اجراءاتها ــ الهماد المحدد لرفعها ــ الطـريق الذي
 رسمه الشرع ارفهها شـ هذان الإجران من مقومات الدعوى المستورية وتعتبر
 أوضاعا اجرائية تتعلق بالنظام المساق ...
- ٣. دعوى دسيورية بي النماد المجدد لرمعها سر جماد الثلاثة أنسجر الذي ترضه المشرع على نحو آمر كحد اقصى لرفع الدعوى التستورية أو المعاد اللائم تحدد محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يمكر جمعال الحكية بعد المستورية و محكمة الموضوع والمصموم على حد سواء سجوار محكمة الموضوع المستورية أو مبكرتها عن تجديد أي جبهاد ب النزاء المحصوم برفع دعوام الدستورية قبل انتضاء هذا الحد الاتمى والا كانت رحياها على يقيمها عن تحديد الاحمى والا كانت رحياها على يقيم والاحمى والا كانت المحسوم برفع يقيمها المستورية قبل انتضاء هذا الحد الاتمى والا كانت رحياها على يقيمها المدالاتمى والا كانت
- المنسورية اللتى التحوي الدستورية اللتى التحوي المستورية اللتى التحوي المنسورية اللتى المنسورية المنسورية المنسورية فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدبيسورية الدستورية ، فلا ترفع الابيد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديتة ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المسرع بمحكمة الموضوع تصديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام المنم باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تنها به المنزع مصلحة عامة حتى ينت نظم الثداء على في المسائل الدستورية بالاجرائية عامة حتى ينت نظم الثداء على في المسائل

٣ ـ أن ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميمادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فأن هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي ميماد فيتمين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا التحد الاقمى والا كانت دعواهم غير مقب ولة .

الاجسراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ أودع الدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض المراسسة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى.

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريوا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة هيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة اليــوم •

المحمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاطت والمتاولة .

حيث أن الوقائم ... على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق... تتممل في أن المدعين كانوا قد اقلموا الدعوى رقم ٤٤٠٧ السنة ١٩٨١ مدنى كلى أملم محكمة الهيزة الابتدائية طالبين الحكم بحم الاعتداد بالتصرف الصادر من أي من المدعى عليهم لآخرين في الملاكهم وعدم سريانه في حقهم لبطلانه مع العاء ما تم من تصرفات ومحو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع الزامهم بتسليم اطيانهم علم ، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة واحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ٢٠٠ اسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ٤/ /١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ اسنة المدعين بخيل المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨١ وحددت للمدعين شهرين لاقامة دعوى بعدم الدستورية ، وبتلك الجلسة اجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢/ /١٩٨٣ لتنفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « نتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة و ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأى الم يكسن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جـرى به قضاء هـذه المحكمة أن المشرع رسم طريقاً لرغع الدعوى الدسـتورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرغمها، هدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامريان من مقاومات الدعوى الدستورية ، فلا ترغع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الدستورية)

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده : بحيث لا يجاوز ثلاثة أشسهر • وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها مسكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالمى غان ميعاد المثلاثة أشهر الذى فرخسه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سسواء ، غأن هي تجاوزته أو سكتت عن تحسديد أى ميعاد فيتمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية تبن انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •

لا كان ذلك ، وكان الحاضر عن المدعين قد أبدى الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارة شهران ينتهى في ١٩٨٢/٩/٤ غلم يقم المدعون برفع الدعوى الدستورية خال هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لم لفعها بعد الميعاد و ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد محددت بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ للمدعين شهرين آخرين لمتنفيذ قرارها السابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الحد الاقصى الذي حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه و

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ٠

جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ م

الؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محبد على راغب بليخ ومصطفى جهيال موسى وبمدوح مصطفى حسن ومنير ابين عبد المجيد ورابح لطفى جمعسة وفوزى اسسعد رئيس المساء

وحضور السيد الستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو العينين المسودى وحضور السيد / أحبد على مضل اللــه أمين السر

قاعىسىدة رقسم (۱۲)

القضية رقم ه لسنة } القضائية ((دستورية))

١ ــ دستور ــ ديات عامة ــ حريات شخصية .

حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكهان القسرد ، فاتى في الراد بن ١) الى م) جنه بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية رما يتفرع عنها من حريات وحرمات .

٢ ـ حرمة المسكن ـ تفتيش المسكن .

حرص الدسوتر على التاكيد على عدم انتهاك حرمة السسكن سواء بدغوله أو تقتيشه ما لم يصدر أمر قفسسائى مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجسسوية .

٣ ــ دستور ــ المادة }} من الدســـتور .

نص المادة }) من الدستور جاء علما مطلقا لم يرد عليـه ما يخصصه او بقيده مما مؤداه أن هذا النص الدســـتورى يستلزم في جبيع أحوال تغيّش المـــاكن صدور الإمــــر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المســــكن التي تنبئق بــن الحــــرية الشـــخصية .

٤ ــ دستور ــ التلبس والمنشيش ــ المادة ٧) اجراءات جنائية .

تخويل مأمور الضبط القضائى الحسق في تفيش مسكن المتهم في حسالة التاس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب من يملك مسلطة التحقيق وفقا لحكم المادة ؟} من السنور سبيان ذلك :

۱ ، ۲ ، ۳ ، ۶ — ان الدستور قد حرص — فى سبيل الحسريات العامة — على كفالة الحسرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على ان « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما

نصت المادة على من المستور على أن « للمساكن حرمة » شم قضت الفقرة الأولى من المادة وي منه بأن « لحياة المواطنيين المخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفالة الحسرية المشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض آو الاحتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢١ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من بقواعد فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ ، ١٩٩٠ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية — ضمنها المواد من ٤١ الى وي منه — حيث لا يجوز للمشرع العادى آن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة المسرع العادى آن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة الصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية .

وحيث ان الشرع الدستورى ــ توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد ان اخضعه اضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى ان يصدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها و ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ١٤ من الدستور على انه « المصرية المسخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة قيد أو منعه م، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة المامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور

عنى أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضسمانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور،

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر أن المشرع الدستورى قد فرق فى الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن غيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالــة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش ف حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتنتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لمأمور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المسار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هــذا النص الدستورى يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة السكن التي تنبثق من الحسرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور ـ في الظروف التي صدر فيها _ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثني من ذلك حالمة التلبس بالجريمة التي لا تجيز _ وفقا للمادة ٤١ من الدستور ــ سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد • يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من

حكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط فى المشروع النهائى اليذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالى حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضم الدلالة _ على ما سبق ذكره _ على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين اوردهما _ أى صدور أمر قضائي وأن يكون الامر مسببا _ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين المضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجــز المادة ٤٤ من الدســتور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اثمترطهما الدستور في المادة ٤٤ سافة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التي يجوز غيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش . لما كان ذلك وكانت المادة ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية المسادر بالقانون يقم ١٥٠ لسينة ١٩٥٠ ـ المطحون غيها ـ تنص على ان « لأمور الضبط القضائي في حالة التابس بجناية أو جنحة ان يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشبياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائيـــة •

الاجـــراءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنايات القاهرة بجنسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البسين بمحضر الجلسة حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة احدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع – على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق – تتحصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى الجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برتم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع واحراز وحيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها

قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم حيث رأت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتقتيش مسكنى المتهمين الاول والثانى دون اذن من النيابة العامة استنادا إلى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي اجازت للمور الضبط القضائى في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم و واذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة — وهو لازم المفصل في الدعوى ــ تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص وعا تقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تقتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسائة الدستورية العليا للفصل في المسائة الدستورية .

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة قد طلبت رغض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب كقاعدة عامة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريع العادى ، والى أن المادة ١٤ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائى في حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه في حالة التلبس بضبط الاشدياء التي تفيد في كشف الحقيقة باعتبار أن الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن •

وحيث أن الدستور قد حرص — فى سبيل حماية الحريات العامة — على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منفذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حت طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمسلكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحم يها القانون » غير أن الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك في

عبارات علمة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة التعرية للشخصية وما تقرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٣٣ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٣٣ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٣٠ من دستور تنظيم هذه الحريات ، ولكن التي دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لعملية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية _ ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه _ حيث لا يجوز للمشرع المادي أن يخالف الماك المريات والا جاء عمله من المشاهد على المديات والا جاء عمله مخالف المدريات والمدريات والا جاء عمله مخالف المدريات والا جاء عمله من كفالة لمدريات والمدريات وا

وحيث أن المشرع الدستوري ــ توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجحاز تفتيش الشخص أو السكن كاجراء من اجـراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها ٠ ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنسه « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » وهيما عددا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور •

وحيث أنه ببين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلاعن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضى المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صيدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لأميور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المسار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هــذا النص الدستورى يستازم في جميع أحوال تفتيش الساكن مسدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحسرمة المسكن التي تنبثق من الدرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وهياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور ــ فى الناروف الني صدر فيها ــ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة السكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز ـ وفقا للمادة ٤١ من الدستور ــ سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد. يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط فى المشروع النهائى لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالى حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه •

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة

- على ما سبق ذكره - على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردهما _ أي صدور أمر قضائي وا نيكون الامر مسببا _ غلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدسهور في المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى في تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ــ الملعون فيها _ تنص على أن « لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أنيفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق المتى التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة غيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمسر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

جلســة ٢ يونية ســنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصطفى جميسل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومحيد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعية وغيوزي اسعد مرتس اعفيسياه وحضور البييد المستشار المحكور حجد ابراهيم أبو العينين المسود وحضور البيد / احبد على قضل الليه

آقاعسسدة رقسم (۱۳)

القضية رقم ١١٧ لسنة ٥ القضائية ((يستورية))

 الخصومة في الدعوى ــ التحفل الانضمامي .
 الخصومة في طلب التحفل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبــول الدعوى الاصلية يستنوع بطريق القروم انقضاء طلب التحفل الانضمامي .

١ – وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضامى ، غانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة ارغمها بعد انقضاء الاجل المحدد ارغمها خلاله - وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعية للخصومة الاصلية ، غان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى •

الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعرى للم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها المحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها و

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، هيث

التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجاسة اليوم .

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقسام الدعوى رقم ٣١٣ه سنة ١٩٨٢ مستعجل القاهرة ضد توفيق عبد الحي سليم والمدعى العام الاشتراكي _ المدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسترداد حيازته للكشكين الملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار الصادر من المدعى عليه الخامس بوضع أموال توفيق عبد الحي سليم تحت التحفظ والاستيلاء عليها لادارتها واذ دفع الحاضر مع المدعى بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بجلسة ٢٢/٢/٢٨١ ، أجلت المحكمة الدعوى لجلسمة ٥/٤/٥ كطلبه لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة المختصه غاقام الدعى دعواه الماثلة • وبجلسة التحضير المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩٨٤ طلب كل من الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامى بصفته وكيلا عن الفريق متقاعد سمعد محمد الشادلي والاسستاذ بلاتون فلاسكاكي المحامي بصفته الشخصية ووكيلا عن المدعين في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما منضمين للمدعى في طلباته في الدعوى الحالمة •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام الصدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أشار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثةأشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة_ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذي ناط المشرع لمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية _ سُواء ما اتصل منها برغع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ــ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برنمع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والاكانت غمير متبسولة •

لا كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى دغمه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بجلسة ٢٢ غيراير سنة ١٩٨٤ غصرحت له برغع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سسنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، غان الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرقعها خسلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها •

وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، غانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة ارفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللروم انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

لهدنه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ١٦ يونية ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور نتجى عبد الصبور رئيس المحكية وحضور المسسادة المستشارين : محبد على راغب بليسغ ومصطفى جعيسل موسى ومعدوج مصطفى حصن ومتبر أمين عبد المجيد ورابسع لطفى جمعه وخوزى أسعد مرتص أعضسساء

المستوش المستوش أمين المست

وحضور السيد المستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو العينين وحضور السيد / أهيد على غضل اللسه

قاعـــدة رقـم (۱۶)

القضية رقم هم لسنة ه القضائية « يستورية »

الولاية المامة لمحاكم حجلس الدولة : حداولها : حجلس الدولة قاضى القانون
 المسلم .

افادت المادة ١٧٢ من الدستور تقرير الولاية العامة لجلس السدولة على المنازعات الادارية والمعاوي التاديية بعيث يكون هو قلفى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمثارعات ، وإن اختصاصه لم يعد جهدا بمسائل جعدة على سبيل المصر كما كان جند الشرع العادى من اسناد المصر كما كان جند الشرع العادى من اسناد المنصل في بعض المتازعات الادارية والدعاوى التاديية الى جهات قضائية الحسرى منى انتفى بلك المالج والمالم واحبالا للتفويض المخول له باللدة ١١٧ من الدستور في شأن تحديد الهنات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ ــ محاكم أمن الدولة العليا « تكييفهـــا » هي جهة قضاء .

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانسون الطوارىء رقم ١٦٢ لمسمنة المهد المهدد والمهد المهدد المهد

7 ... التظلم من أمر الاعتقال « عمينه » ضمانات التقاضي .

التظلم من أمر الاعتقال يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنهيئية وبين المنتقل ــ أو غيره ــ الذي ينظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعية أو انتفاء المبرر الاشتباء في المنتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام المام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محساكم أمن الدولة المليا طوارىء ضمانات التقاضي من ابداء دغامه وسماع أقواله .

التظلم من امر الاعتقال ــ قرار محكمة أمن الدولة العليا في النظام : تكيفهما :

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « تظلما قضائيا » اسند الهتصاص الفصل فيسه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تصسدره محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » في هذا المتظلم يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر نيه .

ه ـ حق النقاض ـ مجلس الدولة ـ المادة ١٧٢ من الدستور . .

الشرع اذ كفل المعتقل هق التقافى بها خوله من التظلم من الابر المسادر باعتقاله أمام جهة قضائية أخرى في مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام لا بكون قد خالف حكم الملاة 177 من الدسستور .

٢ - محكة أمن الدولة العليا طوارىء - القاضى الطبيعى - المادة ١٨ من الدستور محكة أمن الدولة العليا «طوارى» وقد خصها المشرع وهدها يولاية الفصل في التظلمات من أوامر القبض والإعتقال فصلا فضلتا قد أضحت القاضى الطبيعى في التظلمات من وليس في أسئلا القصل في هذه القبلات لتلك المحكمة أى تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء . الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لمحكم المادة من الدستور .

ا سان الادة ١٧٣ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعلى و التأديبية » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يحد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غليد المشرع العادى عن اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا التغويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

ب محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارى،
 الصادر بالقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارى، وما يقترن بها من ظروف استثنائية • فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه المحاكم _ فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي (م ٢ _ المحكمة الدستورية)

تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون للاختصاص بالفصل في كافة التظامات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء •

٣ ، ٤ _ التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء وبين المعتقل _ أو غيره _ الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاستباه فى المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية ... باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ــ أن يطعن على هذا القرار خــلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة غشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الأحالة والا وجب الافراج عن المعتقل نمورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رغض التظلم » وذلك لمواجهة تعير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه ٠ لما كان ذلك جميعه ، فان التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند احتصاص الفصل غيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم یکون القرار الذی تصدره محکمة أمن الدولة العلیا. «طواریء» فی هذا التظلم بـ وما یثور فی شأنه من نزاع بـ قرارا قضائیا ناغذا بعد استنفاد طریق الطعن أو اعادة النظر غیه علی ما سلف بیانه •

ه ، ٦ - أن المشرع أذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله لهمن التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك في حدود ما يملكه الشرع _ وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور _ من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور • ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت هي القاضي الطبيعي الذي يحق لكل معتقل _ أو لغيره من دُوى الشأن _ الالتجاء اليــه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في أسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) أي تحصين لامر الاعتقال ـ وهو قرار ادارى ـ من رقابة القضاء طالب أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) ، الامر الذي لا ينطوى على أي مضالفة لحكم المادة ٨٠ من الدستور .

الإجـــراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضاء القضاء التضاء المحكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوغمبر سنة ١٩٨٦ بوقف الدعوى وباحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطبيا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية

من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمسام أية جهة تضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طابت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكسية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • هيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمرا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، فى جميع أنصاء الجمهورية لدة سنة اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ والى قرر رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوض عليها فى قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٥٨ ٠ فأقام المدعى الدعوى رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٣ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحسكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الامر الصادر باعتقاله وفى المؤضوع بالمائه و واذ صدر القانون رقم ١٩٥٨ بتصديل بعض أمكام القانون رقم ١٩٨١ بتصديل

وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بان محكمة أمن الدواة العليا (طوارىء) هي التي تختص وحدها بنظر كالمة التظلمات والطعون من الاوامر والقرارات المسادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال إلى هذه المحكمة _ بحالتها _ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى _ بجلسة ب نوغمبر ۱۹۸۲ - عدم دستوریة الفقرة الثانیــة الشار الیـــها لمَخالفتها حكم المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وذلك تأسيسا على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقا لاحكام قانون حالة الطوارىء لا تخرج ــ في طبيعتها ــ عن كونها منـــازعة ادارية مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة وفقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور فلا يصح نزعها منه الا لضرورة تدعو الى اسناد هذا الاختصاص الى جهة قضائية أخرى والى أن محكمة أمن الدولة !!علما « طوارىء » وأن كانت جهة قضائية الا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال لا يعتبر اختصاصا قضائيا وما تصدره فيها ليس أحكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذأن التظلم من أمر الاعتقال لا يعدو أن يكون تظلما اداريا لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة ، ومذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسينة ١٩٨٢ هجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن في قرار الاعتقال مدعوى الالعاء ، ومن ثم فقد احالت محكمة القضاء الادارى الدعوى الماثلة الى المحكمة لدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم • السنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحسالة الدعلوي والطعون والتظامات المشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكسمة

أمن الدولة العليا «طوارى» » بحالتها عند صدور ذلك القانسون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الأولى سالفة الذكسر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » دون عسيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرار ات المينة المادة ١٩٥٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة من القانون رقم ١٩٨٠ و المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة حالة الطوارى، ومن ثم غان المسألة الدستورية المثارة بصبما حالة الطوارى، ومن ثم غان المسألة الدستورية المثارة بصبما المعالة سياسيات قرار الاحالة به عن نزع الاختصاص بالطعن في قرارات الاعتقال بدعوى الالعاء بمن القضاء الادارى واسسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » ومدى مخالفة الكنصوص المادتين ٨٠ و ١٧٧ من الدستور «

وحيث أن المبادة ١٧٣ من الدستور حين نصبت على ان «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية » فقد افادت تقرير الولاية العاملة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العلم بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن المتصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان مغذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غلى يد المسرع المسادى عن اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات تضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعسالا للتغويض المخول له بالمادة ١٩٧١ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القصائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا الشكلة وغقا لقانون خالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٥٨ هى جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها من ظروف استثنائية و فقد رأى الشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه

المحاكم ... فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية آو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون ــ الاختصاص بالفصل في كافة التظلمات والطعون من الاواهر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء ، فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ في فقرتها الاولي على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ المسار اليه » • وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل فى التظلمات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتخصدها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المخولة له بعد اعلان حالة الطوارىء، ولما تنطوى عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كغلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا لكل مواطن في حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحياولة دون تعريض الامن أو النظام العام لاخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارىء ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور ترى فى الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدواسة تعويضا عَادِلًا لَن يقع عليه هذا الاعتداء . واذ كان المشرع في المادة ٣ مكررًا من قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ ــ قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضى من ابداء دهاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراته التقاضى الاربعة الاولى ــ تنظيما لحق التظلم ــ على أنه « يبلغ فورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقسم والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معامله المحبوس احتياطيا وللمعتقل ولغيره من ذوى المثأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى

ثَلْثُون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه • ويكرن التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المسكلة وفقا لاحكام هذا القانون • وتفصل المحكمة فى التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقسوال المتبوض عليه أو المعتقل وآلا تعين الافراج عنه نمورا » • وهو مايتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا للقانون الذى ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه واحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطُواريء وبين المعتقل ــ أو غيره ــ الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاستباه في المعتقـــل أو عدم توغر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية _ باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامســة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ـــ أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل نميه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عـن المعتقل غورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحسوال يكون لمن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلـما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظام » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه • لما كان ذلك جميعه ، فأن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الي جهة قضاء وفقا لما تقضي به المادة ٧١ من الدستور ، ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولسة الطيسا «طوارىء » في هذا التظلم ــ وما يثور في شأنه من نزاع ــ قرارا قضائيا ناقذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر غيه على ما سيافه بيانه •

وحيث أنه بيين مما تقدم أن الشرع اذ كفل المعتقل حق التقاضي بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله ألمام جهة قضائية وذلك في حدود ما يملكه الشرع سو فقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور سناد الفصل في بعض المنازعات الادارية إلى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من الدستور و ومن جهة آخرى فان محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد اضحت هي القاضي الطبيعي الذي يحق لكل معتقل سأو لعيره من ذوى الشأن للاتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى») أي تحصين لامر الاعتقال لل وهو قرار ادارى سمن رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام جهة قضاء على أي مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور و

وهيث أنه لما تقدم غان الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رغضسها •

لهدده الاستجاب

حكمت المحكمة برفض الدعوى •

حلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

بريائسية الشيد المتشار الحمد الخلي المتحت ويس ومدوح ومطلي حسن وبني المحكة وين وبني ومدوح ومطلي حسن وبني وبني ومدوح ومطلي حسن وبني من عبد المجدد ورابح لطني جمعه ولموزي السعد مرتص ومحمد كمال محفوظ المسلساء وحضور السيد المستشار الدكتور احبد محبد الحنني المشموض وحضور السيد / احبد على غضل اللسه

فَاغَـنْدة ، قنم ٢ ١٥ ٢

القضية رقم ٤٤ لسنة ٥ قضائنة ﴿ دستورية ١ (١) .

ا _ دُعُونَ مَعْنُورِيَة _ خُكُم _ حَجِيبَة ،

إلى الزعاوى النستورية. عنية بطبيعتها جرالجكام المنادرة فيها لها حجة حالقة قبل الكافة ، وتلزم بها جبيع جهات القضاء سواء كانت قد انتهت إلى عدم * تُشْوَرُيت النَّشَ الطفونُ فله أم اللّ مستوريته

المستشاش تلك " ال

ــ دعوى يأستورية ــ المولحة فيهبيل ال

الذنن يصدم دم تربية نص سبق للمحكة الدستورية العليا أن قضت بمسدم * دستريته ألله الثقاء الصّلامة في الدموي أله الرحة عدم قبولُ الدّعوي . *

أن الفقرة الأولى من المادة بهلا من الدستور قد نصب على ابن يتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية العليا الصادر ونصت المادة ١٩/٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقائون رفع الا المكمة الدستورية العليا الصادر المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقائون رفع الدستورية وقرازاتها بالتفتيز علزمة المحكمة في الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية وقرازاتها بالتفتيز علزمة المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدستورية المحكمة الدعاوي الدستورية وقرازاتها بالتفتيز علزمة المحكمة الدعاوي الدستورية وقرازاتها بالتفتيز علزمة المحكمة الدعاوي الدستورية وقرازاتها بالتفتيز علوا المحكمة الدعاوي الدستورية وقرازاتها بالتفتيز علوا الدعاوي الدينان المحكمة الدعاوي الدينان المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة الدعاوي الدينان المحكمة المحكمة

الدولة والكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فالدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حمية مطلقة و بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوص في المدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعصوم نصوص المادتين ١/٥٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ مس قانون المحكمة الشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتو الى الحكم بحم دستورية النص غطمي قوة نقادة أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وألجه البطبلان و

٧ ــ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانــون رقم ٥٠ الســنة ١٩٨٨ بشــأن بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشــأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهــذه المحكمــة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها فى هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قلطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المطحة فى الدعوى المائلة تكون منقضية وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبولها .

الاجـــراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ المسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة

القضاء الادارى بجلسة ٥ نوغمبر سنة ١٩٨٦ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دسستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٨٢ غيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جمة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسسة اليــوم .

الحكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضلطات والمداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن وزير الداخلية آصدر قرارا باعتقال المدعين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ عقائم المدعون الدعوى رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفى الموضوع بالفائه واذ صدر القانون رقم ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسسنة رقم ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسسنة ١٩٨٨ الشار الله ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» هى التي تختص وحدهسا

بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقسوارات المساهرة بالمعيض أو الاحتقال وفقا لقانون حالة الطوارى، ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال إلى هذه المحكمة ب بحالتها بجميع الدماوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة تضافية أو غير قضافية ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسة بعنهمبر سنة ١٩٨٦ عدم دستورية الفقرة الثانية المسار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الماء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨٨ ، ١٧٨ من الدستور ، وأحالت الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليسا للغصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها فى الفقرة الأولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » بحالتها عند صدور ذلك القانسون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ و المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ ، وهى التى تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارىء، ومن ثم غسان السألة الدستورية المشارة ــ حسبها جاء بأسباب قرار الاحالة ــ هى نزع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة الطيا «طوارىء» ومدى مخالفة ذلك المادتسين ٢٨ ، ١٧٢ من الدسيتور ٠

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩ في الدهوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برغض

النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتجال الى هذه المحكمة ـ بحالتها ـ جميع الدعاوى والطحون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ ٠

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصب على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية الطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة • بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت نيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكأنت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي الطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعمر وم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دسستورية القوانين التسي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان السنون من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ، السنة ١٩٨٨ بتعديل يعض أحكام القانون رقم ١٩٨٨ بشأن حالة الطواري ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض اليعوى يعدم وستورية النص المار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤه هذا له حديد مطلقه حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النور وسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المسلمة في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتلاقي تنعس الماضم بعدم قبولها في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتلاقي تنعس الماضة عدم المناسة المائلة المناسة ال

والاستنباب

حكمت المحكمة بعدم قيسول الدعوى .

علسة أول ديسببر سنة ١٩٨٤

برياسة السيد المستشار مغيد على يلهسغ ومندوح مسطنى حسن ومنير انبن وحضور السيدة المستشارين : مصطفى جبيل مرمن ومبدوح مسطنى حسن ومنير انبن مبد البيد ورابح لطنى جمعه وهوزى اسعد مرتمن وشريف برهام نور اعتساء وحضور السيد المستشار : الككور احبد محمد المنفنى المسسوض وحضور المبيد / احبد على فضل اللسه ابين السمر

قاعسىدة رقسم (١٦)

القضية رقم ٦٥ لسنة ٥ قضائية ((دستورية))

 ١ - والله المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح --المادة ١٧٥ من الدستور -- للادة ١/٤٩ من فأنون المحكمة .

المكهة الدستورية المليا تستبد ولايتها في الرقابة القضائية على دسستورية القوانين واللواقع من اللادة ١٧٥ من الدستور .

نس المادة 1/1 من متافق المحكمة على أن أحكامها في الدعساوى الدستورية مترمة لجبيع سلطات الدولة والمكافة لا يخل بما نمن عليه الدستور من كفسالة تكافؤ القرمي والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

١ – وحيث أنه لا وجه لما أثاره الدعى في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا بمقولة أنها تظ بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرض والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، ذلك أن هذه المحكمة انها تستعد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي نص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي نتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة الوردته تلك الملادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدولة والمكلمة في الدعاوي ما الدولة والمكلمة والدعاوي الدولة والمكلمة هو ما تمليه الدولة والمكلمة هو ما تمليه الدولة والمكلمة ما ما المحكمة والدعاوي الدولة والمكلمة هو ما تمليه الدولة والمكلمة من المحكمة من المحكمة والمحلمة والدولة والمكلمة هو ما تمليه الدولة والمكلمة هو ما تمليه الدولة والمكلمة من المحكمة والمحلمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والدولة والمكلمة والمحكمة والمحكمة والدولة والمكلمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والدولة والمكلمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والمحكمة والدولة والمحكمة والمح

الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضي اسياغ المجية المطلقة على أهكامها التي استوجب الدستور ... في المادة ١٧٨ منه ... نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا المفتها الالزامية على نحو ما تقدم ، عانه يتمين اطراح ما أثاره المدعى في هذا المسحد .

الاجستزاءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجاسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للقصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهسة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طسوارى» » ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت المتعوى على الوجه المبين بمعضر الجانسة حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة أصدار التحكم غيما بجلسسة اليسوم •

المكسية

بعد الاطلاع. على الاعداق وسماع النيضلحات والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القلنونية •

وجيب أن العقائم خد على ها يهين من قوار الاحسلة وسلئر الاهداق - تقصل في أن وذير الداخلية أسدر قرارا باعتقال عدد (م ٧ - المحكمة الدستورية ،

من المواطنين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقتم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والتي تشرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ لسئنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصرض عليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ مفأقام المدعى الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ تضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القدرال الصادر باعتقالهم وفي الموضوع بالغائه و واذ صدر القانسون رقم وه لسنة ١٩٨٢ بتعيديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) هي التي تختص وحدها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة _ بحالتها _ جميع الدعاوي والطعون والتظلمات المشان اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لحكمة القضاء الادارى بجاسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لا يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن احتصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة المادتين ١٨ و ١٧٢ من الدستور، وأحالت الدعيوي المائلة إلى المسكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من لجادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ ـ محل النعى بعدم الدستورية _ اذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الأولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقوة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرها بنظر كافة العليون والتظلمات

من الأوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٢ السنة ١٩٥٨ وهي التي تتعلق السنة ١٩٥٨ ، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارى ، و ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة سحسما جاء بأسباب قرار الاحالة سعى نزع الاختصاص بدعاوى العاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واساد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليسا طوارى ، و ودى مظلفة ذلك للمادتين ٨٥ و ١٩٧٢ من الدستور ،

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برخض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتي تنص على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المساليا بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتصال الى هذه المحكمة بحالتها بجميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أيه جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر المحكمة في المريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ،

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولّى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على ان « تتولّى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على المستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة من المسكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية « ونصت الدة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسسنة بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومسؤدى ذلك أن الألحكام الصادرة في الدعاوى المستورية حقيا والتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومسؤدى ذلك أن الألحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عيها الى النصوص التشريعية المطون عليها

بعيب دستورى - تكون الم حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعلوى التي صدرت فيها ، وانها ينصرف هذا الاثر أني الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الديولة ، سسواء أكانت هنه الاحكلم قد انتهت الى عدم دستورية النتين التشريعي الطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاسلس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٨٨٥ من الدستور والملاقة ١٤٠/١ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الموقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها هي رقبابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتامي قوة نفاذه ، شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتامي الميوب وأوجه أو الى تقرير دستورية وبالمتالى سلاعته من جميع العيوب وأوجه البطالان م

له كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مهى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديله بعضى أحكام القانون رقم ١٩٨٠ بسأن حالة الطوارى ، بعض أحكام القانون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النس الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكا نقضاؤها هذا له حجيبة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانسا من نظر أي طعن يثور من جديد بشسانه ، غان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين المحكم بعدم قبولها ،

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته المؤرخية ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٤٤ بشيأن عدم دستورية الملاة ١٨٤٩ من قانسون المحكمة المستورية العليا بمقولة أنها نخت بما نص عليه الدستور من كفالمة تتكفؤ الفرص والمسلواة بين المواطنين وجون حقوقهم في الدغلع والالتجاء الى قاضيهم المطنيعي ، ذلك أن هذه المحكمة انصا تستعد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع صن المادة عها من الدستور التي تنص على أن تتولي المحكمة هسنه من المادة عها من الدستور التي تنص على أن تتولي المحكمة هسنه

الرقابة على الوجه البين في القانسون وعلى أن ينظم القانسون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التغويض ، واذ كان ما أوردته تلك الملدة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية مازمة لجعيم سلطات الدولة وللكافة هو ما تعليه الطبيعة المعينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور في المادة ١٧٨ منه ـ نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لمفتها الآلزامية على نحو ما تقدم ، غانه يتعين اطراح ما أقاره المدعى في هذا الدسدد ،

لهدده الامسجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ه يناير سينة ١٩٨٥ م

برياسة السيد السنتمار محيد على بليسيخ ويفوح مصطفى حصن ومني ومعمور مصطفى حصن ومني المحكمة المنتشارين ، محطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حصن ومني أمين عهد الجدد ويابح لطني جمعه ومحيد كمال محفوظ وشريف بوهم نور اعتساد وحضور السيد المستشار الدكتور / احد محيد الحلني المسيوض وحضور السيد / اخد على نضل الله

قاعـــدة رقـم (۱۷)

القضية رقـم ٠٤ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ ــ هق التقاضى ــ المادة ٦٨ من الدسستور تــ جدا ألمساواة ـــ المادة ٢٠٠٠ من الدسستور .

حق التقاضى جدا مستورى اصيل — الملدة ٦٨ من الدستور نصبا على كفالة حق التقاضى وحقل تحصين أي عبل أو قرار أدارى من رقابة القضاء ترديد لما أنترته الدساتي السابقة ضبئا من كفالة حق التقاضى الافراد ، وذلك أن حق المتقاضى من المحقول المسابقة ألتى كفات الدستاني المسابق الما المواطنين فيها — حرجان طاقفة جمينة من هذا المص مع تحقق جناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المسابقة بينورى على اهدار المسابقة بينور عن هذا المص مع تحقق بعردرا من هذا المص .

٢ ــ قرار ادارى ــ حظر الطمن فيه مخالف الدستور ــ المــادتبن ٦٨ ، .} من الدســـتور .

استبعاد القرارات الادارية الفهائية الخاصسة بترتيب انتمية اعضساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوي على مصسادرة لمق التقافي واخلال بجدا المساواة بين الواطنين في هذا الحق مها خالف المادتين .؟ ، ١٨ من الانتساور .

۱ — ان المادة ۱۸ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كاغة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٥٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء » • وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كاغة كميدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مسدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء • وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم المندأ الأولى الذي يقرر حق التقاضي للناس كاغة وذلك رغبة من المسرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطس في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشار اليه ما أقرته الدساتين السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى شمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الي العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الي قيم المنازعة في حق من حقوق أغرادها من اهدار للسدة قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها من اهدار للسدة المساواة بينهم وبين غيرهم من الواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المدأ الذي كفلته المادة ٢١ من دستور سنة ١٩٥٤ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٦٩ والمادة ٧ من دستور القائم ،

لا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ولا لمسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقتصلي والقتصلي و وهو قسوار اداري على ما سلك بيانه بيتبر نفائيا وغير قابل المغين بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت اعذا القرار في خصوص ترتيب الاقدمية به من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخبلال بعبدا المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يضاف المادتين وي ١٨٥ من الدستور الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية تاك اللادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية المادة فيما السلكين الدملوماسي والقنصلي « بهائيا وغير قابل

الاجسيزاءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المصكمة ملف الدعوى رقم ١٩٩١ لسسنة ٣٣ قضائية بعد ال قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٤٢ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المصكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجبين بمحضر المجلسة عميث المتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وتغررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسسة اليــوم .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الابيضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائم على ما يعين من قرار الاهالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانا تد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٧ لسبة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بارجاع ترتيب اقدمية كل منهما الى ما كانت عليه تبل عسدور القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ متنظيم خاص بوزارة الفارجية المجمهورية العربية المتحدة والقرار الجمهوري رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٥٩ بالحق به - مع ما يترتب على ذلك من ترقيات وآثار وفروق مالية واذ تراءى المحكمة عدم دستورية المادة الطامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩

الافتدى الديلوماسى والفتصلى يتعجر نهائيا ونير تابيل الطعن بأى السلكين الديلوماسى والفتصلى يتعجر نهائيا ونير تابيل للطعن بأى وجه سن الوجدوء ، با بدا لها من مطالقتها المنص المسادة ١٨٠ من الدستور ، بفت تضمت بجلسة ٢٤ يفساير سعة ١٩٨٣ بوقف المدعوى واعسالة الاوراق الى المحتكمة الدسستورية العليا المفتدال في مدى دستوريتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة المفارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص في مادته الأولى على أن « يصدر قرار بجمهوري بناء على عرض وزير المصارجية باعادة تعيين أعضاء السلكين التبلوماسي والقنصلي الصاليين السوريين والحصريين ١٠٠ » وفي مادته المفاسمة على أن « يتضمن التحرار الجمهوري باعسادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ترتيب أقدميتهم ويحتبر هذا الترهيب نهائيا وضير قابل للطعن بأي وبجه من الوجوه ، ويكون تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ونقسا لتاريخ القرار الجعهوري الصسادر بتعيينهما وترقيقهم ١٠٠ » ٠٠

وحيث أن القرار الجمهورى باعادة تعيين أمضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المسادر تنفيذا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب لأقدميتهم يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد اخداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا •

وخيث أن المسادة ١/٢ هن الدستور النص على أن « التقساضى خق مصون ومكفول للقاس كافحة ولكل مواطن على الالتجاء الى عاضيه الطبيعي ٥٠٠ ويكظر النص في القوانين طلى تصصين أي عملًا أو

قرار إداري من رقابة القضاع ب وظاهر هذا النص أن الدسم قور لم يقف عند جد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصِيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقاية القضاء و وقد خص الدستور هـ ذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وهسما للا ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هدده القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي الأغراد وذلك دين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هددا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدوان عليها. . وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه ... وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أغرادها .. من اهدار لبدأ الساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو البدآ الذي كفلتة المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سينة ١٩٥٨ والمسادة ٢٤ من دسستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدسستور القدائم •

لا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ولا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ولا القدمية الذي يتضمنه القيرار الجمهوري بأعبادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي و هوقرار أداري على ما سلف بيانه و يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار وفي خصوص ترتيب الاقدمية و من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا المحق مما يخالف المادتين و عمر من المستور و الامر الذي يتعين

معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وفير قابل للطبن بأي وجه من الوجدوه » •

لهده الاسياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخسارجية للجمهورية العربية المتحدة غيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطمن بأي وجه من الوجوه » •

جلسة د ينساير سنة ١٩٨٥ م

بوياسة السيد المستشار محيد على بليغ ويمدون مسئلتي حسن ومنسر وحضور السادة المستشارين مصطفي جبيسل جرسي ويمدون حسئلتي حسن ومنسساء المجدد ورابح لطفي جمعه ونوزي أسعد مرقس ومحيد كبال محفوظ اعفسساء وحضور السيد المستشار الدكتور أحيد محيد الحقفي المسسوض وحضور السيد / أحيد على عقتل الله

قاعىسىدة رقسم (١٨)

القضية رقم ؟٧ لسنة o قضائبة «عستورية » (١)

- الحاوى دستورية هــكم هجية .
 الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها الاحكام القصاعرة فيها لها هجية حطائة قبل الكافة ، وتلازم بها جمع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطمون عليه أم الى دستوريته - أساس قلك .
- ٣ دعوى دسستورية ـ المسلحة فيها .
 الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكية الاستورية المايا ان قضت بعدم دستوريته ــ انتفاء الصلحة في الدموى ــ اثره ــ عدم قبول الدعوى .
- ۱ ان الفقرة الاولى من المسادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على الن « تتولى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تتشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا ونصت المسادر بالقانون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧٩ على أن « أحسكام المسكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع ساطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها

دعلوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ... تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثوها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هسذا الأثر الى الكافة وتلترم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية القص التشريعي الملعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية الناس هتلى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته واجه البطلان ،

٧ ــ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانسون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتمديل بعض أحكلم القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الفؤازئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بوغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قلطا مانما من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة في الدعوى المائلة تكون منتفية . وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجسراءات

بتاريخ ٦ أبويل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتساب المحكمة ملف المعودي ويقم ٣٦٦٥ السنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت غيها محكمة القضله الادارى بجلسة ٩ نوفهبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظامات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم •

التحكسمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استونمت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٥٨ مقاتم المدعى الدعوى رقم ٣٦٦٠ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة مقد القانون رقم ١٩٨٠ المنة ١٩٨٨ القانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) هى التى تختص وحدها بنظر كمافة أمن الدولة العليا (طوارى،) هى التى تختص وحدها بنظر كمافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المنادرة بالقبض أو

الاحتفال وفقا لقانون حالة الطوارى عن ثم نصف الفقرة الكائية منها على أنه « وتحال الى هذه الملحكة ببعالتها ببعث الدحاوى والطحون والتظلمات المسار اليها والمنظورة ألعام آية جهة تضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى مجلسة ه محفقت المناه المناز اليها الم يقرب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى القساء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨ و ١٧٧ من الدستور ، وأحالت الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في السالة المستورية العليا للفصل في السالة

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم مه الدياة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الديبورية بهاذ قضت بلحالة الدعاوى والطعون والتظلمات الشبار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتبيا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) دون غيرها بنظر كلفسة الطعون أمن الدولة العليا (طوارى،) دون غيرها بنظر كلفسة الطعون أمن التغلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ١٩٨٢ وهي التي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ والمدلة بالقانون رقم مه لسنة ١٩٨٨ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا إلى اعلان حالة الطوارى، ٤ ومن شم غان المسألة الدستورية المثارة بصمها جاء بأسباب قرار الاحالة شم غان المسألة الدستورية المثارة بحسيما جاء بأسباب قرار الاحالة بحي نزع الاختصاص بدعاوى المادة أمن الدولة المعلمان واسيناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة المعلمان (طوارى،) ومدى مخالفة ذلك للعادتين ٨٠٪ و ١٨٠ من الدوسة و ١٩٠٠ من الدوسة و ١٨٠٠ من الدوستور و الموارى، والمدى مخالفة ذلك للعادتين ٨٠٪ و ١٨٠ من الدوسة و ١٩٠٠ من الدوسة و ١٩٠١ من الدوسة و ١٩٠١ من الدوسة و ١٩٠١ من الدوسة و ١٩٠٠ من الدوسة و ١٩٠٠ من الدوسة و ١٩٠١ من الدوسة و ١٩٠١ من الدوسة و ١٩٠٠ من الدوسة و ١٩٠١ من الدوسة و ١

وحيت أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونيسة سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتي تنص

على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (وطواريء) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالملاة سمكرا من القانون رقم ١٦٨٣ ليسنة ١٩٨٨ ، وتحلل الى هسذه المحكوة بيطانها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام أية جمة تضائية أو غير تضائية » • ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسعية بتاريخ ٢٨٠ يونية سنة ١٩٨٤ •

وجهيم أن الفقرة الأولى من الملدة ١٨٥٠ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقلبة القضائية على دســـتورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كمــا قضت المـــادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية، الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية الطيا في العوعلوي الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من علنون المجكهة الصعورية العليا الصادر بالقانون رغم 14 أسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المعكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة المهميع سلطات الدولة والكافئة » ــ ومؤدى ذلك أن الاعسكام الصادرة في المعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعلوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المخصوم في الدعاوي التي صدرت غيما ، وانعا ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم به جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الايمكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريجي المطعون نيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الانساس ، وذلك لعمــوم نصوص اللدتين ١٧٥ ، ٨٧٨. من العستور واللحة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية الغوانين التي المتصت بهما المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص خالمي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨١ بشأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٥ يناير سينة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار حدد على بليسغ وبمدوح بمسطنى حسن وبنسير وحضور المسادة المستشارين : بمسطنى جبيل برسى وبمدوح بمسطنى حسن وبنسير المن عبد الجيد ورابح لطفى جبعه وبحيد كبال محفوظ وشريف برهام نور اعتسساء وحضور السيد المسشار الدكتور أحيد بحيد الحننى المنسوثي المسروش المدر / أحيد على غضل للله المسر

قاعــدة رقيم (١٩)

القضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ قضائية ﴿ بستورية ﴾ (١).

١ ـ دعوى دستورية _ اوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبعيماد رفعها تتمان بالنظام المام _ جفائة هذه الاوضاع _ اثره _ عدم قبول الدعوى . الطريق الذى رسمه الشرع لرفع الدعرى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، واليمباد المحد لرفعها الذى تحدده مصحكمة المرضوع بحيد لا يجاوز كلالة الشهر هما من تقومات الدعوى الدستورية ، وهي اوضاع اجرائية جوهرية من النظام المسام .

۲ ــ دعوى نسستورية ــ الجعاد القرر لرفعهــا
 بيعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كند أقمى لرفع الدعــوى الدستورية
 طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكبة بعتبر مرعادا حتبـــا
 يقيد محكية المؤسوع والخصوم على هد مســواء .

۱ ، ۲ - أن مؤدى هذا النص - نص المادة ۲۹/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المسرع رسم طريقا لرغم الدعوى الدستورية التي أتاج للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرغمها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغم الا بعد ابداء دغع بعدم الدستورية تقدر

⁽۱) اصدرت المحكمة بجلسة ۲ نبرابر سنة ۱۹۸۰ احسكاما في الدعاوي ارتسام ۱۹۲۱ ۱۳۳۱ لسنة ۶ ق دستورية ، ۳۵ لسينة ٥ ق دستورية ، ۳۵ لسينة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٦ فبرابر سنة ۱۹۸۵ حكمين في اللعوبين رقمي ٢٧ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ٢ مارس سنة ۱۹۸۰ حكما في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام ذات المبداين المثكورين .

محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميماد رفعها — تتماق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم المتداعى فى المسابيل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة آشهر الذى فرضه المشرع على نحو وبالتالى فان ميعاد الثلاثة آشهر الذى فرضه المشرع على نحو تمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى ميعبر تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة

الإجسيزاءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية صعيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المفرضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الوقائم ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وســـاثر الأوراق - تتحصل فى أن الدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٦٦٩ اسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها فى مقار خضع لاجراءات الحراسة • غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقلنون ١٤١ اسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧ اسنة ٢ ق قيم حيث دفعت المدعية بجلسة ١٨١ اكتوبر سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الشار الميه فأمهاتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى المدستورية فأقامت الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المكمسة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد المصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجلوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في المعاه اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ــ وعلى ما حـرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين المعاد الذى هده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقــدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاحــل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية – سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها – تتعلق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا فى التقاضى تعيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر معيادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية تبل انقضائه والا كانت غير مقبولة ،

وحيث أنه لما كانت الدعية قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى في ١٥ نوغمبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لـم تودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فأن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن شميت الحكم بعدم قبولها ه

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعية المصروفات ومبلغ الاثين جنيها مقابل أتعاب الحاماة ،

حسلية ٢ فيراير سينة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستثمار مصطفى جبيل مرسى

وحضور السادة المستثمارين مبدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابسح لطفئ جمعسة ومحمد كمال محفسوظ وشريف برهسمام نسبور وواصممل عسلاء أعضياء الديسسن

المقسوشن وحضور السيد / المستثمار الدكتور أحمد محمد الحفني وحضور السيد / أحبد على غضل اللب

أبين السم

قاعـــدة رقبم (۲۰)

القضية رقم ١٢٤ لسنة } قضائية ﴿ بستورية ﴾ (١)

١٠ ــ دعوى دستورية ــ اجراءاتهــا .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تتوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا الاوضاع القررة في المادة ٢٩ ب من قانون المعكمة .

۲ ـ دءوی دستوریة _ نطاقه____ ۲

نطاق الدعوى الدستورية يتحدد باطاق الدفع بعدم الدستورية البسدى امام محكمة الموضيوع .

٢ ، ٢ _ وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانسون رقسم ٦٩ لسسنة ١٩٦٤ غانه لما كانت ولامة المحكمسة الدسستورية العليا في الدعساوي الدسستورية _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ لا تقوم الا باتصالها بالمدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقسررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدست بية البدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسعة لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع القررة قانونا •

⁽١) اصلارت المحكمة بنفس الطسلة حكما مساثلا في اللعوى رقم ١٣٦ لسنة } ق « دستورية » تضمن ذات الداين الذكورين .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعــوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهم لكامل أرض وبناء عقار خضع لاجراءات الحراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار • غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ٧٧ لسنة ١ ق قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٢١ غبراير سنة ١٩٨٦ لسنة ١٨ السنة ١٨ المسنة ١٨ المسن

المشار اليه فأمهاتهم المحكمة شهرا الرغع الدعوى الدستورية : فأقاموا دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والخادة الماشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحواسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ٠

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقلنون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المصاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ووائد المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرقاع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في المعاد اعتبر الدفس كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جسرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدمتورية التى قتاح للفصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين المعاد الذى حدده لرفعها فدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامسرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع ألا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقسد محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها برفسع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتمسلق بالتظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تعيا به المشرع مصلحة عامة متى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها،

فرضه المشرع على نحو آمر كحد اقصى لرقع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفسع الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان المدعون قد أبدوا الدغع بعدم دستورية القرار بقانون رقم 121 لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ غبراير سنة ١٩٨٢ ، فصرحت لهم برغع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى في ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله و

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن هوض الحراسة المسادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فأنه لما كانت ولاية المصكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن المعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطابات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا ،

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم فبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ٠

جلسة ٢ فبرايرَ سنة ١٩٨٥ م

برناسة السيد الستشار محبد على بليخ وحضوم السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيد ورابح اطفى جمعسة ونوزى المسسعد مرتس وشريف برهسام المساور

وحضور السيد / المستشار الدكتور أحيد محبد المعنفي المسوشن وحضور السيد / أحيد على فضل اللــه أحين السر

قاعـــدة رقـم (۲۱)

القضية رقم ١٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

ا ـ تاجيم ـ حدثولية الشروعات الأومة ـ القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٦٣ بتلحيـم
 بعض الشركـات والمشــات .

تأميم الشروعات بنقل ملكينها الى الدولـــة لا يترتب عليه تصفيتها أو انتضاء شخصيتها التنام . يقل لهذه الشروعات نظامها التفاد في منطقها المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف و وتكون مسئولة وهدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التاجم .

٢ _ تاميـم _ مسئولية الدولة .

الشرع قرر دسلولية الدولة عن التزامات الشروعات المؤممة في هسدود ما آل البها من أموالها وحقوقها في تاريخ التليم ، وذلك لاستكلال فهسة اللساهم عن فية الشروعات الؤمية ، وعدم مسلوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود تعسمة اسهمه .

٣ ــ اللكة الخاصة ــ نزع الملكة ــ التاميم ــ المسادرة العامة والخاصة . حظرت الدساتي نزع الملكة الخاصة الا للمنتمة العامة ومقابل تعويض . نص الدستور القائم على حظر التاميم الا لاعتبارات المسالح العام وبقانون . ومقابل تعــــويض .

حظر الدستير الممادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز الممادرة الخاصة الإ يحكـــم قفـــــالى .

الشركات والنشآت الأممة _ تأميـــم .

تحيل جميع أموال الزوجات والاولاد بشمان الوفاء بالترامات الشركــات المؤمية الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجــه لمسئوليتهم عنها بمتضى في الفقرة الثانية من اللاة الرابعة من المقرار بقانون رقــم ه ـ السلطة التحديرية البشرع ـ الرقابة القضائية على دستورية الشرعات .

الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم التحوق أنها سلطة تغديرية ، والردّاة المتضائية على دستورية التشريعات لا تبعد الى يُلامية اصدارها ، الا أن هـذا لا يعنى اطـلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمعدود والدوابط التي نمي عليها الدستور _ خضوع هذه التشريعات الا تتولاه هذه الم > تبن رقابة دسـتورية :

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشات وقوانين التأمهم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضي تبعا لذلك شخصيتها الاعتسارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعا أو جزء منها بحسب نطاق التأميم _ الى الدولة مع الابقاء على شخصينها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظلل هذه الشروعات محتفظه بنظامها القانوني وذمتها الالبة مستقلين عن شخصية وذمية الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالترامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فأن الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه الشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تأريخ صدور التأميم مرددا بدلك حكم القواعد العامة في شان استقلال ذمة الساهم عن ذمة الشروعات المؤممة ، وعدم

مسئوليته عن التواطعها الا عند التصفية ، وفي عدود قيدة أسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتفذة شكل شركة مساهمة بد الى النص على أن تكون أهوال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدية على اصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا بوهو مطل المعسن في الدعوى المائلة بأجاز بمتتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروع بالمسئول اصلا عن المتزاماته مسئولية كاملة ب كافية الوفاء بها و

٣ ــ أن الدساتير المصرية المتعلقية قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الفاصة ، وعدم الساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقسود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي، وهافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التمي يجب تنميتها والمفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجــل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن ماحبها الا للمنفعة العامة وحقامل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ } كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .. (المادة ٣٥) .. وحظر المادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يبعز المعادرة الابحكم قضائم (المادة ٢٦) .

3 — وحيث أنه لا كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعه من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ حسيما يبين من عبارتها الملقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمتشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، غضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه المحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الامسوال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استعراق الديسون لتيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يحد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فأن المنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فأن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمفالفة لحكم المادة ٢٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة الخاصة مصونة ،

أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور مدا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع

لحمايتها حدودا وقواعد مسينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الاجسراءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٦ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٦٦ لسنة ٩٨ قضائية بعد ان قضت فيها محكمة استثناف القاهرة فى ١٤ مارس سنة ١٩٨٦ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت •

وقدمت ادارة قضايا التكومة مذكرة طلبت غيها اصليا المكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برغضها •

وبعد تحضير الدعوي ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة ١٩٨٥/١/١٥ وفي هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جاسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة •

حيث أن الوقائم ... على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ... تتحصل في ان المستانف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٦٨٨ سنة ١٩٧٩ مذنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنف عليهما الاول والثاني مستقما في مواجهة المستأنف عليه الثالث ببراءة ذمته من الديون الستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية ـ الجزار الحوان ـ والغاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية الملوكة له والموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، واعتباره كأن لم يكن و وجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برغض الدعوى، تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من القرار بقانون ٧٧ لسنة ١٩٨٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممه وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة عن أصول الشركة مفطن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٧ لسسنة ١٩٨٨ قضائية القاهرة ، وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٧ قضت محكمة استئناف القاهرة ، وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٧ قضت محكمة استئناف القاهرة ، وبجلسة ١٤ مارس النه الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ،

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى آن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا ٠

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحمة تراءى لها عدم دستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة ، تكون ضامنة للوفاء بالالترامات الزائدة على أصولها لمخالفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحمسل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه الماس بملكيتهم لهذه الاماوال ،

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المايا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتفسمن

القرار المصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوءة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة و انما تطلبت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حدير هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها وحتى يتاح لذوى الشأن غيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافسة جوانبها ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ودودهم عليها والميث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية الثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وكان ما ورد في قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة بعدم دستورية والذي يتحقق به ما تغياه المشرع في المادة (٣٠) من قانون الحكمة الدستورية المليا المشار اليه و فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعينا رفضه و

وحيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية •

وحيث أن القرار بقانون رقم ٢٧ لمنة ١٩٦٣ بتأميسم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاواسى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول الرافق لهذا القاندون وتؤول ملكيتها الى الدولة ١٠٠٠٠ وفي مادته الثانية على أن « تتحول اسهم الشركات ورؤس أموال المنشآت الشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ١٠٠٠ وفي المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب أخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تمامل عليها أكثر من سستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء ٢٠٠٠٠ كما:

نتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ه قضى فى المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن النزامات الشركات والمنشآت المشار اليها فى المادة الاولى الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم • غاذا لم تكن أسهم هذه الشركات والمنشآت متداولة فى البورصة ، أو كان قد مغى على آخر تمامن عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكلًا شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوغاء بالالنزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت • ويكون للدائنين حق امتياز على هذه الاموال » •

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضي تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسسئولية كلملة عن جميع الالترامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه فى تنظيم حقوق دائني هذه الشركــــات والمنشآت _ وحتى لا نتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحــول ننتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن النزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعـــات (م ٩ - المحكمة الدستورية)

المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز الشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مضى على الفر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ذامنة للوغاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، غأنشأ بذلك ضمانا آشر استثنائيا ـ هو محل الطعن في الدعوى المائلة ـ اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم نكن أصول المشروع ـ المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة ـ كاغية للوفساء بها •

وحيث أن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون المكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي العدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الشروة القومية التي يجب تنميتها والمفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، مظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ ، وللمدة ومن دستور سنة ١٩٥٣ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٣ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٣ ، والمادة ٢٠ من دستور القائم صراحة على حظر دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة على حظر المائميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض المائميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض المائمة عظر المائمة على ١٩٥٠ المائمة عظر المائمة عشر المائمة عظر المائمة عشر المائمة عشر المائمة عشر المائمة عظر المائمة عشر المائمة عشر المائمة الا بحكم قضائي (المادة ٣٠) .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالتـزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه المفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما ابتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبته الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضهان الاستثنائي الذي حمن به المشرع أموال الزوجات والاولاد وقاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية المنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصوفة ،

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه المكومة من أن النمس ممل الطعن بيرره ويسانده ما قرره المسرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنسات أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المفولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية المفاصة التي لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاعمات التي يراها محققا المصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القسوانين دون التقيد بالمحدود والضوابط التي نص عليها الدستور حدفا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغى الا يمصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحسكم بعدم دسستورية النص المطعون عليه .

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنسة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

جلسة ٢ فيراير سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محبد على بليسنغ وثيس الحكمة ومنسور السادة المستشارين : مصطلى جبيل مرسى ومبدوح مصطلى حسن ومنسير البيد ووابست لطفى جمعسة وفوزى المستعد موتس وثريت برهسام

اعتاد المستثار الدكتور أحدد محمد الحفق المستثار الدكتور أحمد محمد الحفق المستثار الدكتور

وحشور السيد / احبد على غضل اللب

قاعبسدة رقسم (۲۲)

القضية رقم ٩١ لسنة ؟ قضائية « يستورية »

1 - تابيم - مسلولية الشروعات المؤمنة - القانون رقم ١١٨ السنة ١٩٦١ بتابيم
 يعضى الشركات والتشات .

تاجم الشروعات بنقسل جلكيتها الى الدولسة لا يترتب عليه تصنيتها أو انتشاء شخصيتها التي كانت لها قبل التاجم . يظل لهذه الشروعات نظامها القانوني ونهتها المالية جسنقلتين عن شخصية ونهة الدولة ، وتكون جسلولة وحدها حسلولية كابلة عن ججع المتراجاتها قبل التلجم .

٢ _ تاميم _ مسئولية الدولـــة .

الشرع قرر مسلولية الدولة عن التزامات الشروعات الأرمية في هدود ها آل اليها من اموالها ومتوقها في تاريخ التاميم ، وذلك لاستقلال لمسلة الساهم عن لمة الشروعات المؤممة ، وعدم مسلوليته عن التزاماتها الا عند التصنعة وفي حدود تهسمه ،

٣ - الملكية الفاصة - نزع الملكية - التأبيم - المسادرة العالمة أو الفاصحة نص الدستور القائم على حظر التأبيم الا لاعتبارات المسائح المام وبقائدون حظرت الدسائي نزع الملكية الفاصة الا للبنفعة المامة وبقابل تعويض وبقابل تعويض ن

حظر الدستور المسادرة العامة حظرا مطلقا ع ولم يجز المسادرة الخاصة الا يحكم تقسساتي :

الشركات والقمات الومه .

تميل جبيع أجوال الزوجات والأولاد بضّبان الوقاء بالتزامات الشركسات المرمية الزائدة على اصولها حال أنه لا علاقة لهم يها ولا وجه لمسلوليته عنها بيتضى نص الفترة الفاصية بن المادة الثالثة من القرار بقانون رقيم 11.4 لمسئة 1971 بشكل اعتداء على المكية الماسسية بالمالقة للمادة ؟؟ من العنسسية: و

السلطة التقديرية للبشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات.
 الإسل في سلطة التشريع مند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تبتد الى جلامية اصدارها . الا ان هذا لا يمنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بلحـــدود والمسواط التي نمى عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دســــدورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧السنة ١٦ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقة ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات ــ جزئيا أو كليا _ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضي تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التسي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه الشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواءد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشروعات المؤممة وعسدم مستوليته عن التراماتها الا عند التصفية في حدود قيمة اسهمه ثم جاوز الشرع ذلك _ بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها

أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة الى النص على أن تكون أهوال زوجات واولاد أصحاب المسروعات المؤممة ضامنة للوغاء بالنز اماتها الزائدة على أصولها، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو محل الطعن فى الدعوى الماثلة — اجاز بمقتضاه لدائنى هذه المسروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن التراماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها •

- ٣ _ أن الدساتير المصربة المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى • ومن أجل خلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) • كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر الصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز الصادرة الخاصـة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) •
- وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخاصة من المادة المثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ـ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠٠ لسسنة ١٩٦٢ ـ حسما بيين من عبارتها

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة ــ الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها •

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستنائى الذى حمل به المسرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما لقد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة مصونة ،

ه ـ أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحدق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتسم اخضاعه لما تتولاء هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الاجـــراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٦٤ لسنة ٩٨ قضائية بعد أن قضت محكمة استثناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٦ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٨٨ السينة ١٩٦٦ مسينة ١٩٦٠ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعـــوى واحتياطيا برغضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت على الوجه الجين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ه يناير سنة ١٩٨٥ و وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم الى جلسسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا اشركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط « سليم نخلة وشركاه » الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٢٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنفة والستأنف عليهما الثانى والثائث بصفتيهما طالبا الحكم بأحقيته فى اقتضاء مبلخ

لدى العير الموقع تحت يد المستأنفة وبصحة اجراءات حجـز ما للمدين الدى العير الموقع تحت يد المستأنف عليـه الثانى بصفته ـ الممثل القانونى لجهاز تصفية الحراسات ـ على صافى ثمن خصة المستأنفة في العقار الذي تقرر التخلى لها عنه بعد رفع الحراسة عن أموالها فوذاك استنادا الى ما أسعر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حدده التقرير يلتزم به الشريك التصامن ٠٠٠ ويستخلص من أمواله الخاصة وأموال زوجته ٠٠٠ وابنته (المستأنفة) ٠٠

وحيث أن الحكومة دغعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الإحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجيه المادة ٣٠ من قانون المحكفة الدستورية الغليا و الله على ما توجيه المادة ٣٠ من قانون المحكفة الدستورية الغليا و الله

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المكمة تراءى لها عدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٦ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالترامات الزائدة على أصولها ، لخالفته نص المادة ٣٤ من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه الماس بملكيتهم لهذه الاموال و

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها _ ومن بينهم الحكومة _ أن يتبينوا جميع جو انبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودوهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد في قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعـون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة - على النحو الذي يتحقق به ما تغياه ااشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليه ، غان الدغع بعدم تبول الدعوى يكون في غير محله متعينا رهضه .

وحيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية . وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في المادة الأولى منه على آنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون (ومن بينها شركة التجارة والتبادل الشرق الاوسط سليم نظة وشركاه) شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس أأجمهورية بدمة لا تقل عن ٥٠/ من رأس المال » ، وأرجب في المادة الثانية على الشركات والمنشآت المسار اليها أن توغق أوضاعها مع أحكام هذا القانــون خلال المهلة التي حددهـــا وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم في الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة فى البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وهَذَلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة. ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخسيرة من المادة المذكسورة ـ والتي أَضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ أسنة ١٩٦٢ ـ على الآتي : الفقرة الرابعة : « ولا تسأل الدولة عن النزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقهـــا فى تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها ف الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالترامات الزائدة على أمسول هذه الشركات والمنشآت » • الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الامــوال » •

رحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانسون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقسة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ألسالف الاشسارة اليه ، أن الشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المسروعات _ جزئيا أو كليا _ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وأنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم _ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه فى تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا تتأثر بسبب ما طـرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقارل دمة المساهم عن ذَمة المشروعات المؤممة وعدم مسئوليته عن النتراماتها الا عند التصفية وفى حدود قيمة اسهمه ثم جاوز المشرع ذلك ـ بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة _ الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالنز اماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا _ هو محل الطعن في الدعوى الماثلة _ أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع التراماته مسئولية كاملة _ كاغية للوغاء بهبا •

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها مند

دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود ألتى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر المثروة القومية التي يجب تنمتيها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٧٠ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٧٨ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٧١ و المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٧١ و المادة ١٣ من دستور سنة الاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٥٣) وحظر المادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة وحظر المادرة الخاصة على حضائى (المادة ٣٠) ،

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٦١ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٦٠ ــ حسيما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والأولاد بضمان الوفاء بالنترامات الشركات والمنشآت ــ المشار اليها، في هذه الفقرة ــ الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه استوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وقاء لديون لا شأن لهم بها مؤداء الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد

هرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون لقيمة الاموال و واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المسروعات ، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة ،

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن بيرره ويسانده ما قدره الشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاولاد أصحابها وذلك فى أطار السلطة التقديرية المفولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التي لا يحون دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التي يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدسستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشرير معند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، هذا هضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبعى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم أخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليسه .

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من المقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مسلامة المحكومة في بعض الشركات والمنشآت ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ــ فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة الموفاء بالالترامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت ه

جاسبة ١٦ فبراير سينة ١٩٨٥ ۾ .

برياسة السيد المستشار محيد على بليسيغ رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : مسسدوح مصطفى حصن ومضير أمين عبد الجبيد ورابح لطنى جمعة وثريف برهسام نسمور والمحكوم عوض محمد الم وواصسا عسسلاء الديسن عسلاء الديسن المستشار الدكتور أحيد محيد المحفى المسوقي وحضور السيد / المستشار الدكتور أحيد محيد المحفى المن اللهوقي

قاعسىدة رقسم (٢٣)

القضية رقم ٦٧ لسنة ٦ قضائية ﴿ بستورية ﴾

۱ ــ لجان ادارية ــ قواوات اداريـــة .

لجان التقويم المُسكلة طبقا لاحكام القرار بقانــون رقم 111 أسنة 1971 بتترير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القالمة لجــان ادارية ــ قرارانها قرارات ادارية وليست قرارات قضائيــــة .

٢ ــ حق الفقائم ــ المادة ٦٨ من العسبستور .

حق التقافى بعدة دستورى أصبل هختار النص في القوانين على تحصين أى عبل أو قرار ادارى من رقابة القضاء هـ أساس للك هـ نص المادة ١٨ من الدستور وما أقرته الدساتي السابقة ضبئا من كفائة حق التقاضي الافسيرار .

٢ - جبداً المساواة - حق المتقساضي .

حق انتقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساني المسساواة بين المواطنين فيها ـ حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهــــدار لمِســدا المســـلواة .

} ... لجـــان التقـــويم :

النص على تحصين قراراتهـا من رقــابة القضــاء مخالف للنستور ـــ أوجــه مفــالفته الاســيور .

 ١ ــ أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المسكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ ولايــة الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاســمة طبقــا (م ١٠ ـ المحكمة الدستورية) لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يقرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمشول أما يها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دغاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قرارات الحارية وليست قرارات قضائية ،

٢ ــ أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حــق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتحاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي الناس كاغة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا، من كفالة حق التقاضي للافسراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ٠

- ٣ _ أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون فى المقوق والمواجبات المامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ه؛ منه و ولما كان حق المتقاضى من المحقوق المامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين غيها . فان حرمان مائشة مسينة من هذا المحق مع تحقق مناطه _ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أغرادها _ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق، بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا المقور.
- الدة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكامه قرارات نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى وجه من أوجه الطمن وهي قرارات ادارية على ما سلف بيانه تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٨٠ من الدستور ٠

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكامه نهائية وغير قابلة للطمن غيها بأى وجه من أوجه الطمن عليها بأى

ومعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقورت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة ه

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونيسة .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طائبا المحكم أصليا بالغاء قرار لجنة تقويم شركة سجاير نسطور جناكليس التى شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ مع ما يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون عليها و واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكامه - تكون نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ١٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستوريتها ،

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى شخص طبيعى أو معنوى أن يمثلك فى تاريسخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق

لهذا القانون ما تريد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠ جنيه و وتؤول المي الدولة ملكية الاسهم الزائدة ١٠٠٠ »، وفي مادته الثانية على أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ١٠٠٠ بسسم القفال آخر يوم تم فيه التعامل في بورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون و فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتصديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجساوز بمعرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطمن » ، كما تقضى مادته الثالثة بأن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة • • » ،

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المسكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقــرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهــمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيــمة التعويض الذي قد يســتحق قانونا المحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يغرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها اسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجــراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات الحائية وليست قرارات قضائية

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كاغة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستورى لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كاغة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور عذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كاغة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خسلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حـق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المسار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد ، وذلك حين خولتهم حقـ وقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليهـ ا

وحيث أنه من ناحية أخرى غان الدساتير سائفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ، و منه ، و لا كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، غان حرمان طائفة مسينة من هذا الحق من تحقق مناطه _ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أغرادها _ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ،

لا كان ذلك ، غان المادة الثانية من القرار بقانسون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ـــ المسكلة طبقا لاحكامه ـــ قرارات نهائية وغير قابلة المطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات ادارية _ على ما سلف بيانه _ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ١٨ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها .

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة غيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتسور عوش محمد المر •

هلسة ١٦ غبراير سنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار محيد على بليسنغ ونيس المكنة وحضور السادة المستشارين : مبدوح مسطعي حسن ويقير أحين حبد المجسسد ونوزى استسمد مرتس وشريف برهسام نور والدكتسور محيد ابراهيم أبو المينين ووامسل علاء الدبسين

وحضور السيد المستشار / الدكتور أحبد محبد ألحفتي الهـوقس وحضور السيد / أحبد على غضل اللــه أجين السر

قاعسدة رقسم (٧٤)

القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والقضيتان الضهومتان اليها رقمي ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ قضائية دسسستورية (١)

۱ ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ هجیســة .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ــ الاحكام المسادرة نبها لها هجية وطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها ججع سلطات الدولة سواء كانت قد انفهت الى عدم دستورية النص المطعون عليه أم الى دستوريته ــ اسلس اللك .

٢ ــ دعوى دستورية ــ الملحة فيهـــا .

الطمن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدسستورية العليا أن قصت بعدم دستوريته — انتفاء المسلحة في الدعوى — اثسره — عدم قيسسول الدهـــــرى .

١ ــ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرهــــا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠ » كمـا قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسميةالاحكام المادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية» ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليــا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة

⁽۱) اصدرت المحكمة بجلسة ۲ مارس سنة ۱۹۸۰ احكاما مماثلة في الدعاوى ارقام ٥٠ ، ٩٠ ، ٧١ لسسنة ٥ ق دستورية تضمنت ذات المبداين المذكسورين .

ف الدعاوى الدستورية وقراراتها بالمتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف مدذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١٩٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصتبها الحكم الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته، وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ،

٣ ــ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصلة فى مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ بشان بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعاوى المائلة تكون منتقية وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبولها .

الاحسيز أءأت

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٨٢ ، ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٨ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملفات الدعاوى أرقام ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٥ لسنة ٣٦ فضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ١٩٨٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » •

وبعد تحضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ف كل منها •

ونظرت الدعاوى على الوجه البين بمحاضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمى ٥٠ اسنة ٥ أم ٦٠ السنة ٥ قضائية « دستورية » واصدار الحكم فيها بجلسة اليوم ٠

الذكمية

بعد الاطلاع على الاوراق . وسماع الايضاحات والمداولة • وحيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية •

وهيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرارات الاهالة وسائر الاوراق _ نتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارات باعتقال المدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩، ٢٢٩٥، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٠ لسنة ١٩٨١ باعلان

حالة الطواري والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ء غأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القسرارات الصادرة باعتقالهم ، وفي الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدواــة العليا « طـوارىء » هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقأ لقانون حالة الطوارىء ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة ـ بحالتها _ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لحكمة القضاء الادارى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصليل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في المسألة الدستورية •

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» بحالتها عند صدور ذلك القلنسون و فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محتمة أمن الدولة العليا «طوارى» دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقسرارات المبينة بالمادة (٣) مكررا من

القانون رقم ١٦٢ اسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ وهي التي تتطق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالسة الطوارىء • ومن ثم ، غأن المسألة الدسستورية المثارة حسبما جاء بأسباب قسرارات الاحالة ، هي نسزع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » ، ومدى مخالفة ذلك للمادتين محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » ، ومدى مخالفة ذلك للمادتين

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سسنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برهض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة المليا طوارىء دون غيرها بنظر كافة الطعون والمتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة ــ بحالتها ــ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها ، والمنظورة أهام ألية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا المحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ٠

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقسابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، « ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعساوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الإحكام المصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها ذلك أن الإحكام المصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه المضومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عينية توجه المضومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون

عليها بعيب دستورى تكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البطسلان .

لأ كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقـم ٥٠ لسنة ٢٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارىء وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعـوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن المسلحة فى الدعاوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبـولها ٠

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فى القضية رقم ٩٦ لسنة ه قضائية والقضيتين المضمومتين اليهــا •

صدر هذا الحكم من الهيئة الهينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين •

جلســة ١٦ فبراير سـنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محيد على بليسيخ رئيس المحكة وتضور المدادة المستشارين : مبدوح مسطقى حسن وبنير أبين عبد الجيسد ورابع لطفى جمعسة وشريف برهام نسور والدكتسور محيد ابراهيم أبو العينين وعاصل علاء الديسين اعتساء وحشور السيد الستشار / الدكتور أحيد محيد الحثنى المسوش وحشور السيد / أحيد على تشل اللسه أبين المس

قاعسندة رقيم (٢٥)

القضية رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية ((دستورية)) (١)

۱ ــ دعرى دستورية ــ قبولها ــ صحيفة الدعــوى . بجب أن ينضبن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيــانات الني نصت عليها المادة .٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ حكمة ذلك . اغفال هذه البيانات ــ أثره عدم قبــول الدعوى .

١ — أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحسالة الى المحكمة الدسستورية العليا آو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وغقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدسستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المسرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمسلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن غيها ومن بينهم المحكومة — الذين أوجبت المادة هره من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا

 ⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا في الدعوى رقم ٧٢
 ----نة ٦ تنسائية دسسستورية ،

جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المغوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وقد ديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ٠

الاجسيراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الإزبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجرئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية التصلاء القوائسد ٠

وقدمت أدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئه المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضيين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم و

التسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الأحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رَقُم ١٠٥٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئي الأربكية بطلب الزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدغما لها مبلغ ١٩٠٠ عنيها والفواتد بواقع ٧ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، غقضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بللنسبة لطلب المغوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية اقتضاء الموائد ،

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليسا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ أسسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المفالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعساوى الدستورية أن يتضمن قرار الاهالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكسر من بيانات جوهسرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوي ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمسلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة _ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة _ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاهظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التي عددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد أنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقلنونيسة المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المكمة الدستورية العليا الشار اليه .

لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الأربكية الجزئية لم تورد في قرارها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « هيما يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق لماية تمام السداد، فانه لا كانت المحكمة امتثالا منها لامر المولى عز وجل ترى أن هذا

أطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها » ، ومن ثم غان قرار الاحالة ب وقد خلا من بيان النص التشريعي المطمون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة بيكون قد جاء قاعرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه . وبالتالسي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة •

لهدده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى .

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المراقعة وحضر العاولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين •

حلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار محيد على بليسيغ ديس الحكمة وحسور السادة المستشارين مصطفى جبيل مرسى وبدوح مصطفى كسن ومدي المن عبد الجيد ورابح لطنى جمعه وفوزى أسعد مرتمن وشريف برهام نور المصدد المستشار / المكاور أحمد محيد الحقني المسوش المسوش وحضور المديد المستدار / المكاور أحمد محيد الحقني المسرد / أحيد على نضل اللسه أجين المسرد / أحيد على نضل اللسه أجين المسرد / المديد / أحيد على نضل اللسه المسادة المستدار المسيد / أحيد على نضل اللسه المسادة المسادة

قاعشدة رقم (٢٦)

القضية رقم ١ لسنة ١ قضائنة « دستورية » (١)

- ا تابيم تصويض الترم الشرع في توانين التابيم التي تعلقت بها أهمكام
 القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستجل لاصحماب
 الشروعات المؤمنة معادلا تكليل القيضة المقيقية المشتمنهم وأنصبتهم في تلك
 الشروهات .
- ٢ ــ تاجم ــ تعويض ــ ام يقصد الشرع من القرار بقانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٨
 تحديل اسمى او قبمة التعويض التي سبق أن ارساها في قوانين التأميم
 جيمهــــــــ .
- ٣ حق الملكية حرصت الدساتي المصرية المتعاقبة قبل جدا صون الملكية الماصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحصدود وبالقيود التي أوردتها.
 لا يجيز الدستور تحديد حدا أقصى لما يملكه الغرد الا بالنسبة للملكية الزرائية.
- ١ ـ سندات _ ملكية خاصة _ اعتداء عليها _ مصبادرة _ ملكية المسندات الاسمية التى تحولت الميها القيمة الكلملة لاسميم ورؤوس اموال الشركات والمشامات المؤممة _ استقرارها لاصحابها بموجب قوانين اللنبيم _ مفتضى تطبيق المقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣١ المسنة ١٩٦١ من وضع حد اقصى للتحويض لا يجاوز ١٥ الف جنيه _ هو اسستيلاء المواد دون مقابل على المسندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مما يشحكل اعتداء على المكتمة الفاصة ومصادرة لها بإلمائانة لحكم المادين ٢٥ و ٣٦ من الدستور.
- م ... الحكمة الدستورية المليا ... رقابتها القضائية الدستورية ... لا تتقيد بالرصف
 الذي يخلمه المشرع على القواعد التي يسنها منى كانت بطبيعتها تتقال مع هذا
 الرصف وتنطوى على اهدار هن من الحقوق التي كفلها الدستور ... مثال ذلك .

 ⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين في الدعويين رقمي
 ٢٥ لسنة ٢ ق و ٣٦ لسنة ٣ ق دستورية .

٦ دعوی دستوریة - الحکم نبها - قانون - ارتباط نصوصه بعضها ببعض عدم دستوریة آهد نصوصه - بستیع بحکم هذا الارتباط ابطال باقی نصوصه
والحکم بعدم دستوریته برمتسه -

١ ـ يبين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها احكام القرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ المسار _ ابتداء من القرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ وانتعاء بالقرار بقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٤ وانتعاء بالقرار بقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٤ _ أن المشرع التزم غيها جميعا _ بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا _ نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة .

٧ — آن السبيل الذي ارتآه الشرع محققا للعدالة الملاقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان — بوجه مضطرد وبعير استثناء — من أن يكون التعويض المستحق لاصحاب أسهم ورؤوس أموال الشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه الشروعات جميعها بوأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض بوهو البدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه .

٣ ــ أن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور
 سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم

المسلس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي المعدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى . وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الشروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك مطرت العصائير نزع الملكية لخاصة جبرا عن أصاحبها لا المنقعة العامة ومقابل تعويض وغقا للقانون (المادة ، ٥ من كمن دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ، ١١ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ، ١١ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ، ١٠ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ، ١٠ من المستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات كما نص الدستور القائم صراحة على حظر المادرة العام ويقانون ومقابل تعويض (المادة ٥٠) ، وحظر المصادرة العام وبقانون ومقابل تعويض (المادرة الخاصة الا بحكم تضائي (المادة ٣٠) ،

غ - أن ملكية السندات الاسمية التى تحولت اليها المقيمة الكاملة الاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة كد استقرت الاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لهــم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف غيها بالبيع بتداولها في البورصة أو كوسيلة للوغاء بالقراماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع بما قبله من ربع ، فأن مقتضى تطبيق الفقــرة الاولى من الماد الأولى من القرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ المطمون عليه من وضع حد أقصى للقنويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الصــد وتجريدهم بالتالى من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على المستور المتى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٤ من الدستور المتى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٤ من

منه التى تحظر المسادرة العامة ولا تجيز المسادرة الخاصة الا بحكم قضائى • فضلا عن أن النص التشريعي ــ محل الطعن ــ بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب الشروعات المؤممة من السندات الاسمية التى تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم فى هذه الشروعات ــ وأن تعددت ــ يكون قد انطوى على مخالفة المحكام الدستور الذى لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة الملكية الزراعية طبقا المادة ٣٧ منه ، الامر الذى يتضمن بدوره مساسا باللكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٢ من الدستور

ه ـ أن المحكمة لا تتقيد ـ وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريمات ـ بالوصف الذي يظعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار هق من الحقوق التى كظها الدستور . واذ كانت المحكمة قد انتهت ـ على ما سلف بيانه ـ الى أن النص التشريعي المطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عـن التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لإصحاب الشروعات والتى تزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه فيه ، فأنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دســتورية .

٣ ــ لا كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط بمنيئا بمض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم غأن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولــى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما ستوجب الحكم بعددم دستوريته برمتــه .

الأجسراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بافسافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من العمل بأحكامه بأشسر رجعي ، وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشسآت التي التحاكم الكوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى في شقها الاول وبرغضها في الشق الثاني •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسسة اليوم

المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٧٦ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات التي أضاغها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ الي الجدول الرافق القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وبأن يدغموا اليه ربع تلك السندات والتعويض عما لحقة من أضرار بسبب الاستيلاء على أمواله بغير مقابل ، ودغع المدعى في صحيفة دعواه بعدم دستورية المالية من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وكذلك القرار بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا ، وبتاريت دعواه الدستورية ، فاقام دعواه المائلة ،

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في هذا الشق من الدعوى بعد العاء ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر زجعى _ وهو محل الطعن عليها _ بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه بيين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأضاغة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المراغق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٩ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالث منه كانت تنص على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المسار المه » • ثم استبدل بهذا النص النص الآتى : « وينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » • وذلك بعوجب المقرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ الذي قضت مادته الاخريرة بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بقانون رقم ٧٧ السنة ١٩٩٣ بأثر مباشر من تاريخ نشره به بعد الغاء الاثر الرجعي الذي كائت تنص عليه المادة الثالثة منه وكان يرتد بتاريخ تأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ السنة ١٩٩١ ومن ثم تكون مصلحة المدعى في الطعن بعدم دستورية هذه المادة بعد تعديلها على الوجه المتقدم بغير قائمة ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى في هذا الشق ،

وحيث أنه عن الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٦٤ اسنة ١٩٦٤ ، فإن المدعى ينعى على المادة الأولى منه آنها أذ قضت بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أعوال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١٩١٧ و ١٩١٩ اسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها بتعويض اجمالي لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيا كان مجموع ما يملكونه فيها . بعد أن كان قد تم تعويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين التأميم المشار آليها بما يسلوي القيسمة الفعلية لمصصهم في تلك الشروعات بموجب سندات مستحقة في ذمة الدولة وقابلة المتداولي فأن مؤدى هذا النص استيلاء الدولة ... بعير مقابل على ما يملكونه من سندات تزيد على المد الاقصى من التعويض الاجمالي المشار من سندات تزيد على المد الاقصى من التعويض الاجمالي المشار سنة ١٩٥٨ ... الذي يخالف ما تقضى به المادة الفاصة من دستور سسنة الماكية الفاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٦ من دستور سسنة الماكية الفاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٦ من دستور سسنة المادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٤ الملمون عليه والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ ثنمن في خترتهما الأولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنسسات التى آلت ملكيتها الى الدولة وغقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨

و ١٩٦٨ السنة ١٩٦١ المتبار النها ولهجام القوالين التالية لها و سوفى ماهيها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أهوال في جميسه هذه الشركات والمنشآت بتمويض اجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك غيوض عنه بمتدار هذا المجموع و وفي عبرتها الثانية على أن « وتستثنى البنوك وشركات التأمين وأمهرة الإدغار والتأمين والمباسسات وصناعيق التوفيين التوفيين المتمار اليه بالفقرة السابقة ، و وتنص المادة الثانية منسه على أن وعتا المحتويض المسابقة ، و وتنص المادة الثانية منسه على أن وعتا لاحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى المتولة » و كما تنص مادته الثالثة والاخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » وقد تم هذا النشر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤

وحيث أنه بيين من تقصى قوانين التأميم التي تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٩٤ المسار اليه سابتداء من القرار بقانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانسون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانسون رقم ١٩٣٧ سأن المسرع المتروعات المؤممة كليا أو لقتسدير التعويض المستحق لاصحاب المتبروعات المؤممة كليا أو جزئيا سنهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل المتيمة المقانسية لمصحص وأنصبة أصحاب تلك المتبروعات وسعد تقدويمها وققا للقواعد المعددة بالقوانين المذكورة ويستفاد ذلك معا نسبت عليه المادة المثانية من القرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ بتأميسم بعض الشركات والمنشآت المشار اليها إلى سندات أسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة بقائدة ع بر سنويا وتكون السندات قابلية للتداول في المورصة ١٩٠٠ و والمنسون البورسة من القرار يقانسون رقم ١١٩٨ لمنة ا١٩٦١ بتقرير مساجهة الدولة في بعض الشركات والمشركات عابد المادة المرابعة من المرابعة المرا

والمنشآت من أن « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات المامة في رأس مال الشركات والمنشآت المسار اليها بموجب سندات السمية على الدولة بفائدة ٤/ سنويا لدة خمس عشر تستوتكون السندات تابلة المتداول ٥٠٠ » وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة من أن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي التعملكيتها اليها بموجب سندات على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/ سنويا وتكون السندات قابلة المثداول ٥٠٠ » وقد رددت الحكم الوارد في القرار بقانون رقم ٨٨ السنة ١٩٦٣ (مادة ٣) ورقم ٢٧ السنة المراد (مادة ٣) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٣ (مادة ٤) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٠ السنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٠ السنة ١٩٦٠ (مادة ٢) ورقم ٢٠ السنة

وقد لفصح المشرع صراحة عن هذا النهسج الذى الترصه في تصديد التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة في مختلف توانين التاميم بما أورده في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقسم بقوانين اللاحقة عليه سمن أن « هذا التأميم اتخذ صورته المادلة بقوانين اللاحقة عليه سمن أن « هذا التأميم اتخذ صورته المادلة عليم مؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أهوال المنشآت الى الدونة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا أذ الترمت الدونة شملها التأميم في شكل سندات اسمية على الدولة ٥٠٠ وبذلك تكون شملها التأميم في شكل سندات اسمية على الدولة ٥٠٠ وبذلك تكون وانصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نصو وانسبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نصو موسعة الدولة المالية المالية ٥٠٠ كما استطردت تلك المذكرة الى القول وعت فيه المدالة المطلقة ٥٠٠ كما استطردت تلك المذكرة الى القول طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة المتعرف الذي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المتعرف المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المتعرفة المنادات الموساء المتعرفة الناسهم ورؤوس الاموال تبعالة المتعرفة المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المنادات على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعالة المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهاء المنادات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهاء المنادات التي تكون تلك المنادات التي تكون المنادات المنادات التي تكون تلك المنادات التي تكون المنادات التي تكون المنادات التي تكون المنادات التي تكون المنادات التي المنادات المنادات التي المنادات التي المنادات التي تكون المنادات التي تكون المنادات التي المنادات التي المنادات التي المنادات المنادات المنادات التي المنادات التي المنادات التي المنادات المنادات المنادات التي المنادات المنادات المنادات المنادات المنادات المنادات المنادات التي المنادات المنادا

للتيارات الاقتصادية التى تبيسؤد المشروعات المستثمرة غييسا كلك الاموال ٥٠٠» وهو ما يكتنف عن وجه إخر لما رآد من رعاية المصحاب الاسهم ورؤوس الاموال في المشروعات المؤممة الى جانب تغويضهم الكلمل عنها – بما ينم عن حرصه على الناى بسندات التعويض عن كل ما من شأنه المتعلص قيمتها أو المناس بها ٥

وحيث أن مفاد ما تقدم أن السبيل الذي ارتآه المسرع معققا المعدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان ب بوجه مضطرد وبغير استثناء ب من ان يكون التعويض المستحق الأصحاب انسبهم ورؤوس اموال المشروعات المؤمنة معادلا لقيمة ما يملكونه في معده المشروعات جميمها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض ، وهو البدأ الذي لم يحد عنه المشركات والمنسبة المقرار بقانون رقم ١٩٦٣ ما وهو اليوم السابق مباشرة عني صدور بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة عني صدور القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المنابق عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقاندون المطعون عليه تحديل أسس أو تيمة التعويض التي سبق أن أرساها في توانين التأميم جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المعاصر في صدورة القرار بينا القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المعاصر في صدورة القرار بينا القرار المعاصر في صدورة القرار بينا القرار المعاصر في صدورة القرار بينا القرار المعاصر في صدورة القرار المعاصر في صدورة القرار المنافئ المعاصر في صدورة القرار المعافرة المعاصر في صدورة القرار المعافرة المعاصر في صدورة القرار المعافرة المعاصر في المعامر في المعامرة القرار المعامرة المعامرة المعامرة المعامرة المعامرة القرار المعامرة الم

وخيث أن الدسساتير المصرية المتعاقبة قد هرصت جميعها جند المستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المسلس بها الا على سبيل الاسسنتناء ، وفي الحسود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الإصل ثمرة النشاط الفردي ، وحاقسزه الني الانطسلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة التي يجب تنميثها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصادة للقومي ومن أجل ذلك حظوت الدساتير نسرع المناتير نسرع المناتير نسرع المناتير نسرع المناتير نسرع المناتير نسرع المناتير المناتير نسرع المناتير المناتير نسرع المناتير المناتير نسرع المناتير ال

الملكية النفاصة جبرا على صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وخقا المقابون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سسنة ١٩٣٨ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٥٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧٨) ، كما نص الدستور المقائم صراحة على حظر التأميم الا كعبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) ، وخظر المصادرة العامة خطرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصسة الا بحكم قضائي (المادة ٣٠) ،

لما كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكاملة لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرفته لاصعابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لعم ملكية هذه السندات من مقوق كالقصرف فيها بالبيع بتداولها في البورمسة أو كوسيلة للوماء بالتزاماتهم قبلُ الدولة بقدر قيمتها ، أو الانتفاع بما تفله من ربع ، غلن متتضى تطبيق المفترة الاولى من المادة الاولى من القييرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الطمون عليه من وضع هيد. أقمى للتعويض المستحق لاصحاب المسروعات المؤممة بما لا يجساور ١٥ للف جنيه • استيلاء الدولة مون مقابل على السندات الاسمية. الماوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الغاصة ومصادرة لملاموال بالمفالفة لحكم المادة ٣٤ من الدسستور التي تنص على أن الملكيسة النظامية مصوبة ، والمادة ٣٩ منه التي تحظر الصادرة العامة ولا تجيز المادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، فضلا عن أن النص التشريعي _ مصل الطعن مد بوضعه حدا أقصى لما يعلكه أصحاب الشروعات الجمعة من السندات الاسمية التي تعولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه المشروعات ــ وأن تعددت ــ يكون قد أقطوى على مخالفة الأحكام الدساؤر الذي لا يجيز تحديد حد المي الا بالنسبة الملكة الزراعية طبقا للمسادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا

باللكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان ٠ وحيث أنه لا ينسال مما تقدم ما ذهبت اليه المسكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بمعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التأليب لها تعويضا اجماليا () قصد به تعديل التعويض الستحق الصحساب الشروعات المؤممة وان تقدير التعويض ابتداء أو تعسديله يعد من اللاعمات السياسية التي يستقل بها الشرع دون تعقيب ، ذلك ان المحكمة لا تتقيد _ وهي بمسدد أعمال رقابتها على دسستورية التشريعات ــ بالوصف الذي يخلعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار هق من المقوق التي كغلها الدستور ، واذ كانت المحكمة قد أنتهت _ على ما سلف بيانه _ الى ان النص التشريعي الملعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض الستحق عن التأميم ، وإنما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات والنبي نؤيد على العد الاقصى المنصوص عليه غيه ، غانه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضيع لعمايتها ضوابط وقواعد مصددة ، الأمسر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هده المحكمة من رقابة دسټورية .

وحيث أنه لا وجه أيضا لما اثارته المكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لمسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ... بما تضمنه من أضافة القسور الزائد من السندات الاسمية عنى البحد الاقصى المتعيض الإجمالي عن التأهيم الى ملكية الشعب ... قد سعى الى الحد من تضخم قروات الافسراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من معاديء في شسأن التضامن الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وتذويب الفوارق بين الطبقات ، ذلك أنه فضلا عن أن ما ذهبت الله المكومة في دفاعها ... تبيانا لقصد المشرع من اصدار القرار بقانون المطعون

عليه وقد ما خلصت اليه المحكمة من أن هذا التشريع قد تغيسا أسامنا استقلاء الدولة في مقابل في ما زاد من سندات التعويض على الحد الاقصى اللقرر به ، فإن النزام المسرع بالعمل على تحقيق تلك الماديء لا يعني ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمئتها مبادئ الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وف الحدود وبالقيسود التي أوردتها نصوصه و وقصلا عن ذلك فسأن الشرع الدستوري قد عنى ـ في التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ عند تحديد الاساس الاقتضادي للدولة في السادة الرابعة من الدستور ، بأن يستبدل بعبارة « ويهدف الى تدويب الفسروق بين الطبقات » عبارة « ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكتب الشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة » . وهي دات العبارة التي أوردها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن « ينظم الاقتصاد القومي وغقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ، ورغم مستوى المعيشة ، والقضماء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أَدْتَى اللَّهِور ، ووضع هد أعلى يكفل تقريب الغروق بين الدَّهُول ٥٠

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية نص الفقسرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٩٦٤ السنة ١٩٦٤ و لما كانت باقى أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الثناز اليها ، بما مؤداه ارتباط نصوصه بتضها ببعض ارتباطا لا يقبل المفضل أو التجزئة، ومن ثم غان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال ابتراله باقي نصوص القرار بقانون المطمون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته ،

لهدده الأسسياب

حكمت المحكمة:

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطفن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى المدول الرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

العنها : بحدم دستورية القرار القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض المحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنسبات التي التي التي ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرهسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ و ١١٨ الله الدولة وفقاً المحام القوانين التالية لها تعويضا إجماليا .

والزمت الحكومة المروفات وملغ قالتير جنيها مقابل اتعساب المساماة .

سطسية لا أوقل سفة ١٩٨٤ م

برياسة السيد المستشار محد على بليسيخ ونيس المحكمة ومشور السادة المستشارين : مسلقي جبيل مرحى ومنهوج بمطابئ خسن ومني من عبد الجدد ومحد كال محلسوظ وشريف برهام نسبور وواصل علاه الدين اعتماء وحضور المديد المستشار / الهديد عبد المبيد عبسارة المبيد أميد على الشار المبيد عبد المبيد عبدارة المبيد المبيد على الشار المبيد المبيد على الشار المبيد المبيد المبيد على الشار المبيد المبيد على الشار المبيد المبيد المبيد على المبيد المب

يقاعبه رقسم (۲۷.)

التضية رقم 114 أسنة ٥ تضالبة ﴿ مستورية ﴾

نسبت دعوي بمخورية أن المسلمة فيهمسا .
 نمديل أو الفاء التمن التشريعي الملمون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر والنسل أن دعوى عدم دستوريته من طبق عليم خالل غنسرة نفالاه وترتيبت والنسل أن دعوى عدم دستوريته من طبق عليم خالم أن دعوى عدم دستوريته من طبق النسبة أن مصلحة شهيخصية أن

الطعن بعدم دستوريته .

- ٢ ـ بجلس الشعب ـ المادة ٨٦ من الدستور ــ سلطة التشريع . بجلس الشعب هو صاهب الاختصاص الاصيل في التشريع عبلا بحكـــم المادة ٨٦ من الدستور وهته في ذلك بطلق يعيث بستطيع تنظيم أى موضــوع بقانون غير بقيد في ذلك الا بلحكام الدستور .
- الدستور جداً المساواة المادة .) من الدستور .
 المتسود بالساواة التي نصت عليها المادة .) من الدستور هو عدم التبييز
 بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تبائلت مراكزهم القانونية .
- مدنا التضامن الاجتماعي المادة السليمة من الدستور .
 عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التليين الاجتماعي والصحى وتعيين تواعد صرف الماشيات والتمويضات قيام الشرع بهذا التنظيم لا يخالف بدراً التنظيم الاجتماعات .

ا - انه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتطق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت أولاهما والغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والماشرة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالماء لا يحدولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدعيين الملذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطعن الماثل .

. ٣ ، ٣ ـ المبدأ الدستورى الذي يقضى معدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثرا على ما وقع قبلها ، وان كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرمة -المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى اذ أجازت للمشرع استثناء من هذا البدأ ان يقرر الاثر الرجعي للقوانين _ في غير المواد الجنائية _ وذلك بشروط محددة ، تكون قد الفترضت بداهة احتمال ان يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالمحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم غيها الاقتراع على مشروع القانون رقم ٩٣ لسسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون _ وهو تشريع في غير المواد الجنائية ... ما تقطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، واذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قسد قضي في (ع منافعة السنورية)

الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سيتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة ان انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدمًا بذلك المسالح إلعام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هـذا النص له ، وهو تجنب استعلال طائفة ممن انتهت خدمتهم بعد إحالة مشروع القانون الى مجلس الشعب ـ للوضع السابق الذي قصد هذا الشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف البدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ــ ويكون ما ينعاه عليــه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولاينال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص الطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص المصلحة العسامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل ف التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه فى ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موصوع بقانون غير مقيد فى ذلك الا بأحكام الدستور، واذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، غانه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رغضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام،

٤ — القصود بالساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أغراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كافـة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو المجز

أو الوغاة اعتبارا من آول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس التسعب وكان المركز القانوني لهؤلاء معايرا المركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لاى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوغاق، وكانت هذه المعايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تعليها المصلحة العامة التي تعياها المشرع من النص المطعون على هدذا عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم غان النعى على هدذا النص بالاخلال بعبدا الساواة يكون غير سديد و النص المساسواة يكون غير سديد و

ه ـ انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فانه فضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال غانه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة المواطنين جميعا . وذلك وفقا للقانون » • كما تنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح الرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة • وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » • وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي _ غيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه _ قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم غان النمر, عليه بمخالفة هذا المبدآ یکون فی غــر مطه •

الاجسراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٦ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ا تضمنته من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأميين الاجتماعى واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجمى بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيعا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسسة اليسوم •

المستحمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٠٩٨ عمال كلى جنوب القاهرة طالبين الحسكم بأحقيتهما فى تسوية معاشهما دون الاعتداد بما أدخله القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ من تعديلات على أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق ماليسة ، قولا بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المصرية العامة للنقل البحرى فى ٢٨ غبراير ١٩٨٠ وتعت تسسوية معاشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز معا طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى، وبتاريخ ٣ مليو سنة ١٩٨٠ صدر ونشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ متضمنا تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بما يوجب تسوية المعاش على أنساس احتساب مدة الاشتراك عن كل من الاجر والحوافز على حده ، وبارتداد أثر هذا التعديل بالنسبة لن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وذلك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه ، الامر الذي أدى الى خفض معاشهما السابق تسويته وصرفه لهما • ودفع المدعيان في صحيفة دعواهما بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه غيما انطوت عليه من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكرر! اليه بأثر رجعي يرتد الى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سسنة ١٩٨٠ • وبجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة جنوب القاهرة للمدعيين برغع دعواهما الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت اولاهما والعيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فقرة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطعن الماثل ٠

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقسم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ – الذي صدر ونشر في ٣ مايو سنة ١٩٨٠ – تنص على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التألي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) •••• (٧) يعمل بالاحكام الآتية المستبدلة له من قانون التأمين الاجتماعي المشار الله اعتباراً ممن أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : (أ) •• (ب) •• (ج •• المنافة بالمادة الثالثة وذلك معدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهدذا والمولة أو الجهات تعبي نظام العمل بالانتاج أو العمولة أو الجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءا من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي • ولا يسرى الاستثناء من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي • ولا يسرى الاستثناء النصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لهير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ • (ه)

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنص في البند (٣) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه «يراعى في حساب المتوسط بالنسسبة للمؤمن عليهم غير المفاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية الا يجاوز الفرق زيادة أو نقصا ، بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الاخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو بين أجره في نهاية مدة الستراكة في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأجره في بدايتها عن ٤٠ / ، غاذا زاد الفرق عن هذا الصد ، غلا تدخل الزيادة في متوسط الاجر الذي يسوى على أساسه الماش ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق المائس المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ٤ من المادة ١٨ أو بالمادة ٥ » ،

ثم أصبح البند (٣) المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٨٠ ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم ممن تنتهى مدة اشتراكهم فى التأمين بجهات غير خاضعة فى تحديد أجور العاملين فيها وترقياتهم للوائح توظف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا لاتفاق جماعى وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاجور والعداروات والترقيات المنصوص عليها فيه غيراعى الا يجاوز متوسط الاجر الذى يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨/ عن كل سنة • ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق الماش للعجز أو الوفاة » •

كما أضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ البند (٤) الذى ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند السابق يراعى فى حساب متوسط أجورهـم المصوبة بالانتـاج أو العمولة أو الوهبة الا يزيد على ١٠/ من أجر السنة السابقة متـى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوهباة ، فاذا كان انتهاء الخدمة لغير هذه الاسباب حسب متوسط الاجـور الشي سددت عنها الاشتراكات خلال المخص سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين أو الخصس سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين أو مدة اشـتراك المؤمن عليه فى التأمين أو مدة اشـتراك أن قلت عن ذلك » •

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يحسب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند (٣) من المادة (١٩) الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو العمولة أو الوهبة وفقا للآتي: (أ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجرم محسوبا بالمدة قائما بذاته • (ب) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجرم محسوبا بالانتاج أو العمولة أو الوهبة قائما بذاته • (ج) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع المعاشين أو التعويضين المشار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعساة حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٢٠) •

ويسرى حكم الفقرة السابقة في هالة اعتبار البدلات جزءا من أجر الاستراك في هذا القانون •

ولا يسرى حكم هذه المادة فى شآن المؤمن عليه من العامليين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية للقطاع العام اذا انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوغاة أو صدور حكم نهائى بفصله متى كانت له مدة السيتراك فى التأمين أدى عنها اشتراكا عن الاجر المحسوب بالانتاج أو العمولة أو الوهبة الا عن خمس عشرة سنة حتى ١٢/٣١/ ١٩٨٠ أو تاريخ انتهاء خدمته ايهما أقرب » •

وحيث أن الدعيين يطلبان الحكم بعدم دستورية الفقرة النابية من البند (د) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لمسنة من البند (د) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لمسنة المادة ١٩ لاسباب حاصلها أن ما تضمنه هذا النص من سربان تعديما المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعي بالنسبة لن انتهت خدمتهم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ لغير بلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفاة برغم ثبوت خلو مشروع القانون المقدم من الحكومة وكذلك المشروع الذي أقسرته لمجنة المقوى الماملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الاثر على الاطلاق، يدل على أن ما استحدثه مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطمسون عليها انما قصد به المساس بالحقوق المكتسبة لاغراد معينين بذواتهم من بينهم المدعيان وليس تحقيق الملحة المامة التي تنيتها الحكومة أصلا من ذلك القانون وهي حماية صناديق التأمين الاجتماعي من تسوية المعاشات المستقبلة فقط، ويكون بذلك قد خالف ما هو مقرر تسوية المعاشات المستقبلة فقط، ويكون بذلك قد خالف ما هو مقرر من أن لجوء المشرع الى الاثر الرجمي وفقا للعادة ١٨٧ من الدستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العام ، بالاضافة الى آخلال النص الملعون عليه بعبداً المساواة بين المواطنين المنصوص عليه فى المادة وي من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة لن انتهت خدمتهم لاى سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ فى تسوية معاشيم وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وساوى بهم من انتهت خدمتهم بعد هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، فى حين امسك هذا الحق عمن انتهت خدمتهم الحير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور واعمل فى شأنهم دون سواهم الاثر الرجعي المنصوص عليه فى المند (د) من المادة ١٢ المشار اليها وغرق بذلك بينهم فى المعاملة القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكرهم المانونية ، هذا لهضلا عن أن مقتضى النص المطمون عليه حرمان الماعين وأمثالهما من المحاش الذي استحق لهم وصرف اليهم مما يتنافى ومبدأ التضامن الاجتماعي الذي نصت عليه المادة السابعة من الدستور و

وحيث أنه عن الوجه الاول من أوجبه النعى غان المسدة الدستورى الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاسستقرار المواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٣٣ حتى الدستيور الحالى اذ اجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الاثر الرجعى للقوانين _ فى غير المواد الجنائية _ وذاك بشروط محددة ، تكون قد اغترضت بداهة احتمال أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق المسالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطه الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعى الثالث لمجلس الشعب المنعدة صباح يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٨٠ والتي تم غيها الاتشراع

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون ــ وهو تشريع في غير المواد الجنائية _ ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، وإذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وأضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوغاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدغا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم ــ بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب _ للوضع السابق الذى قصد هــذا الشروع تلافيه حماية اصاديق التأمين ومن شم لا يكون النص الطعون عليه قد خالف البدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعى لبعض القوانين ـ ويكون ها ينعداه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من الشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلًا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا باحكام الدستور ، واذا كان رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا المادة ١٠٩ من الدستور ، فأنه يظل دائما لجلس الشعب كامال السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يزاها محققة للصالح العام •

وحيث أنه عن الوجه الثاني من النعي فأن القصود بالساواة

التى نصت عليها المادة وو من الدستور هو عدم التعييز بين أغراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ولما كان ما تضمنته المفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بعير بلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس الشعب وكان المركز القانوني لمؤلاء معايرا لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لاى سبب كان ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة وكانت هذه المفايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تعليها المصلحة العامة التي تعياها المشرع من النص المطعون عليه على بعبدأ الساواة يكون غير سديد و

وحيث آنه عن دعوى الاخسلال بعب دا التضامن الاجتماعى المنصوص عليه فى المادة النسابعة من الدستور غأنه غضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال ، غأنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين عميما ، وذلك وفقا للقانون » و كما تنص المادة ١٩٦ من الدستور الاعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون والاعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، وكان القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى التولى تطبيقها » وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى عيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه ــ قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور فى هاتين المادتين اللتين عهدتا الى الشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى وتعيين قواعد مسرف الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعى الذي يقوم عليه

المجتمع ، ومن ثم غان النعي عليه بمظالفة هذا البدأ يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رغض الدعوى •

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى ومصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة لا أبيل سنة ١٩٨٥ م.

برياسة السيد المنتشار محيد على بليسيغ ومحوج بمسطعي حسن وينير المحكمة وحشور المدادة المستشارين، عمسطتي جبيلة مرسي ومحوج بمسطعي حسن وينير أبين عبد المجيد ورابع اطفى جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين امنسساء وحضور المديد المستشار / السيد عبد الحبية عسارة المسوضي المسوضي المسوضي المسوضي المسرونيد / احبد على فضل اللسنة المسرونيد / احبد على فضل المستونيد / المسرونيد /

قاعـــدة رقـم (۲۸)

القضية رقم ٢٣ اسنة ٥ قضائية «دستورية» والقضايا المضهومة اليها ارقام ٧٤ ٠ ١ ٥ ٠ ١ ٥ ٠ ٥ ٣ ٠ ٧ ٠ ٧ ٠ ٧٩ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ دعوى دستورية - حكم - حجي-ة .
 الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجي-ة , مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية الذهى المطعون عليه أم الى دستورية الذهى المطعون عليه أم الى دستورية - أساس لملك :

 ٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلحة فيها .
 الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستورية ــ انتفاء المسلحة في الدعوى ــ اثره ــ عدم قبول الدعوى .

ا _ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمـة الدستورية العليـا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجـريدة الرسمية الاحكام المسـادرة من المحكــمة الدستورية العليـا في الدعــاوي الدستورية » ونصت المادة ٤٩ / ١ مــن قانــون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانــون رقم ٨٨ السنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سـلطات الدولة والكافة » ومؤدي ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريسية المطون عليها بعيب دستوري ــ تكون لها حجيــة التشريسية المطون عليها بعيب دستوري ــ تكون لها حجيــة التشريسية المطون عليها بعيب دستوري ــ تكون لها حجيــة

مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سسواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريمي المطعون غيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١١/٤ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية المليا النص فتلمي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع السيوب وأوجه البطائن ،

٧ — لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشان دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة فى الدعاوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبولها ٠

الاجسر اءأت

بتاریخ ۲ ابریل سنة ۱۹۸۳ وردت الی قلم کتاب المحکمة ملفات الدعاوی أرقام ۱۹۸۸ و ۲۷۰۹ و ۱۷۰۰ و ۱۷۰۹ و ۱۷۰۸ و ۱۹۸۰ بعد أن قضت محکمة القضاء الاداری فی کل منها بجلسة ۹ نوفمبر سنة ۱۹۸۲ بوقف الدعوی و اطالة الاوراق الی المحکمة الدستوریة العلیا للغصل فی مدی

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقيم ٥٠ اسنة المماد في المادة الثالثة من العالم المماد في أوامر الاعتقال المنظورة أمام أيه جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طيوري،) مد

وبعد تحصير الدعاوي أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها

ونظرت الدعاوى على الوجهة البين بمحاضر الجلسة حيث النترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة خسم الدعاوى من الثانية التي التأسعة التي الدعوى الاولى واصدار الحكم هيها بجلسة التي سوم .

المــــكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاعات والداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ستتحصل في أن وزير الداخلية اصدر قرارات باعتقبال المدعيين في القضايا أرقام ١٣٥٨ و ١٩٧٠ و ١٩٠٨ الميان وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٠ نسنة ١٩٨١ باعبلان حالة الموارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٩٠٦ لسنة ١٩٨١ بتقويض وزير الداخلية في المتصاصات رئيس الجمهورية المنصوص بعليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٥٨ م غاقام المدعون الدعوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة فستعجلة بوقف تتفيذ القسرارات الصادرة باعتقالهم وفي المرضوع بالغائها و واذ صدر القانون رقسم الصادرة باعتقالهم وفي المرضوع بالغائها و واذ صدر القانون رقسم

ه اسنة ١٩٨٢ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨١ اسنة ١٩٥٨ المثار اليه وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة المليا (طوارى،) هى التى تختص وحدها بنظر كالمسة الطعون والتظامات من الأوامر والقرارات المصادرة بالقبضي أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارى، بثم نصت الفقرة الثانية منها على والتظلمات الشار اليها والمنظورة أحام أية جهة قضائية أو غير والتظلمات الشار اليها والمنظورة أحام أية جهة قضائية أو غير سنة ١٩٨٧ – عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الماء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٢٨ و ١٧٧ من الدستور واحالت الدعاوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المستورية العليا المستورية و

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٨٦ ــ مصل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المحادة والمنظورة ألمام أيه جهة قضائية وغير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) بحالتها عند صدور ذلك القانون فقد جاء حكمها ترتبيا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة المعليا (طوارى،) دون غيرها بنظر كافة المطعون والتنظمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٢ مسنة ١٩٥٨ والمحتقل استنادا الى اعلان حالة الطوارى، و ومن شم بانقبض أو الاحتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارى، ومن شم غان المسألة الدستورية المثارة ــ حسبما جاء بأسباب قرارات الاحالة ــ هى نزع الاغتصاص بدعلوى الفاء قرارات الاعتقال من القضاء للادارى واسسناد خفا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) ومدى مغالفة ذلك المادتين ٨٠ و ٢٧٢ من الدستور والسناد خفا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية (دستورية) برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتى تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة الطيا (طوارىء) دون غيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالملاة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٨ • وتحال الى هذه المحكمة سبحالتها سجميع الدعاوى والطعسون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية » • ونشر هذا المحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٨ •

وهيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ••••• » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعماوي الدسمتورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاؤي الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما يعصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي (م ١٣ - المحكمة اللستورية)

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلمى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٦ بشأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ٠

لهنده الاسببات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فى القضية رقم ٤٣ لسسنة و قضائية والقضايا المسمومة اليها •

چلسـة } مايو سـنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محبد على بليسنغ رئيس المحكة وحضور السادة المستشارين: مصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيد ورابع الطفى جمعة ومحبد كبال محفوظ وثريف برهام نور أعفساء وحضور السيد المستشان / الدكتور لحبد محبد المعنى المسوض وحضور السيد / أحبد على غضل اللسه لبين السر

قاعـــدة رقـم (۲۹)

القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

انتواعد الامرة واهدار ما يخالفها من تشريمات .

- ٢ المحكبة الدستورية العليا ــ دســــور .
 الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكبة الدستورية العليا هدفها الحفاظ على جادئه وصون احكلبه من الخروج عليها .
- ٣ ــ سن القوانين ــ الهبئة التشريعية ــ المادة ٨٦ من الدستور .
 سن القوانين عبل تشريعي هفتمن به الهبئة التشريعية التي تتبثل في مجلس الشمعية طبقاً طلهادة ٨٦ من الدستور .
-) _ مجلس الشعب _ رئيس الجمهورية _ المادة ١١٤٧ من الدستور . الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع _ اجاز الدستور تخويل ريئس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لواجهة الظــروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للفـــوابط والقيود المتموص عليها في المادة ١٤٧ من الدســـور .
- م رخصة التشريع الاستثنائية مسشريط ممارستها مس الرقابة الدستورية .
 أوجب الدستور لاممال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تتهيا خلال الفيية ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتداير لا تحتمل التأخير لعين أنفقاد مجلس الشعب .
 رقابة المحكمة الدستورية العليا تبتد التحقق من قيام هنين الشرطين .
- ٢ ـ تفسريع استثنائي ـ القرار بقسانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ .
 القرار بقانون رقم }} لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض اهــكام قوانين الاهــوال الشخصية صدر على خلاف الارضاع القررة في المادة ١٤/٧ من الدستور مشوبا

بهخالفة الدستور لان الاسباب التى استندت اليها الحكوبة ف التعجيل باصداره ف غيبة مجلس الشعب تغيد أنه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التى نحل بها رخصة التشريع الاستغنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بعقضى المادة ١٤٧ من الدستور .

٧ - المحكية الدستورية المبليا - الرقابة الدستورية -- القرارات بقوانين . نقير الشرورة الداعبة لاصدار القرارات بقوانين عبلا باللادة ١٤٧ هن الدستور متروك لرئيس الجهورية تحت رقابة مجلس التسعب - لا يعنى ذلك المسائل من اصدار قرارات بقوانين دون النتيد بالحدود والضوابط التي نمي عليها الدستور -- خضوع هذه الغرارات بقوانين لما تتولاه المصكمة من وقسابة قدستورية .

٨ ـــ اقرار جهلس الشعب للقرار بقانون رقم }} لسفة ١٩٧٩ لا يترقب عليه سوى
 مجرد استبرار نقاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيء من
 المسوار الدستورى الذى لائم صدوره .

۱ ، ۲ — أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقدم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات ، وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما نتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخسري البحال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها ، وإذ كانت هذه الاعمال المبال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها ، وإذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد غلا يجوز لاي من تلك السلطات أن تتعداها الي غيرها أو تجور على المفوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينقذ مخالفة دستورية تخضع — متى انصبت على قانون أو لائحة للدستورية العليا دون غيرها ، بنية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الفروج عليها ،

٣ ، ٤ _ أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية
 التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة النشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد بطرا في غمة مجلس الشعب من ظهروف توجب سرعة مواجهتها بتدايسير لا تحتمل التأخير ، فقد أحاز الدستور لرئيس الحمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون • وقد حرص المشرع الدستورى على أن يضم لهذه السماطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عــدم تحولها _ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل ببن السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية المحة التي تتطلب تضويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع ــ على سبيل الاستثناء ــ لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غيــاب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك • من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غييـة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتضاد تدابير لا تحتمل التأخير حاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه: « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس عائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته 4 فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعي ما كان لها منقوء المائون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة اوتسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخـــر » •

 أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاسستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما ١- أن الاسباب التى استندت اليها الحكومة فى القمجيل باصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى غيية مجلس الشعب ، تتمثل غيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ غيها على المجتمع كثير من التعيير المادى والادبى التى انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر الذى حمل القضاة عبئا كبيرا فى تخريج أحكام الحوادث التى تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور فى بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التى استحدت فى حياة المجتمع المحرى وذلك فى نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أى حق مقرر بدليل قطعى لاى غرد من أغراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقاصوت ١٠٠٠ » •

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العصل بها رغم ما استجد من تعييرات فى نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والاهداف التى تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى المقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب تغيد أنه لم يطرأ حلال غيبة مجلس الشعب خلرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة المرار بقانون رقم ٤٤ لسنة القررة غيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور و

٧ ان تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عصلا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة الشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتع على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالمحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ _ في غيبة مجلس الشعب _ ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون الطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه القرار بقانون الطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه

هذه المحكمة من رقسابة دستورية •

٨ — اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذي لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار فى ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل فى زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع فى كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور فى هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون •

الاجسىزاءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلسم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ، بعد أن قضت محكمة البدارى الجزئية للاحوال الشخصية ف ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة هيث التزمت هيئة المغوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها مجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالهسكم الى جلسسة اليوم ،

المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة .

حيث أن الوقسائم سعلى ما بيبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ لمنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البداري ضد زوجها المدعى عليه طالبة المحكم لها عليه بنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ و وبجلسة ٧ سبتمبر سسنة ١٩٨٠ قضت محكمة البداري الجزئية للاهوال الشخصية بوقف الدعوى واهالة الاوراق الى المحكمة المستورية المعلا المفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاهوالى الشخصية •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان النص الدستورى المدعى بمضالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستررية العليا •

وحيث أنه يبين من قرار الاهالة أن المحكمة استظهرت النصين الواجب تطبيقهما على واقعة الدعوى وهما الملاة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المحدلتين بمقتضى المادتين الثانية والثالثة عن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد تراءى المحكمة عدم دستورية هذا التشريع في جملته لمخالفته المادتين الى تغويض من مجلس الشعب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر الى تغويض من مجلس الشعب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر عنداره في فيهة مجلس الشعب غروف توجب الاسراع في التخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطمون بعسدم دستوريته واقمح الدلالة في بيان النص التشريعي المطمون بعسدم دستوريته واقمح الدلالة في بيان النص التشريعي المطافة ـ على النصو

الذى يتحقق به ما تعياه الشرع في المسادة ٣٠ من قانون المحكمسة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فأن الدفع بعدم قبول الدبوري يكسون في غير مجله متعينا رفضسة ٠

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية ٠

وحيث أنسه يبين من الاطالاع على القرار بقانون رقم كا لسنة ١٩٧٩ الطعون عليه ، أنه استعدف معالجة الاوضاع المتعلقة بالاسرة وتنظيم استعمال الحقوق القررة شرعا لافرادها ، فكان قوامه والباعث عليه ما يتصل بمسائل الاخوال الشخصية التي تدور جفيعها في غلك واهد هو تنظيم شئون الاسرة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والتعضانة ، فقد نصَّت مادتك الأولسي على أنَّ « تضاف إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام (ه مکررا) ، (؟ مکررا) ، (٢ مکررا ثانیا) ، (١٨ مکررا) ، (٢٣ مكرراً) » وتتضمن هذه المواد الأحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والاعلام بوقوعه وما يترتب على ذلك من آثــــار (٥ مكررا) وأنه يعتبر الضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها واخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها (٦ مكرر) وبيان الآثار المترتبة على نشوز الزوجة (٦ مكررا ثانيا) وتقرير نفقة متعة للزوجة عند طلاقها بدون رضاها (١٨ مكررا) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه (١٨ مكررا ثانيا) وغرض عقوبات جنائية لخالفة بعض أحكام هذا القانون (٢٣ مكررا) ونصت المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه على أن يستبدل بنص المادة (١٠) من القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٢٠ نص جديد يتضمن الاحكام الخاصة بشروط استحقاق نفقة الزوجية وأحوال سقوطها و وتقضى المادة الثالثة منه بأن يعتنبدل بنصوص المخواد ٧ ٥٨٠ ، ١٥ ٠١٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ٢٠ ٥٠ من القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ النصوص المحددة في هذه المادة والتي تشتماء على الاحكام المتعلقة بلجراءات للتحكيم عند وقسوع

الشقاق بين الزوجين (٧ ، ٨ ، ٩ ، ٩ ، ١) ويما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (١٦) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها (٢٠) • ثم نص القرار بقانون الشار اليه في مادته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المفتصة بالفصل في الطلبات المتعلقة به والمنازعات التي تتسور في شأنه • وأوجب في المادة الخاصة على المحاكم الجزئية أن تحيل الى المحاكم الابتدائية الدعاوي التي أصبحت من اختصاصها بمقتضي الحكام، وقضى في المادة السادسة بالغاء كل ما يخالف هذه الاحكام، وانتهى في المادة السابعة والأخيرة الى النص على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره •

وجيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعينالتزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات ، وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما نتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقفى ما يتحق مع طبيعة وظيفتها وأد كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيك المصر والتحديد غلا يجوز لاي من تلك السلطات أن نتعداها الي غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، غيشكل عملها عيداً أو تجور على الفوابط والقيود المحددة لها ، غيشكل عملها للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بنية المقاظ على مبادئه وصون أهركامه من الخروج عليها .

وحيث أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور، والاصل أن بتولى هذه الهيئة بنغسها سلطة التشريع على متتخى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظراً لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، مقد أأجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شانها قرارات لها قوة القانون . وقد هرص المشرع الدستوري على أن يضع لهده السلطة الاستثنائية في المشريع من الضوابط والقيود ما يكتل عدم تحولها _ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها المهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات المعلية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع _ على سبيل الاستثناء _ لمواجهة تلك الظروف الطارئة هال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك • من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع ف اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يمسدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقــــرة الثانية على انه: ﴿ وَيَجِبُ عَرْضَ هَـذَهُ القّـراراتُ عَلَى مَجْلُسُ الشَّعَبِ خَـلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان الجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالَّة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى احسدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » •

وحيث أن المستفاد من هذا النص أن الدسستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

معارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه مأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشحب غائبا وأن تتهيأ خلال هذه العبية ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها و واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية المعليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما ، باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو عسلام عسرة وعسلام الشعب النظر في اقرارها

وحيث أنه يبين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه أن الاسباب التى استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ الخاصين ببعض أهكام الاحوال الشخصية قد مفي على صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير الملادي والادبي التي انعكست آثارها على الملاقات الاجتماعية الامر عليهم ، وقد كشف ذلك كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع ما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع بدليل قطعي لاي غرد من أهراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو بدليل قطعي لاي غرد من أهراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو بتقانون (محل الطعن) على مجلس الشعب النظر في اقراره ، أفصح وزير الدولة لشئون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار هذه القوانين، الاحوال الشخصية ٥٠٠ وقد طال الامد على استصدار هذه القوانين، وطول الامد واستطالة الحدة على على استصدار هذه القوانين، وطول الامد واستطالة الحدة على حالة الخطورة على ١٩٠٥ ، واللجان تتعقد وتتعشر أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترقيب المحاكم الشرعية ، واللقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم على على ١٩٢٠ كلاهما يحتاج الى تعديل منذ صدورهما ، أي منذ على ١٩٢٠ و المرد على منذ صدورهما ، أي منذ على المرد و ١٩٢٠ اليس في هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولى الامر ليصدر قرارا ثوريا باصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح قرار بقانون أو لشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين غاين هي الماجة التي تدعو الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار، ورى مثل القرار بقانون المروض » ٠

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرعبة في تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العمل بها رغم ما استجد من تعييرات في نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة او استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقاً لاصلاح مرتجى الا أنه لا نتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب تفيد أنه لم يطرأ حضلال غيبة مجلس الشعب ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي فولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى التشريع الاستثنائية التي فولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المتدر المتناز اليها ومن ثم فأن القرار بقانون رقم ٤٤ اسنة القرارة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما أثارته المكومة من أن تقدير

الضرورة الدائية لاصدار القرارات بقوانين عمالاً بالادة ١٤٧ من السعور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمند اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريسع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطس الترتبة على قيام ظروف ظارقة تستوجب سرعة الواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالمحدود والفسوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ — في غيبة مجلس الشعب — ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

وحيث أنه - من ناحية أخرى - فان اقسرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد اسستمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون الذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي عددما الدستور في هذا الصدد والا ترتب على مظالفتها عدم دستورية القانون •

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقدم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف

بيانه ، وكان العيب الدستوري الذي شابه قد عمه بتمامه نتخلف سند إصداره ، غانه يتمين الحكم بعدم دستوريته برمتــه •

لهدؤه الاستجاب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم 22 اسسنة 1400 بتعديل بعض أحكام قوانين الاحسوال الشخسية .

جلسة ٤ مايسو سسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محيد على يليغ رئيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين: مجملي جبيل مرسى ومعدوج مصطفى حسن ومنسير أمين عبد الجيد ورابع لمطفى جمعه وفريف بوهام نور وواصل علاء الديد اعضاء وحضور السيد المستشلم المحكوم أحمد محمد الحفنى المساوض وحضور السيد / احمد على بقصيل اللسه المين السر

قاعسسدة رقسم (٣٠)

القضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية ((دستورية)) (٧ لسنة ٩ ق عليسا)

- الحكومة السلطة التثفيلية دسبور
 الدستور بين القصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .
- ٢ الحكية الدستورية العليا ـ اختصاص ـ الدعوى الدستورية
 الحكية الدستورية العليا هي الختصة وحدهـا بنظر الدعاوى الدســتورية
 أساس ذلك نص المادة ١٧٥ من الدستور والمادة م٢ من قانونها
- 7 جامة الارهبر اهلية التقافي الصفة في الدعوى القانون أسند لرئيس الجامعة صحية التيابة هنها في جميع صلاتها بالهيئات القضائية ، وما ينفرع عن هذه التيابة من اهلية التقافي تبومها الهيئات القضائية ، وما ينفرع عن هذه التيابة من اهلية التقافي تبصأ يتملق بتلك المسلات .
- الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع هدفها وسبيلها هدفها صون الدستور القائم وتلكيد احترامه وحمايته من الخروج على احكامه، وسبيلها التحقق من الغزام سلطة التشريع بما يورده الدستور من خسوابط وقيدود.
- المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ۲۲ مايو سنة .۱۹۸ س مفهومها
 بين من صيفة المبارة الاشرة من المادة الثانية من الدستور س بعد تعديلها سال المشرع ألى يقدد وضح الشرعة الرامها وهي بصدد وضح التشريعة الاسلامية لاستحداد الاحكام المتطبق المستحداد الاحكام المتطبق منها .
- ٣ جباديء الشريعة الإسلابية سلطة التشريع سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل المبخارة الافترة من المسادة التأثية من الدسستور في ٢٢ مايو منة ١٩٨٨ اصبحت بقيدة فيها تسبينة من تشريعات بستحثة أو بمسئلة لتشريعات سابقة على هذا التأثيرة بواعساة أن يكون هذه التشريعات جنفة مع جباديء الشريعة الإسلابية أو لا تضرير بن يكون هذه التشريعات جنفة مع جباديء الشريعة الاسلابية أو لا تضرير بن إلى المحكمة العسستورية)

في الوقت ذاته عن الضوابط والقيسود التي تعرضها النصوص الدسسنورية الاغرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية .

الزام المشرع بلتخاذ جبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف صوى الى التشريعات التي تصحدر بعد التتريخ الذي فرض فيسه الاترام بحيث اذا انطسوى اى جنها على جا يتمسارض مع جبسادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وتم في حوجة الخالفة الدسستورية .

٧ ـ المشرع الدستورى ـ مبادىء المشريعة الاسلامية

لو اراد المشرع الدستورى جعل جبادىء الشريعة الإسلامية من بين القواعــد المدرجة في الدستور على وجــه التحديد ، او قصــد ان يجرى اعمــال تلك المبادىء بواسطة المحاكم التى تتولى تطبيق التشريعات دون جا هــاجة الى افراغها في نصوص تشريعية جحددة جستوفاة اللاجرادات التى عينها الدستور ، لما أعوزه النص على ذلك صراهــة .

۸ -- سلطة التشريع -- جبادىء الشريعة الاسلامية

الزام المشرع باتفاذ جادىء الشريعة الاسلامية الصدر الرئيس لما يفسمه من تشريعات بعد التاريخ الذى غرض فيه الاترام لا يعنى اعضاء المشرع من تبعة الإقساء على التشريعات السابقة رغسم جا قد بشوبها من تعسارض جم جهادىء الشريعة اللخلية ، وانها يلقى على عائقه من القاهية السياسية مسئولية الجادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية جفالقة لنجسادى، سلقة الذي تعقيقا الانساق ببنها وببن التشريعات اللاحقة في وجوب اشاقها جيعا مع هذه الجادىء وصدم الشروع عليها .

٩ ــ المسادة ٢٢٦ من القانون المسدنى

المدة ٢٢٦ من القانون الدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلعقها أى تعديل بصـد التاريخ المشار اليه ــ النمى عليها بخالفة حكم المادة الثانية من الدسستور ونيا كان رجه الراى في تعارضــها مع الشريعة الاسلامية في غير مطه .

- الدستور بين على وجه التحديد القصود بالحكومة بما نص عليه
 المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هى الهيئة التنفيذية والادارية
 العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه
 والسوزراء ونوابهم » •
- لحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعوى
 الدستورية الماثلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥)
 من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليه ــ اللتين عقدتا

لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسة .

٣ ـ أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن شيخ الازهر هو الذي يملك وحده تمثيل جامعة الازهر باعتبارها من الهيئات التي يشسملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فأنه اذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الازهر : ١) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧) ٢) مجلس الجامعة » • كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٠٠٠٠ » فأن مؤدى ذلك ، ان القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها ف جميم مسلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضى غيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو النمال الذي اقتضى اختصام المدعسى بصفته في المعسوى الموضوعية ــ وترتب على اثارة الدغع بعدم الدستورية فيها ــ القامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير أساس .

أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ــ المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا ــ تستهدف أصلا صون الدسستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخسروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة القشريع بما يورده

الدستور فى مختلف نصوصه من صوابط وقيود ومن ثم فأنه يتعين _ عند الفصل غيما يثار فى شهان هذه التشريعات من مطاعن تستحدف نقض قرينة الدستورية _ استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك القعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها •

- من بيين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ــ بعد تعديلها على نحو ما سلف ــ أن المشرع الدستورى اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الي مباديء الشريعة لاستمداد الآحكام النظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سينة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة العبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المسرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته غيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكماً صريحا ، فأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصيل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والماديء العامة للشريعية ••••• » •.
- آن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ۲۲ مايو سنة ۱۹۸۰ مــ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات ســـ ابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هـــ ذه التشريعات متفقة مع مبـــ ادىء الشريــ مة الاســـ الامية وبحيث التشريعات متفقة مع مبـــ ادىء الشريــ مة الاســـ الامية وبحيث

لا تخرج _ في الوقت ذاته _ عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع ق صدد المارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها ... مع ذلك القيد الستحدث _ النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات • لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لاينصرف سوى الى التشريعات التي تتصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المظلفة الدستورية، أما التشريعات السالبقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فان هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هـى المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أي تشريع في المستقبل يظالف ألحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقالُ من النظام القاتوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الاسلامي المتكامل يقتضى الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

التى لم تكن مألوفة ؛ أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانسونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه المفترة الزمنية المتاسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمسة والعلمساء

٧ _ أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادىء الشريعة الاسلامية قواعد قاننونية موضوعية واجبة الاعمسال بذاتها ومن غورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بها يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة الشرع فى شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من أن المنوط به أعمال القيد المسار المه هو السلطة المختصية بالتشريع ، بالاضاغة الى أن المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادى، بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى الهراغها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التى عينها الدستير ؛ لما اعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا غضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعسى من الاعمسال المباشرة لمادىء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجسرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادىء من التشريعات السابقة

المنظمة لمفتلف النواحى المدنيسة والجنائية والاجتماعة والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التى يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك دن تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاسستقرار •

٨ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما متقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبدى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض غيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك المقيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعني اعفاء المشرع من تبعة الابتاء على المتشريعات السابقة - رغم ما قد يشسوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقة من الناهية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه المتسريعات من أية مخالفة للمبادىء سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاهقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم المضروح عليها .

و لما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد المتاخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التى ملتها المادة الثانية من الدستور المسحدر الرئيسي للتشريع ، واذ كان القيد المترر بمقتفي هذه المادة ـ بعد تعديلها بقاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئء الشريعة الاسسلامية _

لا يتأتى أعماله بالنسبة المتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٣٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، غأن النمى عليها ، وحالتها هذه _ بمخالفة حكم المادة الثانية مسن الدستور وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية _ يكون في غير محله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برغض الدعسوى ،

الأجـــراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٣٦ من المقانسون المدنسى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها وفي الموضوع برغضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجاسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجاسة ٢ أبريل سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جاسة اليوم •

المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحمل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٤٦١

لسنة ٢٢ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعميد كلية الطب بصفائهم بأن يدفعوا لمورث الدعى عليه الرابع مبلغ ٢٩٢/٢٩٢ جنيه باقى ثمن آلات جراحية لتم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤/ من تاريخ المطالبة القضائية و واثناء نظر الطعن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى و فقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة المربل سنة ١٩٧٨ بوقف الفصل فى الطعن ليرغع المدعى دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة و

وحيث أن المكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذى يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالى فهى من جهات المحكومة التى اعتبرها المسرع من ذوى الشأن فى القضايا الدستورية ، فلا يجوز لها الطعن بعدم دستورية التشريعات على أساس أنها تشارك فى وضعها وعليها الدفاع عن سلامتها • هذا بالاضافة الى أن المنازعة المائلة _ وهى تقوم بين جهتين حكوميتين _ تندرج تحت المنازعات التى تختص الجمعية العمومية لقسمى المفتوى والتشريع بمجلس الدولة _ دون غيرها _ بابداء الرأى المازم للجانبين غيها عملا بالمادة ٢٦ فقرة (د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

وحيث أن هذا الدفيع مردود بأن الدستور بين على وجه المتحديد المتصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ من أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون المحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » واذا كان هذا التعريف لا يدخل في مدلولة الازهر باعتباره الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التي اثبت لها القانون الشخصية المعنوية بما نص

عليه صراحة فى المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها من أن « يكون للازهر شخصية معنوية عربية الجنس » ١٠٠٠ ومن ثم ، فأن جامعة الازهر سخصية معنوية عربية الجنس » ينطق عليها معنى الحكومة على النحو الذى عناه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذى نص غيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية » مستهدفا بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها فى الطعون الموجهة الى التشريعات بذلك تكون قد اصدرتها أو شاركت فى وضعها •

لا كان ذلك و وكانت هذه المحكمة _ من ناحية أخرى _ هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه _ اللتين عقدتا لمها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التى تختص بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة _ ومن ثم ، فأن الدفع بعدم الاختصاص يكون في شقيه على غير أساس متعين الرفض •

وحيث أنه عما دغعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لمعما من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الازهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، غأنه أذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اللشار اليه تنص على أن «يتولى ادارة جامعة الازهر : ١) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧) ٢ (مجلس

الجامعة » • كما تنص المادة ٢٤ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى • • • هن مؤدى ذلك 4 أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتغرع عن هذه النيابة من اهلية المتقاضى غيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات تضائية ، وهو الحال الذي اقتضى اختصام المدى بصفته في الدعوى الموضوعية _ وترتب على اثارة الدفع بعدم الدستورية غيها القامة المدعى بصفته للدعوى المائة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير أساس •

وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث أن الدعى بصفته ينعى على نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق غوائد محددة القسدر عن مجرد التأخر فى الوغاء بالالهتزام النقدى تكون قد انطوت على مخالفة لبادىء الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من المستور « المسدر الرئيسى للتشريع » • وذلك باعتبار ان تلك الفوائد تمشل زيادة فى الدين بغير مقابل ، غهى الربا المتفق على الوكام الشرعية المقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وهو من الاحكام الشرعية المقطوع بها ثبوتا ودلالة والتى أصبحت بموجب المادة الثانية من الدستور فى مصاف القواعد القانونية الوضعية التى من شأنها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها •

وهيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ في ١٦ يوليــو سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر ســـنة 1989 ينص فى المادة ٢٢٦ منه — محل الطعن — على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبين التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة فى المشائل المدنية وخصسة فى المائة فى المسائل المتجارية • وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة المقضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو المعرف المتجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » •

وحيث أنه يبين من تعديل الاستور الذى تم بتاريخ ٢٣ مايسو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادى الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة فى أى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ وحتى دستور سنة ١٩٣٣ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا حـ تسـتهدف أصلا صسون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مفتلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فأنه يتعين عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تسـتهدف نقض قرينة الدستورية حـ استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك التسرف على مدى مفالفة تلك التشريعات لها •

وهيث أنه يبين من صيعة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ... بعد تعديلها على نحو ما سلف ... أن المشرع الدستوري

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت الميه اللجنة المخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التى اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناتشه ووافق عليب بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للمعارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، غأن وسائل استنباط الاحكام من المصادر المجادية فى الشريعة الاسلامية من المسادر المجادية فى الشريعة الاسلامية من المسادر الكمام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادى المامة المشريعة » الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادى المامة المشريعة »

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تأريسة العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ف ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج ـــ في الوقت ذاته ــ عن الضــوابط والقيود التي تفرضــها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة للتشريعية، في التي يتحدد بها ــ مع ذلك القيد المســتحدث ــ النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتــها القضائية على تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتــها القضائية على دستورية التشريعات و لماكان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الزئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الانزام بحيث اذا انطوى آلى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المضالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المضالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأنى انفاذ حكم الالسرام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٨ والذي واغنى عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور ف تاريخنا الجديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في الستقبل يخالف الحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعني ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الأسلامي المتكامل يقتضى الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا، ومن ثم فأن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هده القوانين متكاملة في اطار القـرآن والسـنة وأحكام المجتهدين من الائمـة والغلمـــاء مه ») •

وحيث أن ما ذهب اليه المدعى من أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادىء الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك

المادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق ان عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المسادر التي يستقى منها أحكامه ـ التشريعية وأنــ لا يمكـن أعمـاله الا بالنســـبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السهابقة ، كمها ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضائحه من ان المنوط به أعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه المتحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادىء بواسطة المحاكم المتى تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى افراغها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشر لمبادىء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادىء من التشريعات السمايقة المنظمة لمختلف النسواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التى يلزم تطبيقها فى المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار •

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها – على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيدي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعنى اعقاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة – رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانعا

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من آية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب التفاقها جميعا مم هذه المبادئ وعدم الكروج عليها •

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعس مخالفة المادة ٢٣٦ من القانون الدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المرم شرعا طبقا لبادى الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرز بمقتضي هذه المادة بعدم مخالفة مبادى الشريعة الاسلامية — لا يتأتي أعماله بالنسبة بعدم مخالفة مبادى الشريعة الاسلامية — لا يتأتي أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من المشار اليه ، ومن ثم ، غان النعي عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة مبادى الشائية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادى الشريعة الاسلامية — يكون في غير محلة ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوي .

لهدنه الاسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى بصفته المسروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة ٠

جلسة أول يونية سنة ١٩٨٥ م

برباسة السيد المستشار محبد على بليسنغ ويمدوح مصطفى حسن وبنير وحضور المسادة المستشارين : مصطفى جيول مربض ويمدوح مصطفى حسن وبنير أبين عبد المجيد ويرابح لطفى جيمة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين اعضاء وحضور المسيد المستشار المسيد عبد الحبيد عبسارة المسيد أحد على غضل اللسه وحضور المبيد / أحد على غضل اللسه

قاعسسدة رقسم (٧١)

القضية رقم ٠٤ لسنة ٦ قضائية « يستورية » (١)

۱ ــ دعــــوی دستوریة ــ قبولها .

يجب أن بتضين قرار الإهالة او صحيفة الدعوى الدسستورية البيانات النسى نصت عليها المادة (. ٣) بن قانون المحكية الدستورية العليا ــ حكبة فلك : اغفال هذه البانات ــ اثره ــ عدم قبـــول الدعوى .

١ – ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصاور بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المفالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجبه لتبوق الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة المدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء من جدية هذه الدعادى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراحاة لقريئة الدستورية لمطحة الفوائين ، وحتى يتاح لذوى الشأن ليها ومن بينهم الحكومة – الذين أوجبت المادة ٣٠ من قانون المحكمة أعلانهم بالمقرار أو الصحيفة – أن يتبيغوا جميع جوانبها

⁽۱) أصدرت الحكمة التستورية العليا بدّات الجلسة أحكام مباللة في الدعاوى الدستورية أرقام: ۸۷۷٬۵۹٬۵۸٬۵۵٬۵۹٬۵۹٬۵۹٬۷۹٬۷۹٬۷۹٬۷۹٬۸۸٬۸٬۷۹ لسينة ٢ قضيسائية ، م م المحكمة المستورية)

ويتمكنوا فى ضوء دلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث يتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المالسار اليه و

الاجـــراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جسزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القضاء الفوائد •

وقدمت ادارة قضاما الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برخض الدعدى، •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هئية المغوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

المقمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة •

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ستين جنيها والفوائد بواقم ٧/ من تاريخ الاستحقاق حتى تمسام

المنداء ، أفقضت محكمة الازيكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى ولحبالة الاوراق الى المحكمة التستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد •

رحيث أن اللادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالأحالة الى المحكمة ألدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدَّستوري الدَّعْي بَمَخْالفتَه وأوجه المَّالفة»، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جمدية هذه الدعماوي ويتحمدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة ــ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار

لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية نم تورد في قراراها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيما يتعلق بطلبه الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تعام السداد، فانه لا كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريعة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الفراء التى هى مصدر أساسى من مصادر الدستور والتشريع والتى تحرم الفوائد وتعنعها وتحظرها ***) ، ومن ثم غائن

قرار الاحالة ــ وقد خلا من بيلن النس التشريعي الملعون بعسم دستوريته والنس الدستوري المدعى بمخالفته ولوجه هذه المخالفة ــ يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته الملاة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

الهددة الإسباب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعسوى .

جلستُ ٢٩ يونيـة سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشاق مجمد على بليسيغ وينهين المحكمة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومنسير أمين عبد المجيسات ورابح لطفى جمعسة ومحمد كبال محفوظ والدكتون عوشي مجمد عهض الم وواحسسال المضياء المسلمات ال

وحضور السيد المستثمار الدكتور أحيد محيد الحفنى المسـوشي وحضور السيد / أحيد على فضل اللــه أحين الســ

قاعسىدة رقسم (٣٢)

القَفْية رقم ٢٠٦ لسنة ٦ قضائية « يستورية »

ا مد المعكبة الدستورية الناوا بد المضامي .

قرارات المغلس الاعلى للجامعات باستقاء حمد من أبنسساء العائظات والقاطن النائية ومعافظات المدود من شرط المجسسوع عند الالتحال بالكفيات تنفسن أهكادا عابة بجردة وتدخل في عبوم التشريعات الخافسة لرقاية المكلة الاستورية العليا ،

؟ _ على التعليم _ الدستور _ جدا تكافؤ القرص _ جدا المسسلواة .

المن في المنظم الذي لهندي المسمنور اصله هو أن يكون لكل موابان الحسل في أن يقتل موابان الحسل في أن يقتل موابات الحسوع أن يقتل موابات وقدراته ، وأن يختار نسموع التمام يقاسم مع مواجبته وقدراته ، وأن يختار فضمها المناس بدل التي يقلل وطبقات وفن المنسوات التي يولي وكان وضمها المناس به وعلى آلا خلال القيود التي بمعادرته أو المنتقمي بله وعلى آلا خلال القيود التي بمعادرته أو المنتقمي بنه وعلى آلا خلال القيود المناسساواة المناساوات المناسساوات المناسساوات

٣ ــ المتمليم المالي ــ الكليات والماهـــد المالية .

التعليم المائل بعد الركزة الرئيسية لتزويد المجتسبين بالتضمعين والفنيين والقبراء اللين تقع على مواتقهم مسئولية المبل ق مفظف مجالاته فيتمين أن يرتبط في اعداقه واسمى تنظيم محاففات المجتبع وانتظامه .

التعليم العالى ... فرض الالتعالى به ... الشروط الموضوعية .

القرص التي تلازم الدولة بأن تتبحها للراقبين في الالتحاق بالتعليم المالسسي يقدة بالملاتيجها القمالية التي قد علمر من اسطيعابهم ججيما في كليافه وجعادسسده المنطقة ، والسبيل الى نفى نزاهبهم وتقانستهم حلى علقه النرس المدوقة لا يتأنى الا بتحديد يستحقيها وترتبيهم فيها بينهم وفق أمروط موضوعية ترتد في أساسها على عقيمة على المسلم والمداف ويماليات العراصة فيه ، ويذكل بها زمن خلالها الشائميز في النرس والمساوات التي القانون ، خطاا استقر التي طهم التعل في الافتحاد باحدى الكليات إلى الماحد المالية وفق عاده القروط خلا بجوز أن يقضل عليه بن الاترتبر فيه على الانرون و الماحد المالية وفق عاده القروط خلا بجوز أن يقضل . ه ــ اللائمة التغييمة لمَأْتُونَ تُنطَيِّمُ الْجَامِعُاتِ ـــ بَعِيْرُ الْعَامِلَة بِينِ التقديينِ للتعليم الجامعي .

تخفات الاتحة بيبان با ارتاته بن شروط بوضوعية بخفقة لتكافي الفسرص بين الماسلين على شنهادة الثانوية العابة أو با يعساد لهسا ، ولتساويهم لدى القانون » حين ربطت القبلول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في ابتدان تلك الشهادة .

آ— الحماملة الاستفائية في القبول بالتعليم — جدائ نكافؤ القرص والمساواه .
المابلة الاستثنائية في القبول بالتعليم المسائل التي تضينها بعض التمسوص القتريمية تستنيع أن يحل أفراد الملاث المستثناء حمل من ينقدونهم في درجات النجاح في التنافي في مرحلته المائية المحددة فرصها أن الآفي أماماد لها في الاتفاع بحق التعليم في مرحلته المائية المدودة فرصها أن الآفي تعارض حق طبعة التعليم التعليم في ويشكل مقالته التعليم > والخفال ببيداى تكافؤ الغرص والمسلواه لذى القانون > ويشكل مقالته الموادة ٨ ك ١٠ ك من الجسستور .

ا — أن الحكومة دفعت بعدم اختصص المسكعة بنظر الدعـوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باســنتناء عدد من أبناء المحلفظات والمناطق النائية ومجافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتجاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تعـاقدية بتضمنها عقد اداري قوامه الالتحاق بالدراســة الجامعية لن تتواف فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل الترامه بالعمل بعد تخرجه في المحسافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة ،

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القرارات المشار اليها بما تتصمله من أحكام عامة مجردة لا تتملق بالشخاص بذواتهم ولا بوقائع بمينها أن الما تدخل فى عمروم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة وولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستقيد بأحكامها بالمعل فى الماهظة التى يتبعها حد تضربهه ذاك أن هذا الألتزام لا يعدول أن يكون أحدد الشروط التى ذاك أن هذا الألتزام لا يعدول أن يكون أحدد الشروط التى

تطلبتها تلك القرارات لافادة أبناء المناطق النائيسة من المعاملة الاستثنائية العلى قررتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه .

٢ ـ ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كلسه ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » • وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمى في النشيء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لحياة أغضل بهوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آغاق المعرغة وألوانها المختلفة • والحق في التعليم _ الذي أرسى الدستور أصله _ فحواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر التفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة اتكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفي المادة • ٤ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تعييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » •.

٣ - ان التعليم العالى بجميع كلياته ومعاهده يشكل الركيزة
 الرئيسية لتزويد المجتمع بالتخصصين والفنيين والغبراء الفين

تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، نستعين أن يرتبط في أهداغه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار مِقانون رقم ٤٩ لمسنة ١٩٧٧ عسد تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيهسا موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسمام في رتمي الفكر وتقدم العلم وتنمية الطوم الانسانية ، واعداد الانسسان المزود بأمسول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرغيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على يعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كنه بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج • لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هـــذا التطيم الذي يخضع الاشراعها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلتزم مأن تتيمها للراعبين في الالتحاق بالتعليم العالى مقيده بامكاتياتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فـــأن السبيل الى هض تزاهمهم وتناهسهم على هذه الفرص المحددة لأيتأتى الأ بقحديد مستحقيها وترتبيهم فيما بينهم وفق شروط هوضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هــذا التعليم واهدامه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والساواة لذى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكر قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقيـــة والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهده الغرص بحيث اذا استقر لاى منهم التحق في الالتحاق بأحدى الكليات او المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد ان يفضل عليه من لم تتوافر هيئ قلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور . ه ـ ان فرض الالتحاق بالتعليم الجامعي ـ وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم العالى _ لاتتهيأ لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو مايعاد لها ، وأنما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الامر الذي من شأنه تزاحم الناجمين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي • وقد متكفلت المادة ٧٥ من اللائحة الشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعاد لها ، ولتساويهم لدى القانون . حين ربطت القبول فى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم ف أمتحان تلك الشهادة ، بأعتبار ان هذا الامتحان يتم فى أطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص التكافئة لجميم المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بهما بعضهم على بعض ، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم فى الملكات والقدرات الذاتية •

٣ ـ يبين من النصوص التشريعية الطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبتة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية المطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها،

أو من كان حاملا لوسام ، واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الاقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، واما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها نتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة فى العمليات الحربية أو حصول على وسام معين •

لا كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها _ وأيا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها _ تسنتبع أن يحل أغراد الفئات المستثناه معل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامية أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحاته العالية المحدودة فرصها ، بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسغرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مظافة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٠٤

الاجسراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية اللمادة ٢٧ من الملائحة المتنفيذية للقرار بقاتون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧٣ من القرار بقانون رقسم

٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقزارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقدد بالمجموع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى فيما يتعلق بقواعد تبول أيناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، وبرغض الدعوى فيما عدا ذلك •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم ،

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الوقدائع على ما بيين من قرار الاحدالة وسائر الاوراق د تتحصل فى أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر كان قد أقام الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية أهام محكمة القضاء الاداري طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الإسنان ، وفى الموضوع بالماء هذا القرار وكذلك العاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لمعض الفئات من شرط المجموع عنذ الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات،

واذيراءي المحكمة عدم دستورية المادة ٦ ٧من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم 29 اسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجعهورية رقسم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥ ، والبند (ب) من المقترة المثالثة من المادة ١٩٣٠ من القرار بقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط المخدمة والترقية لفساط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمي ١٤٧٧ و ١٩٧٥ اسنة ١٩٧٥ ، وقسوار المجلس الاعلى للجامعات بتأريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء المعاملين بوزارة المحلفات والجهالت النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه المحافظات والجهالت النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض غشات الطلبة من شرط المجموع عد الالتعاق بالكليات والمعاهد العالمية يشكل مقالفة للمواد ٨ - ١٠ مع من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقك الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المشار اليها ،

وهيث أن الحكومة دغمت بعدم المتصاص المحكمة بنظر الدعوى باننسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومطاهظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليسست من قبيل اللوائسح التي تخضسع لرقابة المصكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تصاقدية يتضمنها عقد ادارى قوامه الالتحاق بالمراسة المجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل الترامه بالمعل بعد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتناع تبوله في هذه الدراسة و

وحيث أن هذا الدفسع مردود بان القرارات الشسار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق باشخاص بذواتهم ولا بوقائم بعينها سانما تدخل في عمسوم التشريعات الخاضعة لرقسابة هذه المحكمة ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب الستفيد باحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تضرجه ، ذلك أن هذا الالترام لا يعدوا أن يكون أحد الشروط اللتى تطلبتها تلك القرارات لافسادة أبناء المناطق التائية من المعاملة الاستثنائية التى قررتها : ومن شم يكون الدفع بعدم الهتصاص المكمة على غير أساس متعينا رفضه .

وهبيث أن الدعوى استونيت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاهالة عدم دستوريتها هي :

أولا: المادة ٧٦ من المادئية المتنفيذية لقانون منظيم الجامعات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٨ لمبنة ١٩٧٥ والتي تنص على أنه « يجوز دون المتقيد بمجموع الدرجات قبول: (١) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من ابناء أعضساء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات او المسابقين الذين قضوا عشر سنوات على الاقل في هيئة المتدريس (٢) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من ابناء المالهين من غير أخساء هيئسة المتدريس الحاليين او المسابقين في الجامعات او أمانة المجلس الاعلى المجامعات او أمانة في خدمة الجامعات او أمانة المجلس الإعلى المجامعات او أمانة في خدمة الجامعات او أمانة المجلس الإعلى المجامعات او أمانة المجلس الإعلى المجامعات او أمانة

تأنيا: المفقرة المثالثة من المادة ١٢٧ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شسطن شهوط المفدمة والترقية الخياط المقوات المسلحة المحدل بالقلفون رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٥٨ وذلك فيما تضمنت من الاحالة الى المفقرة (مب) من البند (٣) من المادة ٢٧٧ مكر (١) من ذات المقانون بشأن استحقاق حلط وسلم نجمة الشرف مزية « تعليمه وتعليم زوجته (لو ارملته) وابنائه ولمخوته الذين يمولهم بالمحسان في مسلم حراصنا القعليم بجميع المدارس او المعاهد او الكليات المعليكة لمدولسة مم اعتائهم من شروط القبول فيما يتعلق بالمس يعجموه الدرجات وذلك طبقا لمقواعد التي يصدر بها قدار من بئيس المهمورية » .

ثالثًا: المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات واخوة الشهداء والمفقودين والمصابين من أفراد القسوات المسلحة والعاملين المدنيين بها بالكليسات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ــ ونصها الآتى : « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد اعداد الفنيين والصحيين والمعاهد غوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الجاجلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما بعادلها من المئات الآثية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات (أ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات السلحة بسبب العمليات الحربية والخوتهم الذين كانوا يعولونهم (ب) البناء وزوجات المتوفين من أغراد القوات السلحة بسبب الخدمة (ج) أغراد القوات السلحة المصابون بسبب العمليات الحسربية وأبناؤهم والخوتهم الذين يعولونهم (د) أبناء أفراد القوات المسلحة الموجودين بالخدمة فيها اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ (ه) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات السلحة اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت نسها العارك الحربية ٥٠ ، ٠

رابعا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء واخوة وزوجسات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات المربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكليات والماهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتى : «يقبل فى كل كلية أو معهد من المعاهد العالية عدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء واخوة وزوجات المدنيين من غير العاملين بوزارة المسربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا فى حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبحوا فى حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات توفوا أو أصبحوا فى حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات »

خامسا: قرار المجلس الاعلى للجامعات المسادر بجلسة ٢١ يوليه الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجسات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الحاليين أو السابقين بوزارة التعليم العالى • في كل كليبة جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالى • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الاقل في خدمة وزارة التعليم العالى أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التى يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلستي ١٢ يوليو ١٩٧٦ و ۲۱ يوليو ۱۹۷۷ غيما قضي به من قبول اعداد معينة من أيناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المسدود (مطروح ـــ الوادى الجديد _ البحر الاحمر _ سيناء _ مدينة وادى النطرون) وذلك في الكليات المبينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي : « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من احدى مدارس المحافظة ﴾ وفي حالة ما اذا تعقى عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الاقسل دون النظر الى المدرسة التي هصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الاقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذى يستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمافظة بعد تخرجه » •

وحيث أن مبنى الطعن يقوم على تطارض النصوص التشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ الساواة لدى القانون فى حق التعليم ، بما يخالف المواد ١٨٤٨ - - > من الدستور •

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » • وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من آهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمي في النشيء القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لمحياة أفضل يتوافق هيهـــا مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتصام الطريق الى أفاق المعرفة وألوانها المختلفة ، والحق في التعليم ــ الذي أرسى الدستور أصله ــ فحواه أن يكون لكلمواطن الحق في أن يتلقى قدر ١ من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختسار نوع التعليم الذى يراه أكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا العق بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يغرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمسلواة لدى القانسون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدواسة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفي المادة ٤٠ من ان « المواطنون ادى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز في ذلك مسبب الجنس او الاصلى او اللغمة او الدين او العقسدة » •

وهيث أن التعليم العالى ــ بجميع كلياته ومعاهده ــ يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتضمسين والفنيين والخبراء

الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط في أهداغه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم غيماً موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى المفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرغيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج • لما كان ذلك وكانت الدولة مستولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخضع لاشراغها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها للراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فان السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقيها وترتيبهم غيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد فى أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهداله ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في المغرص ، والمساواة لدى القانسون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكر قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتراحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وغق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضـــل عليه من لم تتوافـــر غيـــه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من تخسوياً (م ١٦ - المحكمة النستورية) رئيس الجمهورية اصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ آحكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون سالف البيان التى تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكيات المختفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون فى كل كلية أو معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المسادلة ٠٠٠٠ » •

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط فى قيد الطالب فى الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقسرره المجلس الاعلىي للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس المجلمات ومجالس الكليات ٠٠٠ » •

ومؤدى هذين النصين أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى ــ لا تتهيأ لجميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين فى تلك الشهادة على انفرص المتاحة لهم ثلانتحاق بالتعليم الجامعى ، وقد تكفات المادة و من اللائحة المسار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية المامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول فى التعليم الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم فى امتحان تلك الشهادة الماسهادة ،

باعتبار أن هذا الامتحان يتم في اطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها البرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للانتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهي النتيجة المتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتيسة .

وحيث أنه يبين من النصوص التشريعية المطسون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو اصب بسبب اداء مهامها ، أو من كان هاملا لوسام ، واما أن يكون منطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب المسلاد أو الاقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين ه

لا كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها _ وايا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت التي تقريرها _ تستتبع أن يطل أغراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته المالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا

الاسس الموحدة التى تقررت لاجراء تلك السابقة ، ورغم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين فى التمتم بذلك الحسق ، الامر الذى يتعارض مع طبيعة التطيم العالى وأهمداغه ومتطلبات الدراسة غيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين فى درجات النجاح فى هذا التعليم ، والاخلال بعبداً فى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ١٨ ، ٠٠ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النصسوس التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبيئة بها فى الكليات والمعاهد العاليسة دون التقيد بمجمسوع الدرجات فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

الهسده الاسسجاب

مكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٩٧٣ من القرار بقانون رقسم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لغبباط القسوات المسلمة ، والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٤٧ و ٣٤٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المعدود ، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبسول أقراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ،

جلسة ١٦ نونييز سينة ١٩٨٥ م

برداسة المبيد المنتشار محيد على بليسغ رئيس المكهة وحضور السادة المستشار محيد على بليسغ وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومني امين عبد الجيد ورابح لمطفى جمعة وفوزى اسعد مرتس وواصل علاه الدين اعضاء وحضور المبيد المستشار / السيد عبد الحبيد عصاره المسسوض وحضور المبيد / لحبد على غضل اللسه احين السر

قاعسىدة رقيم (٣٣)

القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية دستورية (١)

۱ ــ دعسوى دستورية ــ هسكم ــ هجيسة ،

الدعاوى المستورية عينية بطبيعتها ــ الاحكام الصادرة فيها لها حجيــة مطلقة قبل الكافة وظنرم بها جميع سلطات الدولة ســـواء كانت قد انتهت الى عـــدم دستورية النمى المطعون فيه تم الى دستوريته ــ أساس ذلك :

۲ ــ دعسوى دستورية ــ المسلحة فيهسا :

الطعن بعدم دستوریة نص سبق للمصكهة الدستورية العایا أن قضت بعسدم دستوريته ـــ انضاء المسلحة ف الدعوى ــ أثره ـــ عدم قبول الدعوى .

١ ــ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجبويدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ١٨٥٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن

٧٨ ليسنة ٣ .

١٨٠ ٦٠ لسنة ٤ ، ٢٨ ، ١٣٢ لسنة ٥ .

« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٢٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة » — ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عيية توجه المخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت غيهاءوانما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس،وذلك لمعوم نصوص المدتين ١٨٥/١/١٥ من الدستور والمادة ٤٩/١من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية العليا دون غيرها الموانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالثالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطـلان ٠

لا كان ذلك وكان المستهدف من هده الدغرى هدو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المساله على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقت حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسسما قاطعا مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجـــر اءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بعد أن قضت محكمــة

طوان الجزئية بجاسة ه ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الماده ٢٣٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان مصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل الدنية وخمسة فى المائة فى المسائل الدنية المخالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخ المطالبة المقائية وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » •

وطلبت ادارة قضايا الحكومة رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجسلة وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليـوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعدى عليهم بأن يدفعوا اليها مبلغ ١٩٧٩ جنيه والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد • فقضت محكمة حلوان الجزئية بجلسة • ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية العليا للفصل فى مدى دستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؛ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى • ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايسو سنة ١٩٨٥ •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ـ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الي الكافة وتلترم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعبون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ . ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمــة المسار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

لا كان ذلك وكان السنهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة

أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعاً مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى •

حلسة ١٦ نوفهبر سسنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار محيد على بليسنغ رئيس المحكمة وحشور السادة المستشارين: مصطفى جبيل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومني المدين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين اعضساء وحضور المديد المستشار / المديد عبد المحيد عبساره المسسوض رحضور السيد / احد على نضل السه

قاعسدة رقسم (٣٤)

القضية رقم ٣٦ لسنة ٢ قضائية ((دستورية)) (١)

۱ ـ دعوی دستوریة ـ هـ حـ حجبـ قد الدعاوی الدستوریة عینیة بطبیعتها ـ الاحكام الصادرة فیها لها حجیـ مطلقة قبل الكافة بالترم بها جمع ساطات الدولة سـواء كانت قد التهت الی عدم دستوریة النص الطعون فیه آم الی دستوریته : اساس ذلك :

٢ ــ دــرى دستورية ــ الصــلحة فيها :

الثانن بعدم دستورية نص سبق المحكية الدستورية الطبا أن تضت بعسدم دستوريته ــ انتذاء الصاحة في الدعري ــ أثره ــ عدم قبول الدعوي .

١ _ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمـــة الدستورية العليا دون غيرهـا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعــاوى الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانــون المحكمـــة الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانــون المحكمـــة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميم سلطات الدولة والكافة » _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية _ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص انتشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذاالاساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائعة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستورينه وبالتاليسلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

٧ — لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعــوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد ســبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة ــ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه ــ القرار بقائما مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المسلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

الاجسيزاءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٤٢ نوفمبر سسنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بعير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليه الله ٠٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة وقدرت المحكمة أصدار المحكم فيها بجاسة اليسوم •

المحكيسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قــرار الاحالة وســائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعية كانت قد اقامت الدعوى رقم ؟؟ السنة ٨٠ كلى أسوان أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه لاقترائه بأخرى دون رضاها مما يعتبر أضرارا بها طبقا لمنص الفقرة الثانية من المــادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، ولذ تراءى

لمكمة أسوان الابتدائية للاهوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فدى دستوريته •

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ؟ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ؟٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحـوال الشخصية _ في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه _ لصدروه على خالاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور _ ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سينة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر ف الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكسام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة » ــ ومؤدى ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجيه مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعانوي التي صدرت غيها ، وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ؛ ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تترير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجب العطسلان •

نا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٧٩ المضلفة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بينه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بالمناه عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه حسما قاطعا مانعا من نظر آى طعن يثور من جديد بشأنه غان المصلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى •

جلسـة ۲۱ ديسـمبر سنة ۱۹۸۰ م

برياسة السيد المستشار محيد على بليسسغ رئيس المحكمة ومنير السادة المستشارين : مصطفى جبيل موسى ومبدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وواصل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عساره المفوض وحضور السيد / لحبد على غضل اللسه

قاعىسدة رقسم (٣٥)

القضية رقم ١١ لسنة } قضائية « بنستورية »

ا ــ دعوى دستورية ــ حكم ــ حجيه .

الدعارى الدستورية عينية جنبيمتها ... الاحكام الصادرة فيها لها حجيه مطلقة قبل الكافة ، ونلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص الملعون فيه أم الى دستوريته ... أساس فلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .

الطعن بعدم دستورية غص سبق للمحكمة الدستورية المليا أن قضت بعدم دستورينة ــ انتفاء الصاحة في الدعوى ــ انره ــ عدم قبول الدعوى .

١ — ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١٤/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ ملزمة لجميع سسلطات الدونة وللكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى وللكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية الملعون عليها بعيب دستورى تكون لها التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لحموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من غانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطارن •

٧ ــ لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ سبق الهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المسلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى و المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى

الاجـــرادات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ اسسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا الاحكام القوانسين أرقام ١٩٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها وبنظرت الدعبوى على الوجسه المبين بمحضر الجلسة وقورت المحكمة اصدار المحكم فيها يجلسة اليسوم و

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم مالزام المدع عليهم الاربعة الاخبين متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٣٠/١٣٦٨٠ جنيه تعيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات المؤممة بمقتضى الفرارات بقوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ - ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٣٣ وببلسة ٣ نوغمبر سنة ١٩٨١ حضم المدعى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسسنة ١٩٩٤ بنعويض أصحاب أسسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا ، فصرحت له المحكمة برفع دعواه الدستورية فأقالم الدعى المائلة ،

وهيث أن حذه المحكمة سبق آن قضت بتاريسخ ٢ مارس سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية دستورية « بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أعوال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا » • ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسعية بتاريخ ٣٠ مارس سسنة ١٩٨٥ •

(م ١٧ - المحكمة النستورية)

وحيث أن المفترة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « متولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ••••• » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن ﴿ أَحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعمون عليها بعيب دستورى تكون لها هجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكالمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريمي الطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان ألرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة اندستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدوله وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسسما قلطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه . غأن المطحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن الدعى أقام دعـواه بعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه قبل صـدور الحكم في الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعـوى •

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمت الحكومة المصروغات وصلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسـة ۲۱ ديسبرر سـنة ۱۹۸۵ م

برياسة السبد المستشار مجمد على بليسغ ودفورى اسعد مرقس ومحمد كمال وحضور السادة المستشارين : رابع لطني جمعة وفوزى اسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار / المديد عبد الحبيد عبارة المستشار / المديد عبد الحبيد عبارة أحبد على غضل الله

قاعىسىدة رقسم (٣٦)

القضية رقم ١٨ لسفة ٦ قضائية ((دستورية))

 الحكية الدستورية العليا ـ طبيعة أحكامها وقراراتها .
 أحكام الحكية الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغي قابلة للطعن ـ اساس ذلك نص المادة ١٨ من قائسون الحكية .

- ١ المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة المطعن » قد جاعت بعموم نصها واطلاقه ب قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن غيها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فأن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة •
- ٢ لا محل لا يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القرائر بقانون المطعون عليه طبقا لا تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتى تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل

بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد انتباع الاجراءات القسورة لتحضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة المحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها _ كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها _ فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها •

الاحـــر أءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة يطلبان غيها اعادة النظر فى الحسكم الصادر منها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » والذى قضى بعدم قبول الدعوى ، والفصل فى موضوعها بالتصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ بشسأن بخض التدابير الخاصة بأمن الدولة •

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات المذائية والعطرية (المدعى عليها الثالثة) مذكرة طلبت هيها الحكم بعدم قبدول الدعدوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسلمر الاوراق _ تتحصل في أن الدعين كانا قد أثاما الدعوى رقم عه لسنة ٣ قضائية « دستورية » ابتغاء العكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشان بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وبجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم عبول الدعوى تأسيسا على أن صحيفتها جاعت قاصرة عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المادوى بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، فأقام المدعيان الدعوى المائلة يطلبان فيها اعادة النظر في هذا المحكم لاغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدى لمدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ٠

وحيث أن الدعيين يطلبان فى دعواهما الماثلة وعلى ما أنصحا به فى صحيفتهما أن تفصل المحكمة فى موضوع دعواهما رقدم به أسنة ٣ قضائية « دستورية » السابق الحكم بعدم قبولها على ما سلف بياته ، ولما كان مقتضى مطلبهما هذا هو المدول عن الحكم السابق ، الامر الذى تعتبر معه الدعوى الماثلة فى حقيقتها طمنا على ذلك الحكم ،

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية
"منيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن :

« أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطمن » قد جات _
بعموم نصها واطلاقه _ قاطمة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها
وعدم قابليتها للطمن غيها بأى طريق من طرق الطمن عادية كانت
أو غير عادية ، ومن ثم غان الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير
مقبولة ،

وحيث أنه لا معلى لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة الرخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتى تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحسالات أن تقضى بعسدم دستورية أي نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد أتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أهامها _ كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها _ فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعيين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعات المحاماه ٠

جلسة ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد الستشار محيد على بليسغ ومنير أمين عبد المجيد ورابسح ومنسر السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومنير أمين عبد المجيد ورابسح منفى جمعة وفوزى اسعد مرتضى والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين المسساء

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عمارة. المنسوض وحضور السيد / أحيد على فضل اللسه 'مين السـر

قاعبدة رقيم (٣٧)

القضية رقم ٥٠ اسنة ٦ قضائيـة « يستورية »

 ١ ـ دعوى دستورية ــ اوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رغمها وبجيماد رغمها تتعلق بالنظام العام ــ مخالفات هذه الأوضاع ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى.
 الطويق الذي رسمه المشرع ارغم الدعوى المستورية وفقا المقرة (ب)

السروع الذي رصحة استري مرحة السوي المستورب وقت مسرد بن المدد المنها الذي تصده محكمة المؤسوم بعيث الموضوع بعيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ها جن جقوجات الدعوى الدرستوربة ، وهي اوضاع احرائية جوهرية جن المنظلم المسلم .

۲ ــ دعوى دستورية ــ الجماد المقرر ارفعهــا .

جيماد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدسستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر جيمادا حتجب! يقبد محكمة الموضوع والخصوم على حد سسواء .

۱ : ۲ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خلال الاجل الذى ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بمياد رفعها - تتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به الشرع مصلحة علمة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالى غان ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كصد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، غان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي ميعاد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برغع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،

الاجـــر أءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعية صيحفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركزى المصرى والبنوك المعتارية المخاصة برفع سعر الفائدة على القروض المفنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو اقتصادية ٠

وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

معد الاطلاع على الأوراق والداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٩٥٨ السنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك العقارى المرى طالبة الحكم ببطلان قرار البنك برفع سعر الفائدة من ٥ر٦/ الى

رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • فقضت المحكمة برفض رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • فقضت المحكمة برفض الدعوى استنادا الى ما دفع به البنك العقارى المحرى من أن البنك المركزى المصرى هو الذى يحدد سعر الفائدة على القروض طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرف ، فطعنت المدعة في هذا المحكم بالاستثناف رقم ١٣٥٥ اسنة المحرى المصرى وقرارات البنك المقارى المصرى برفع سعر الفائدة، وبجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الماسة ٢ فيراير سنة ١٩٨٣ للطعن بعدم الدستورية فاقامت المدعى حواها المائلة ٠

وحيث أن البنك العقارى المصرى ــ المدعى عليه الثانى ــ قــد دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعية قد رفعتها بعد ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للبند (ب) من الملاة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التسالى :

.....(1)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى المعد أعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وهيث أن مؤدى هذا النص ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن المشرع رسم طريقــا لرفــع الدعوى الدســــتورية

التي أتماح للخصوم واشرتها وربسط بينه وبين الميعماد الدذي حدده ارفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعـــوى الدستورية ، غلا ترغع الا بعــد ابـــداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رنعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية _ سسواء ما اتصل منها بطريقة رنمع الدعوى الدستورية أو بميعاد رنعها ــ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان ميماد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعـوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي ميعاد . تعين على الخصوم أن يلتزموا برغع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبــولة •

لا كان ذلك ، وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قررت بتـــاريخ ه نوفمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعية برفع الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع محيفة الدعــوى المائلة الا في ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد ميعــاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، فان دعواها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا ، ممــا يتعين معه الحكم بعدم قبولهــا .

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزمت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين حنيها مقابل أتعاب المحاماة.

جلسة ۲۱ ديسمبر ستة ۱۹۸۵ م

برياسة المديد المستشار محيد على بليسغ ومهدوح مصطفى حسن ومنسي وحشور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومهدوح مصطفى حسن ومنسي عبد المجيد ورابح لطفى جبيمه وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضساء وحضور السيد المستشار / المديد عبد الحبيد عبساره المستد / أحمد على غضل اللسه وحضور المديد / أحمد على غضل اللسه

قاعسسدة رقسم (۲۸)

القضية رقم ه لسنة ٣ قضائيـة « دستورية »

١ ــ دعوى دستورية ــ الصلحـة فيها

يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر الصلحة فيها ، ومناط هذه المسلحة ان يكون ثبة ارتباط بينها وبين الصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون بن شار الحكم في المسالة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طارات في دعموى الموضوع .

۲ ــ دعوی دستوریة ــ حــکم ــ حجیــة

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام الصادرة فيها لها هجية مطلقــة قبل الكافة وتلتزم بها جميع ساخات الدولة سواء كانت قد انفهت الى عسدم دستورية النص الماعون فيه أم الى دستوريته : أساس ذلك .

٢ ـ دعوى دســتورية ـ المحلحة فيهـا .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكهة الدستورية العليا أن قضت بعــدم دستوريته انتفاء المسلحة في الدعوى ــ آثره ــ عدم قبول الدعوى .

١ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة غيها ، ومناظ هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في المسئورية أن يؤثر غيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وأن يكون من طلبات في دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل في مدى دستورية أمتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٧٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات الدعى في الدعوى الديون الدعى في الدعوى الديون المديون المحوي الديون المدنى في الدعوى الديون المدنى المدنى المدنى المدنى الديون المدنى الم

الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشار اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعنق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، غان مصلحة المستأنف فى المفصل فى مدى دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٣٣٣ من القانون المدنى تكون منتغية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها ،

٢ ـ ان الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانيين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام المسادرة من الحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » مومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجة المخصومة فيها الى النصوص التشريعة المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي الطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها. هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى

قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميسع المعيوب وأوجه البطالان •

٣ ــ لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصــل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النس المساد اليه على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقــة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المطحة فى الدعوى المثلة برمتهاا تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها،

الاجـــراءات

بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية مدنى استئناف بنى سويف مأمورية المنيا ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٣٣ الى ٣٣٣ من القانون المدنى و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت غيها الحسكم بعدم قبسول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة وقررت الحكمة اصدار الحسكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم ٠

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقسائع بعلى ما يبين من قرار الاحسالة وسسائر الاوراق بتحصل فى أن المستأنف كان قد أقام الاستئناف رقم ٢٧ لسنة ١٦ قضائية بنى سويف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٩٥٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه بواقع ٤/، ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، فقضت محكمة استثناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٣٦ الى ٣٣٣ من القانون المدنى ٠

وحيث أنه من المقرر _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _
أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط
هذه المسلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة في
الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية
أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وأذ كان المستهدف
من الدعوى الدستورية المائلة _ التي تحركت بطريق الاحالة من محكمه
الموضوع _ هو الفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص
عليها في المواد من ٢٢٦ الى ٣٣٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات
المدعى في الدعوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحسكم
بالفوائد المقانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المستنى
على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه في المواد الاخرى المشأر
اليها في قرار الاحالة ، والتي لا تتعلق بطلبات المدعى في الدعوى
الميها في قرار الاحالة ، والتي لا تتعلق بطلبات المدعى في الدعوى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدنى تكون منتفيــة ويتعين بالتالى الحكم بعدم قَبُولَ الدَّعوى بالنسبة لها ٠

وحيث انه بانسبه للطعن بعدم دستورية المادة ٢٦٦ من المقانون المدنى ، غان المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؟ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ، والتي تنص على انه ه أذا كان مصل الالترام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بان يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد قدرها أربعه في المائه في السيائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل المدنية وخمسة القضائية أن لم يصدد الاتفاق أو أنعرف التصارى تاريخ آخر السريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا المحكم في الموريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ كما قضت المادة ١٨٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا المادت ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجة المضومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وأنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة ، وتلترم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتلترم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتلترم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتلترم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه

الأحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطان ،

لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى ، وقد سسبق لهذه المحكمة آن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشان دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه ، غأن المحلحة فى الدعوى المائلة برمتها تكون منتفية . وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

لهنة الاسباب

خكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

حلسة ٢١ ديسببر بسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محيد على بلهسيغ وثيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : مصطلى جبيل مرسى ومجدوح مصطلى حسن ومنير أبين عبد المجيد ورابح لمطلى جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين عصصاء وحضوو السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المسادر / احبد على غضل اللب

قاعبسدة رقسم (۲۹)

القضية رقم ٧٤ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

- ۱ حدى دستورية حكم حجية .
 الدعاوى الاستورية عينية بطبيعتها الاحكام الصادرة نبها لها حجية حطلقة قبل الكلفة وتلازم بها بججع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النعى المطمون فيه أم الى دستوريته أساس فلك .
- ۲ ـ دعوی دستوریة ـ الصلحة فیهــا .
 الطمن بعدم دستوریة نمی سبق للبحکه الدستوریة العلیا ان قضت بعسدم دستوریته _ انتفاء الصلحة فی الدعوی ـ اثره ـ عدم قبول الدعوی ب
- ٦ الرقابة التضائية على دستورية القرائين واللوائع ــ هدغها وسبيلها .
 هدغها صون الدستور القائم وتلكيد احترامه وحمايته من الخروج على أهكامه ،
 وسبيلها التحقق من الترام سلطة التشريع بما يورده الدستور من ضوابط وقيود .
- إ ــ المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ حقورها . يبين من صيغة المهارة الأغرة من المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها ــ أن المشرع أنى بقيد على سلطة التشريع قوامه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاد الى جبادىء الشريعة الاسلامية لاستجاد الاحكام المنظمة للمجتمع جنها .
- ٥ ـ جبادىء الشريعة الاسلامية ـ سلطة التشريع . سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ المبل بتعديل المبارة الاخية من الملاة من الاستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ اصبحت بقيدة فيها نسنه من تشريعات مستحداء او معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ براعاة أن تكون هذه التشريعات منطقة مع جبادىء الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط التي تقرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية .

الزام المشرع باتفاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المسسدر الرئيس للتشريسيع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الأسزام يعيث اذا انطوى اى منها علي ما يتعارض مع مبادى، الشريعة الاسسلامية يكون قد وقع في حومة المفاقسسة الدستورية . ٦ ــ الشرع الدستورى ــ مبادىء الشريعة الاسلامية .

لو اراد الشرع الدستورى جمل جبادىء الشريعة الاسلاجية من بين القواعدد الدرجة في الدستور على وجه المتحديد ، او قصد أن يجرى أعبال علك المسادىء بواسطة المحاكم التي تتولى نطبيق التشريعات دون ما حاجة الى افراغها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة اللاجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه التمي على لملك صراحسية .

٧ _ سلطة التشريع _ جادىء الشريعة الاسلامية .

الزام المشرع باتخالا ببادىء الشريعة الاسسلاجية المصدر الرئيسي لما يضعه من شريعات بعد التاريخ الذى غرض فيه هذا الالزام لا يعنى اعفاء المشرع من تبعــة الإبقاء على المشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلاجية ، وإنها يلقى على عائقه من المناهية السياسية مسئولية المبادرة الى نتقية نصوص هذه المشريعات من أية مخالفة للببادىء سالفة الملاكر تحقيقا الاسسساق بينها وبين المشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعسدم الفسروح علهـسا .

٨ ــ المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ــ شريعة اســـالمية .

المادة ٢٢٧ من القانون الدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ المُشار البه ــ التمي عليها بمخالفـــة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع الشريعة الاسلامية في غير محله .

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٥٠٠ ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٥٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » الدعاوى الدستورية أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريمية المطمون عليها بعيب دستورى – تكون لها حجية التشريمية المطمون عليها بعيب دستورى – تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت

الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالنالى سلامته من جميع العيدوب وأوجه البطلان .

- ٢ ــ لا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب المحكم بعدم دستورية المادة
 ٢٣٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض
 الدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها
 هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص
 حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن
 المصلحة فى الدعوى المائلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون
 منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .
- ٣ _ أن الرقابة القضائية على دستررية انقوانين واللوائح _ المنوطه بالمحكمة الدستورية العليا _ تستعدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من الترام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فأنه يتعين _ عند الفصل فيما يثار في شأن هـذه التشريعات من مطاعن تستعدف نقض قرينة الدستورية _ أستظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالف تلك التشريعات لها .
- إلى الله الثانية من المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على نصو ما سلف أن المسرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة ـ وهى بصدد وضع التشريعات _ بالالتجاء ألى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٨ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم المشرع بالالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية عمم الزامه بعدم صريحا فأن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصيل الى الاحكام الشريعة الاسلامية تمكن المشرعة من المحادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرعة من المحادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرعة الله الله المحكام الشريعة الاسلامية تمكن المشرعة من المحادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرعة من المحادر الاجتهادية في المشرعة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة دى.»

- و _ أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ _ أصبحت مقيدة غيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة التشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسسلامية وبحيث لا تخرج _ في الوقت ذاته _ عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها _ مع ذلك القيد الستورية النطق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ،
- ٦ الزام الشرع باتضاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المحدر الرئيسي المتشريع على ما سك بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الالزام

بحيث اذا انطوى أى منها على ه، يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع في المستقبل يذالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعدادة النظر في القوانين القائمة قبسل العمل بدسستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » • واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة ســـنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضي الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقـــات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جمودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمــة و العلم ٧ — أن أعمال المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها — على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يشتب عليه من اعتباره مخالفا الذى فرض غيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالــزام على تلك انتشريعات لا يعني اعفاء المشرعمن تبعة الابقاء على التشريعات السابقة — رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة التي تنقية نصوص هذه المتشريعات من آية مخالفة للمبادىء سالفة الذكر ، تحقيقا للاتســــاق بينها وبين التشريعات اللاكفة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المســـادىء الشريعات اللاكفة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المســـــــادىء وعدم الخروج عليهــــا وحدم الخروج عليهــــا و

٨ ـ وال كان مبنى الطعن مطالعة للمادة ٢٧٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الغوائد التى أجازت تاك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعاً طبقا لبادىء الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ والمتضمن الزام المشرع بعدم مظالفة مبادىء الشريعة الاسلامية ــ لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٧٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ الشار اليه ، ومن ثم ، فأن النعى عليها ، وحالتها هذه ــ بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية ــ يكون في مذا الشق منها .

الاجسراءات

بتاريسخ ٨ مارس سنة ١٩٨٢ أودعت الدعيسة صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة المحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدسى ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيسها الحكم برغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، وقسررت المحكم أمدار الحكم غيها بجلسة ١٦ نوغمبر سنة ١٩٨٥ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليسوم ٠

العكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى عليهم من الثالث الى الاخير كانوا قد استصدروا حكما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى بالزام الشركة المدعية بأن تدفس لهم مبلغ ٥٨٨ر٥٧٧٠ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية و وتأيد هذا الحكم استئنافيا فى القضية رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٣ ق استئناف الاسكندرية و فاستشكلت الشركة المدعية فى التنفيذ بالنسبة لمتجمد الفسوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٩٧٣ لسنة ١٨ ت الاسكندرية ودعمت بعدم دستورية الملتين ٢٢٦ و ٧٣٧ من القانون المدنى و وبجلسة ١٧ ديسسمبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية للشركة المدعية باقامة الدعوى الدستورية غاقامت المدعوى الدستورية غاقامت المدعوة المدعون الدستورية غاقامت المدعون المستورية غاقامت المدعون الدستورية غاقامت المدعون المدعون الدستورية غاقامت المدعون المدعون الدستورية غاقامت المدعون ا

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؛ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التي تنص على أنه « اذا كان محل الالترام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا المحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايوسية سينة ١٩٨٥ ،

وهيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقيابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية • • • مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافـــة وتلترم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعمــوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من العستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ألو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانسون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المسلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسولها .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى قد استوفت أوضاعها القانونيــة •

وحيث أن المدعية تنعى على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى أنها اذ تقضى بجواز الاتفاق على اقتضاء غوائد سواء أكان ذلك فى مقايل تأخير الوغاء أم فى أية حالة أخرى تشترط غيها الغوائد تكون قد انطوت على مخالفة لمبادىء الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » • وذلك باعتبار أن تلك الغوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى من الربا المتفق على تحريمه أخذا بقوله تعالى «وأحل الله البيع وحرم الربا» •

وحيث أن القانون الدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ف ١٦ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ينص فى المادة ٢٢٧ منه محل الطعن على أنه (١) يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوغاء أم فى أية حالة أخرى تشترط غيها الفوائد ، على ألا يزيد

هذا السعر على سبعة فى المائة ، فاذا اتفقا على فوائد نريد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة فى المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر • (٢) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة » •

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادى، الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادى، الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدستير المصرية المتعاقبة ابتدا، من دستور سنة ١٩٣٢ وحتى دستور سنة ١٩٣٢ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المناوطة بالمحكمة الدستورية العليا – تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من الترم سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غأنه يتعين – عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية – استظهار هذه الظوابط والقيود وتحديدها وذلك التعرف على مدى مظافة تلك التشريعات لها .

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور ــ بعد تعديلها على نحو ما سلف ــ أن المشرع الدستورى

أتى بقيد على السلطة المنتصة بالتشريع قواهه الزام هذه السلطة وهى بصدد وضع التشريعات _ بالالتجاء الى مبددىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنبة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يوليه سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنبة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس هناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بعيت فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غداذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، غأن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمسة والتى لا تخالف الاصسول والمادىء العامة الشريعة عندو و المادىء العامة الشريعة عدده » •

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ ـ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه انشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج فى الوقت ذاته ـ عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد الممارسة التشريعية، في التى يتحدد بها ـ مع ذلك القيد المستحدث ـ النطاق الذى تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المغالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، غلا يتأتى انفاذ حكم الالــزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجاسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى والمق عليه المجلس من انه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاستلامية مصدر رئيسي للتسريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لمتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهذا يعنى عدم جواز اصدار أي تشريع في الستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة اعادةالنظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية • « واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضى الاناة والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فان تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات ، كـل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فان تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القران والسينة وألحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ١٠٠٠٠ »

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المسرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المسدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض غيه حدا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مظالما للدستور اذا لم يلتزم بذلك المتيد ، الا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى أعفاء المشرع من تبعه الابقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وأنما يلقى على عاتقة من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أيه مخالفة للمبادىء سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجدوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم . وله كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التى أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادىء الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة نثانية من الدستور المصدر الرئيسي المتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضي هذه المادة بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادىء الشريعة الاسلامية لا يتأتي أعماله بالنسبة المتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم ينحقها أي تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، غان النعي عليها ، وحالتها هذه ب بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية بيكون في غير مطه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها .

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة:

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من المقانون المدنى •

ثانيا: برغض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٧ من القانسون المدنى و وبمصادره الكفالة وألزمت المدعيسة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المحاماه و

جاسة ۲۱ ديسمبر سنة ۱۹۸۵ م

قاعـــدة رقـم (٠٠)

القضية رقم ١٥ لسنة ٧ قضائيـة ((دستورية))

- ٢ ـ دعوى دستورية ـ قبولها ـ يشترط لذلك توافر المسلحة فيها ـ مناط ذلك :
- ٢ ــ هن شخصى ــ النزول عنه ــ اعتباره عبلا قانونيا يتم بالارادة النفردة وينتج انره
 في اســـقاط الحق .
 - ٣ ـ دعوى دستورية ـ المسلحة فيهــا .

الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفوائد القانونية المسورية الفوائد ... المسورية الدعى عن طلب الفوائد ... التماء المسلحة في الدعوى الدستورية .

1) ٣ ، ٣ — أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباطبينهاوبين المصلحة القائمة فى الدستورية الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعصوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دسستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، اقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه — باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه — لا كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عصلا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسسقاطه ، غانه قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسسقاطه ، غانه

يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدني الخاصة بالفسوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية •

الاجسسراء!ت

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القنسون المدنى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برآيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسسة وقررت الحكم فيها بجلسسة اليوم •

المحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولــة •

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قدرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ٧٩٧٥ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدى اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والمغوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد • مقضت محكمة شدمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ بالنسبة لطلب المفوائد

باحانة الارراق الى المعكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنسي •

وحيث أن المدعى قرر بجلسة ١٩ مايد و سنة ١٩٨٥ - أثناء تحصير الدعوى أمام هيئة المفوضين - بتنازله عن طلب الفوائد. القانونية ٠

وحيث أنه من المقرر ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها • ومناط داك أن يكون ثمـة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعـوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع • واذ كان المستهدف من المدعوى الدستورية الماثلة ـ التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع ـ هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٦٦ من القانـون الدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه ـ لما كان ذلك ، وكان المنول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه، المعصل فى مدى دستورية المدة ٢٣٦ من القانونية انتفاء مصلحته فى المقصل فى مدى دستورية المدة ٢٣٦ من القانون الدنى الخاصـة بالمقوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية والمقانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية والمقانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية والموائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية والموسوعية والموسوعية والموسوعية والموسوع الموسوعية والموسوع الموسوع الموسوع الموسوع المؤلوك القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموشوعية والموسوع الموسوع المؤلوك ال

لما كان ما تقدم فأنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى و

الهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبسول الدعسوى .

جلسة } يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مسطئى جبيسال مرسى ومني أبين عبد الجبيسد وحسور السادة المستشارين : مسدوح مصطفى حسن ومني أبين عبد الجبيسد ورابع لطفى جمعة وغوزى اسعد مرقس ومحبد كبال محفوظ والدكتور عوضيجبدالم اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المسوس وحضور السيد / أحبد على قضل اللسه وحضور السيد / أحبد على قضل اللسه

قاعسدة رقسم (١١)

القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

۱ ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ هجیـــة .

الدملوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية طلقسة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواد كانت قد انتهت الى مسدم دستورية النص المطعون فيه لم الى دستوريته . اساس ذلك .

٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلمة فيها ــ فيولها و

الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية العليا أن تقت بهــدم دستوريته ، انتفاء الصلحة في الدعوى ــ آثره ــ عدم قبول الدعوى .

١ ــ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتــولى المحكمــة الدســتورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » • كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريد الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر؛ بالقانون رقم ٨٤ لســنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وللكافة » الدعاوى الدستورية وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام المصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى

⁽۱) اسدرت المحكمة بذات الجلسة احكاما في الدعاوى ارتام ۱۰۷ ، ۱۰۸ ، ۱۱۱ اسنة ٦ ق دستورية ، وبجلسة اول نبراير سنة ١٩٨٩ حكما في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ٦ ق دستورية وقد تضينت هذه الإحكام نفس المسدان المذكورين .

بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخمسومة غيها الى النمسوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعساوي الدستورية التي صحدرت فيه وانما ينصرف هدا الأنسر الى الكافسة وتلتزم بها جميسيع مسلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والماد قه٤/١ من قانون المحكمة الشار اليه، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها الحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص عَتلعي هوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان • ٢ _ لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية البينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك غيما تضمنته من قبول أغراد الفئات البينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعدلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له هجية مطلقة حسمت المصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها فى ذلك النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنها ، فأن المملحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم تبولها •

الأجسراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق بعد أن قضت محكمة القضاء الادارئ

فى ٢٧ مليو ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستورية الملدة ٧٧ من اللائعة المتنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من المفقرة الثالثة من المادة ١٣٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن شروط الخدمة والترقيه لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٧ ، ٣٤٧ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار المبطس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء الماملين بوزارة التعليم العالى وقرارلت المجلس الاعلى للجامعات بنسان قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقيد بالمجموع وقدمت ادارة تفضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض وقدمسوى ٠

ويحد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسـة وقررت المعكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليــوم

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر، كان قد أقام الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية المعلوم جامعة القاهرة غيما تضمنه من عدم قبولها بأهدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفى الموضوع بالمساء هذا القرار ، وكذلك الماء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات، واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات اتصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٩٥٩ من القرار بقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيه لمضاط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٧ - ١٤٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى وقرارات المجلس الأعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والمهات النائية بالكليات ، استفادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فقات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق من تقرير استثناء لبعض فقات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالية ، يشسكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٠٤ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية النصوص المسار اليها ،

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٩٧٥ من القرار بقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط المخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الأولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٧٤ ، ٣٧٠ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الأعلى للجامعات بشأن أبناء العالمين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المحدود وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أغراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شسهادة الثانوية العامة او ما يعاد لها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يولية ١٩٨٥ ،

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ووه مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكاف وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشأر اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الدكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفساده ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها فى ذلك

النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، فأن الصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى •

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستثمار مصطفى جميل مرمهي

وحشور السادة المستشارين : مبدوح مسطقى حسن ومنع امين عبد المجبد ورابع المنتساء المستشار المبد مبدوم أور وواصل علاء الدين المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المبد المبدر السيد / أحبد على نقشل اللسه امين السير المبدر السيد / أحبد على نقشل اللسه

قاعسدة رقسم (۲۶)

القضية رقم ٢١ لسنة ٦ القضائيك « دستورية » (١)

- ١١ ــ دعوى دستورية ــ حكم ــ حجيــة . الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الإحكـام الصــادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة سواه كانت قد أنتهت الى عدم دستورية النص المطعون فهه أم الى دستوريته . أساس ذلك :
- ۲ دعوى دستوریة المسلحة فیها قبولها .
 الطعن بعــدم دستوریة نص ســبق للمحكمة الدستوریة الملیا أن قضت بعــدم دستریته) انتفاء المسلحة في الدعوى أثره عدم قبول الدعــوى .
- أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتجلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة الاستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية فى الحاوى الدستورية ٥٠٠ » ونصت الصادرة من المحكمة الدستورية فى الدستورية ٥٠٠ » ونصت

المادة ١/٤٩ من قاندون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقسم 18 لسسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة »٠ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلترم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض المدعوى على هذا الاساس ، وذلك أعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

٣ لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو النصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٣ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الاشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بحدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة _ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه _ حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن الملحة قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن الملحة قيدول الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قيدول الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قيدول الدعوى الماثلة المحدم قيدول الدعوى الماثلة المحدم المحد

الاجسىراءات

بتاريخ ٢١ غبراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٩ يناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من التانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها » •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعــوى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار المحكم لهيها بجلسة اليوم •

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ السنة ١٩٨٣ كلى دسوق أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الدكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه لاقترانه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضاغة بالقرار بقانون رقم ٤٤ أسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاجوال الشخصية ، واذ

تراءى لحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المسار اليه لمخالفته للمادة الثانية من الدستور، فقد قضت بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية الترار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الإحوال الشخصية – في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المعون عليه – لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور – ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ مايسو ١٩٨٥ ٠

وحيث أن المفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدشتورية » ، ونصت المادة ١/٩٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدشتورية ٠٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ـ وهى بطبيعتها دعاوى عينيه توجه المصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصر فرا الاثر الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام الديات الى عدم دستورية النص التشريعي المطمون فيه أم الى قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطمون فيه أم الى دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دربية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دربية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك المعرور المدون الدعوى على هذا الاساس ، وذلك المدور المدور الدعوى على هذا الاساس ، وذلك المدور الدعوى على هذا الاساس ، وذلك المدور التحريق و المدور المدور المدور المدور المدور المدور الدعوى على هذا الاساس ، وذلك المدور الدعور الدعور الدور الدعور ا

المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دمستورية القوانسين التى المتحت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شهاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذه والى تقوير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ،

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ اسسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ اسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعسدم دستورية القرار بقانون المسار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانسون من نصوص ومن بينها النس المطعون عليه — حسما قاطعا عانما من نظر أي طعن يثور من جسديد بشأنه ، غأن المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالسي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

لهندة الاستباب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعسوى ٠

جلسة ٤ ينهاير سهنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار بحيد على بليغ رئيس الحكمة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جديل مرسى ومبدوح بصطفى حسن ومنسياء أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه ومجيد كمال محفوظ وشريف براهم نور أعضساء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عمساره ألمضوض وحضور السيد / احمد على غضل اللبه أحين السسو

قاعسدة رقسم (٤٣)

القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية « بستورية » (١)

ا .. دعسوى دسستورية .. حكم ... هجيسة المسادرة فيها لها هجية مطلقة الدعارى الدستورية هيئية بطبيعتها ، الإحكام المسادرة فيها لها هجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها هجيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عسدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته ، اساس ذلك :

۲ ـ دعوی دسنوریة ـ الصلحة فیها ـ قبولها .
 الطعن بعدم دستوریة نص سبق للمحکمة الدستوریة العلیا ان قضت بعدم دستوریته ، انتفاء المبلحة فی الدعوی ـ اثره ـ عدم قبول الدعوی .

آ بن المقترة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن «تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائيسة على دستورية القوائين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ١٠٠ ونصت المادة ١/٤٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحسكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وللكلفة » سالمستورية ١٩٧٠ على أن « أحسكام المحكمة في الدعاوى ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية سلموصة غيها الى النصوص وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص

⁽۱) اسدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوي رقم د لسبنة ٧ ق ، وبجلسة اول غبراير سنة ١٩٨٦ اصدرت احكاما في الدعايى ارقام ٢ ٢٠ ٢٠ ٨ ٢٠ ١٨٨ أحسنة ٧ ق ، وبجلسة ٢١ يونية سسنة ١٩٨٦ حكما في الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٧ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكامنفس المداين المذكورين .

التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجيبة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين 1/0 من الدستور والمادة 1/2 من قانسون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان ٠

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق الهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيابه ، وكان قضاؤها هـذا له حجية مطلقة حسمت المحصومة بشـأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعـدم قبولها .

الاجـــراءات

بنازيخ ٢٦ نوغمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤١ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سسنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى التي تنص على أنه « اذا كان

مصل الالنزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر الدين فى الوغاء به ، كان ملزما بان يدغم للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخا المالبة المضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا أخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت غيها الحكم معدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد — فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٧٦ من القافون المدنى ٠

وحيثان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ ف الدعوى رقم ٢٠ اسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من انقانون المدنى ، ونشر هذا الحكم فى الجريمة المرسية المرادية المرادة الم

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠٠ » ، كما قضت الددة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصمادر بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ مازمـة لجميع سلطات الدولة وللكافــة » ومؤدى ذلك أن الاحكسام الصادرة في الدعساوي الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخمسومة فيها الي النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها . وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سسواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالمي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطـــلان •

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هـذه الدعوى هو الفصـل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سـبق لهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بمدم دستورية النص المشار اليه

على ما سلف بيانه عوكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعاً مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهدده الاستباب

دكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى .

إ م ٢٠ _ المحكمة الدستورية)

هلسة اول فبراير سينة ١٩٨٦ م

برياسة السيد المستشار محبد على بليسسغ ويُوس الحكية ويُوس الحكية وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومتسي أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة ومحبد كمال محفوظ وشريف برهام نور أعضاء وحضور السيد المستشار / المديد عبد الحبيد عماره المنتسار / الحبد على غضل الله أمين السسر وحضور السيد / أحبد على غضل الله

قاعبُدة رقيم (}})

القضية رقم ٧٧ لسنة ٦ القضائية ﴿ دستورية ﴾

١ ــ دعوى دستورية ــ الصلحة غبهـا .

يشقرط نقبول الدعوى الدستورية توافر الصلحة فيها ، ومناط نلك أن يكون ثهة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون بن شأن الحكم في المسالة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دعوى الموضوع . ٣ ــ حق شـخصم ــ الكزول عنــه .

اعتباره عملا قانونيا يتم بالزرادة المنفردة وينتسج أثره في اسقاط الحق .

۱ — أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وان يكون من شأن الحكم فى السألة الدستورية ان يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل و مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ السنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهى النصوص التى تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما أغصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه ،

لا كان ذلك. وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا
 يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى أسقالها ، وبالتالى ، فأنه

يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم فى المفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكنة المها نلك للطلبات إذ لم يعد ذلك لازمة للفصل فى الدعوى الموضوعية •

الاجسسر أءات

بتاريخ 14 أغسطس سنة 19۸٤ ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم 1948 لسنة ٣٧ قضائية ، بعد ان قضئت محكمة التضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المسادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحادة ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئه المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسسة وقررت المحكمة لصدار المحكم فيها بجاسة اليوم •

المكمسة

حيث أن الوقائس على ما يبين من قرار الاحالة وسلم الاوراق سنتحصل فى أن الدعين بصفاتهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بلسفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقامة مؤتت اعمالا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون نقامة مؤتت اعمالا المقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون

المعاماة والذي يطعن المدعون بعدم دستوريته ، وبفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين الى أن يقضى فى كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين و والمقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، والحكم فى الموضوع بالغاء القرار المذكور ، وبالزام الحكومة بأن تدفع لسهم بصفاتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج فى صندوق البقابة و واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الماسة من المادة ٦٩٨٠ باصدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها للمادة ٥٦ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستوريتها ٥

وحيث أن المدعى الأول بصفته نقيبا للمحامين • وممثلا للنقابة، قرر أمام حيثة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته فى الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستوريتها •

وحيث أنه من المقرر _ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة _
انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط
ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعوى
الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر
غيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من
الدعوى الدستورية الماثلة _ التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة
الموضوع _ هو الفصل فى مدى دستورية المواد الثانية والثالثة
والفقرة الثانية من المادة الراابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة
من المقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار تقانون المحاماة ، وهى
النصوص التى تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما

أفصح عنه قرار الاهسالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيسانه .

لا كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات الدعى بها عملا قانونه يتم بالارادة المنفردة ، وينتج أثره فى اسقاطها ، وبالتالى ، فسانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم فى الفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية ،

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهده الامستاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلســة اول فبراير سـنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليسغ ومنوح السند ومشار ومشارين : مصنفى جبيل مرسى ومنوح السندي ومشار والمستشارين : مصنفى جبيل مرسى ومنوح المستشار والمستشار / السيد عبد الصيد عبداره المستشار / السيد عبد الصيد عبداره المساروس ومضور السيد / تحمد على غضل اللب

قاعسدة رقسم (٥٧)

القضية رقم ١١٦ لسنة ؟ القضائية « دستورية »

۱ ـ دعوی دستوریة ـ حکم ـ حجیــة .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكسام المسادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت تد انتهت الى عدم دستورية التمى المطمون فيه ام الى دستورية ، اساس ذلك : ٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلمة فيها ــ قبولها .

. دعوى يستوريت _ المستحد عيه _ جوم . الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن نفست بعدم دستوريته ، انتفاء المسلحة في الدعوى _ اثر 0 _ عدم قبول الدعوى .

أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن: « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن: « تنشر فى الجسريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية دمن المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان: « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ ملزمة اجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ـ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه فى الدعاوى الدستورية ـ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطسون عليها بعيب على الخصومة في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سسواء هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سسواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى

المطعون غيسه أم الى دستوريته ورغض الدعسوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المسادين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسسار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بهسا المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نقاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان وستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان و

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصيل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشانه ، غان المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ٣١ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقـم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ لبعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشـات التى الت ملكيتها الى الدولة وفقا الاحكام القوانين أرقـام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ و ١١٨ و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة هذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

المتمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالـة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء عليه من أسهمهم فى « شركة فرغلى للاقطان والاعمـال المالية » المؤممة وفقا لأحكـام القانون رقم ٣٨ لسـنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى وضع حـدا أقصى للتعويض • فقضت محكمـة القضاء الادارى بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار مقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ •

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا الأحكام القوانين أرقام ١٩١٧ و ١٩٨ و ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا أجماليا ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٨٥ ه

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمـة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجــريدة الرســمية الاحكــام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية •••• ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون له حجية مطلقـة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورهض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى الهتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شـــاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه ، أو الىتقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الغصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة ونقا لاحكام القوانسين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سسبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر آى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبـول الدعوى •

جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محبد على بليغ ويدوح بصدائي هسن وبنسر وحضور السادة المستشارين : مصدائي جبيل مرسى وبندوح بصدائي هسن وبنسر البين عبد المجيد ورابح لطني جبعة وشريف برعام نور والدكتور دونس محبد المر اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحديد عبساره المستشار / السيد عبد الحديد عبساره أحيد على غضل الله

قاعسدة رقسم (٦٦)

القضية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية ((دستورية))

- الكية المخاصة ... نرع الماكية ... التام ... الم ادرة المامة أو الخاصة .
 حظرت الدساتي نزع الملكية الخاصة الا للبنعة المامة ومقابل تعويض .
 نس الدستور القائم على حظر التاميم الا لاعتبارات الصالح المام وبقانون ومقابل تعدويض .
- حظر الدستور المسادرة المامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المسادرة الخاصسة الا بمكم قفسائي .
- ٢ المسادرة المساحة المادة ٣٦ من الدستور .
 المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦ اذ نصت على أيلوله ملكحة الادوية الى المؤسسة المسرية العامة اللادوية بدون رقسابل تكون قد خسالات المستور .
- ا ـ أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعسدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافره على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، مظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ ودستور سنة ١٩٧٠ ، والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ١٩٠ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ١٩٠ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ١٩٠٠ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ١٩٠٠ من دستور

الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى (المادة ٣٦) •

٣ — المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات — التى يتم تصنعيها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة — الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستازمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٣ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها .

الاجسسراءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ بشنان تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها ٠

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة والشركة المدعى عليها الثالثة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ؛ يناير سسنة ١٩٨٦ ، وفي هذه الماسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق _ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالعاء قرار الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والــــزام المدعــى عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قسولا بأنه كان قد سبجل تلك المستحضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها فى الصيدلية الملوكة له المي أن استولت عليها المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستحضرات الطبية وعهدت الى احدى شركاتها ــ المدعى عليهــا الثالثة ... بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقهم ١٣ السنة ١٩٦٤ الذي حظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية مع ايلولة ملكسية هذه الادوية والمستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المسار اليها _ واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من المقرار بقانون سالف السان _ والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والمستحضرات الى المؤسسة المسار اليها بدون مقابل - لما بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور فقد قضت بجلسة ٢٠ ابريل سسنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذه المادة •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشان تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقسد الاتجار فيها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو

تركب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص السابق منحها بذلك » قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكيسة الادوية والمستحضرات المشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العامسة للادوية والكنماويات والمستنزمات الطبية بدون مقابل » • وقد أفصحت المذكرة الايضاهية نهذا القرار بقانون عن دواعي اصداره بقولها « تقدوم بعض الصيدليات بتحضير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت اسماء تجاربة أو بقصد الاتجار فيها بنفس الشكل الذى تنتج به فى المسانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيدلية من حيث التحضير على تجهيز الادوية المركبة بموجب تذاكر الأطباء وأن يقتصر بيعها على عملائها دون طرحها في السوق العام • وعلى الرغم من أن قانون مز اولةمهنة الصيدلية يسمح بهذأ الاجراء ألا أنه أصبح اجراء شاذا بعد صدور القوانين التي مطمت قطاع الدواء (قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء ــ قوانين يوليو التي آلت بمقتضاها مصانع الدواء لملكية الشعب بالكامل أو جزئياً قانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ ألذى نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشعب وألغى تراخيص ٥٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب) وبعد أن صار قطأع الدواء بالكامل (غيما عدا الصيدليات) ملكا للقطاع العام يديره ويشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب • لهذا أصبح من الضروري الغاء التراخيص المنوحة للصيدليات بتحضير ادوية أو مستحضرات تحت اسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية المعامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ٠٠٠ » .

وحيث أن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم الساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردها ، وذلك

باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزه على الانطلاق والتقدم، فضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا المقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٢ من دستور سنة ١٩٥٨ كما المالت المالت العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المسادرة المالمة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المادرة الخاصة الا بحكم تضائى (المادة ٣١) ٠

لا كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم السنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستازمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحسكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطمون عليها انما جاءت تطبيقا للمادة ١٤ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلية والتي تجيز لوزير الصحة ابناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الادوية ان يصدر قرارات بحظر التداول لاى مادة أو مستحضر صيدلي يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دغاتسر يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دغاتسر لاصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأى تعويض ، ذلك أن لاحتابها الحق في الرجوع على الوزارة بأى تعويض ، ذلك أن للذكرة الامضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وأن كانت قد اشارت

انى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بهدف تحقيق اقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدد صناعة الدواء بوجه عام الا أنها المصحت من ناحية آخرى عن حقيقة الدافع لاصدار هذا القانون وهو الرغبة فى قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص الصانع الصغيرة ، فضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة العامة للادوية – وليس شطب هذا التجيل – ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة الدعى عليها فى هذا الشيان ه

وحيث آنه على مقتضى ما تقدم ، مأن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات للتي يتم تصنيعها بالمسيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة المحة للى المؤسسة المصرية المامة للادوية والكيماويات والمستزمات الطبية بدون مقابل : تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التي تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها و

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها ٠

جلسة ٣ مايسو سسنة ١٩٨٦ م

برناسة السيد المستشار محبد على بليغ وينيس المحكمة ومضور السلامة المستشاريين : مصود حبدى عبد العزيز ومبدوح مسطنى حسن وتوزى اسعد مرتس ومحبد كبال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء وحضور السيد المستشار السيد عبد المبيد عباره المهوض وحضور السيد / أحبد على غضل الله

قاعسدة رقسم (٧٧)

القضية رقم ١ لسنة ٤ القضائيـة ((دستورية))

- ١ ـ دعوى دستوريه ـ أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وببيعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، مخالفيسة هذه الاوضاع ـ أثره ـ عدم قبول الدعوى الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفترة ب) من المادة ٢٩ من قانون الحكمة ، والمعاد المصدد لرفعها الذي تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ـ يهسي أوضاع جوهرية من النظام المام .
- ۲ ـ دعوی دستوریة ـ الیماد القرر ارفعها .
 حیماد الثلاثة آشهر الذی فرضه الشرع کحد اقصی ارفع الدعوی الدستوریة
 طبقا انس الفقرة (ب) من المادة ۲۹ من قانون المحکمة بعتبر حیمادا حتیا یقید
 ححکمة الموضوع والخصوم علی حد سسسواء .
- ۱٬ ۲ أن مؤدى نص المادة ٢٠/ب من قانون المحكمة الدستورية التى العليا أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى المعلمة المضوم مباشرتها ، وربط بينه وبين المعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفسع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعسوى الدستورية أو بميعاد رفعها نتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في المتائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها، ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها،

وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فأن ميعاد الثلاثة أشسهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم آن بلتزموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

الاجسراءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعسوى اودعت هبئة المفوضين تقريرا برايها .

نظرت الدعوى على الوجــة المبين بمحضر الجلســة وقررت المحكمة أصدار الحكم غيها بجلسة اليــوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمدالة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أتاما الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما المقارات الملوكة لهما والفاء تصرف الحراسة العامة فيها بالبيع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١

بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة . وقيدت الدعوى برقم الا المداهدة المنة المداهدة المنتقب المنتقب

وحيث أن الفقرة « ب » من المسادة ٢٩ من قانون المسكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المسكمة الرقابة القضائية على دستورية القسوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) •••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص المتصائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المسكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لن آشار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المسكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن الم سكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فصدل بذلك على أنه أعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ نتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى المتقاضى تعيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذي

حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضة المشرع على نصو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبسولة .

وحيث أنه لما كان المدعيان قد ابديا الدفع — بعدم دستوريه القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناتسئة عن تصفية الحراسة — امام محكمة الديم بجلسة ٢٣ نوغمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهما المحكمة برغع الدعوى الدستورية وحددت لدلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ ، غان الدعوى تكون قد رفعت بعد أنقضاء الاجسال المصدد لرفعها خلاله ومن نم يعين الحكم بعدم قبولها •

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المعروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٣ مايسو سينة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محبد على يليغ رئيس الحكبة وحضور السادة المستشارين تمحبود حيدى عبد العزيز ومبدوح مصطفى حسن ابع لحلنى جبعه وفوزى أسعد مرقس وشريته برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء وحضور المديد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المؤمن وحضور المديد / احبد على غضل الله أمين السر

قاعسدة رقسم (٤٨)

القضية رقم ١٣٩ لسنة } القضائية « دستورية »

- ا ـ ترك الخصومة ـ المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .
 طلب الدعى ترك الخصومة وموافقة الدعى عليه على هذا الترك ــ انجابة الدعى الى طلبه عبلا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات
- ٢ ــ طلب التدخل الانضمامى ــ الخصومة الاصلية .
 الخصومة في طلب التنخص الانضمامى تابعــة للخصومة الاصلية ــ نرك الخصومة في الدعوى يستتبع انقضاء طلب التحفل الانضمامى .
- ١ الدعية قررت ترك الخصومة فى الدعوى ووافق الدعى عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات .
- ٢ ــ لما كانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فمان أثبات ترك الخصومة فى همذه الدعوى ــ على ما أنتهت اليه المحكمة ــ يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل المسار اليه .

الاجسراءات

بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها •

ونظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجلسة . وقررت الحكم فيها بجلسة اليوم .

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة

حيث أن المدعية قررت نترك الخصومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب : ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات •

وحيث أنه عن طلب غوزى حسين على الجمل عبول تدخله منضما المدعية في طلباتها ، غانه لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان أثبات ترك الخصومة في هـذه الدعوى _ على ما أنتهت اليه المحكمة _ يستتبع بطريق الازوم انقضاء طلب التدخل المشار اليه •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة باثبات ترك المدعية الخصومة والزمتها المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٧ مايسو سسنة ١٩٨٦ م

ورثاسة السيد المستشار / محبد على بليسسغ رئيس المحكة وهضون السيادة المستشارين/مبدوح مصطلى حسن وبنير أبين عبد المبيد ورابع لطنى أعشاء دمعه وفوزى اسعد مرقس ومحبد كبال محفوظ وواصل علاء الدين أعشاء وحضور السيد المستشار الدكتور / أحبد محبد المحلنى أمين السر وحضور السيد / أحبد على غضل الله أمين السر

قاعسدة رقسم (٤٩)

القضية رقم ه لسنة ه قضائية « يستورية » (١)

- ا ــ سلطة تغينية ــ تشريع ــ الاصل ان السلطة التنفينية لا تنهلى التشريع ــ استثقاء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخيل في خالات اللازمة لتنفيذ القوانين .
 خطاق الاعمال التشريعية ــ مثال ذلك ــ اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٢ ــ لوائح تثنيثية ــ الجهات التى تختص باصدار اللوائح التثنيثية ــ حـدها
 الدستور في المادة ١٤٤ منه على ســـبيل الحصر .
- ٢ أوالح تفطية _ تمين القانون جهسة معينة لامسدار اللوائح التنفيلية _ استقلالها دون غيرها باصدارها .
- ا ـ لواقع تشيئية ـ القانون رقسم ٩) لسنة ١٩٧٧ في شان تأجير وبيع الاماكن وتفقيم الملاقة بين الخرجر والسناجر ـ الفقرة الثانية من مادته الاولسي ــ مؤداها ـ أن وزير الاسكان والتمبير هو المفتص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها ـ أثر ذلك قرار محافظ النيا رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر بوصفه لاتحة تنفيلية لها ـ عدم دستوريته لصدوره من سلطة غير مختصة باصدداره .
- الفرائح تفيفية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شان نقسل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى الفقرة الثانية من مادته الاولى تحديلها الاختصاص باصدار اللوائح التثنيفية والذي سبق أن عدن القائسون من له الحق في ممارسته عدم دستوريتها اساس ذلك .
- ٣ حكم محلى اختصاصات ادارية الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانسون نظام الحكم المحلى بالمقانون بنقام الحكم المحلى المسادر بالقرار بقانون رقم ٢٠ أسنة ١٩٧٩ المعلى بالمقانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٨١ القصد منها أن يباشر المعافظون بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق المامة التابعة لهم السلطات والاختصاصات المسادرة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتحدى ذلك الى الأفتصاص باصدار اللوائح التنفيلية التى تكون القوانين قد عهددت بها الى الوزراء .

١ ـ ان الاصل ان السلطة التنفيدية لا تتولى التشريع ، وأنما يقوم

⁽۱) أصدرت المحكسة بذات الجلسة حسكها مهاثلا في الدعسوى الدستورية رقم ٣٧ لسنة ٥ ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها . غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعلون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية » ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القلوائين •

٢ — تنص المادة ١٤٤ من الدستور على ان « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوضغيره في اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى : والا وقع عمله اللائحى مغالفا لنص اللادة المشار اليها .

س متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة
 لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها

١٤ ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٨١ حدد فى بعض نصوصه الاحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى المحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها

مناوي الماسكم الماي وومه المناه النص واعالا المحكم اللغة ١٩٤٨ من الدستور باطي ما تقدم بسانه سايكون وزير الاسكان والتعمير هو المفتض دون غيره باصدار القرارات المنفذة المفترة المفانية من المفتف دون غيره باصدار القرارات السنة ١٩٧٧ المسار اليه ويكون قرار مخافظ المنيا رقم ١٥٩ المسنة ١٩٨٧ بوصفه الائحة تنفيذية لهذا القانون و المناه ١٩٨١ بوصفه الائحة تنفيذية لهذا القانون و المناه ١٩٨١ المسنة ١٩٨١ على جميع القرى الواقعة مد نطاق المفانون وقم ١٩٤ السنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة مخافظة المنيا و قد صندر مشوبا بعيب دسستورى المادوره من سلطة غير مختصة بناصداره بالمخالفة الحكم المادة على محتصة بناصداره بالمخالفة الحكم المادة عدستورية » و دستورية » و دستورية » و دستورية » و

و لا كان أختصاص وزير الاسكان في أصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقيم وي لسنة ١٩٧٧ المسار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه بيستند الي اللادة ١٤٤٤ من الدستور على نصو ما سلف بيانه ، ومن ثيم ، فان قرار رئيس الجمهورية وقيم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٦ إذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وإن عين القانون من إه الحق في موارسته يكون قد خالف المادة عن المادة الأولى منه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقيم وي المادة الأعلى من السنة ١٩٨٨ في شأن تأمير وبيع الاماكن و وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المحدل بالقانون رقيم ١٩٨١ المنة ١٩٨١ من المناقد المعدل بالقانون رقيم ١٩٨١ المناقد والمستأجر المحدل بالقانون رقيم ١٩٨١

١ عَمْ أَن قانونَ الحكم المطلَّى الضمادر بالقرار بقانسون رقم ٣٠

لسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاء وحدات ادارية تتولى معارسة السلطات واالاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العامسة الواقعة في دائرتها نقسلا اليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المفتلفة ، وقصد المسرع بنص المادة ٢/٧٧ المشار اليها أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة التابعة لهم بالسلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك الاختصاصات باصدار اللوائح المتنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت باسالي الوزراء به والتي يتسم لها مدلول عسارة السلطات والاختصاصات المتنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليهاء

الاجسراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت محكمة النيا الابتدائية بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٧ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٨٣ لسنة ١٩٨٨ بمد نطاق سريان بعض أحكام القانون رقم ١٣٨١ لسنة ١٩٨٨ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العالاقة بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا ،

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت نيها المكم برغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليّوم ،

المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وهيث أن الوقسائع ــ على ما يبين من غرار الاحسالة وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقــم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الثمقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الحسابية لانتهاء عقد الايجار المبرم بينهما ، واذ قضي له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ . فقد طعن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قسرار رئيس الجمهـورية رقم ٢٧٦ اسسنة ١٩٨٦ فى شسأن نقسل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، واذ تراءى لمحكمة المنيا الابتدائية عدم دستورية هذين القرارين ، غقد قررت بجلسة ٣١ أكتوبر سينة ١٩٨٢ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الاول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى : واذ كان قسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسمنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الى

المحافظين ، بما نص عليه فى الفقرة الثانية من مادته الاولى من أستبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما وردت فى القوانين واللوائح المعمول بها فى المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فان قسرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٨٣ لسنة ١٩٨٢ المسادر استنادا اليه يكونان قد عدلا من حكم المقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور التى تقضى بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريسع •

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع . وانما يقوم أختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخـل في نطـاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على « أن يمسدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في أصدارها . وبجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص . أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك أو من يعينه القانون الصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى ، والا وقع عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ الشار اليها ، كما أنه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينة القانون دون غيره باصدارها ٠

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيسم

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقسم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والنعمير ، ومن بينها ما نصت عليه لفقرة النانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المصلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى • • • وطبقا لهذا لنص . واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور _ على ما نقدم بيانه ـ يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غميره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رهم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ألمشار اليه ، ويكون قرار معافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطاق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة فى دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمذائفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ٠

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شان نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى بعد أن نص فى الفقرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنقل الى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ؛ الاختصاصات التى تباشرها وزارة الاسكان وفقا القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها المجالات الآتية :...٠٠٠أجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ...٠٠٠ نص فى الفقرة الثانية منها ... المطعون عليها ... على أن « ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة » ، ومؤدى هذا الاستبدال ... وفى نطاق الدعدى

المطروحة ــ نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ف شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ المنيا ، لما كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نصو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، غان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستورى الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من المقانون رقم ٤٩ اسسنة ١٩٧٧ فى شـــأن تأجير وبيع الاماكن . وتنظيم العلاقة بين المؤجــر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا ينال مها تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ من أن « يتولى المحافظ ــ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون ــ جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهسزة والمرافق المحليسة » ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقسلا اليها من الحكومة

المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المندة ١/٢٧ المشار اليها أن يياشر المحافظون ب بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة التابعة لهم ب السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائي التنفيذية ، والتي يتسع لها مداول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٧٧) المشار اليها •

لهنذه الاستباب

مكمت المكمة:

أولا: بعدم دستورية قرار معافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ ٠

ثانيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى غيما تضمنته من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المحدل بالقانون رقم ١٩٨١ ه

جلسبة ١٦ يونيية سنة ١٨٨١ م

برئاسة السيد السنشار محمد على بليسغ والمعرب والمستشار محمد على بليسغ والمريز والمحرج مسلم المحمد والمريز والمحرج مسلم المستشارين والمحرد المراجع الملي جمعه وفوزى اسمد مرتص والدكتور بحمد ابراهيم أبد المينين عبد الجود ورابع لملني جمعه وفوزى اسمد مرتص والدكتور بحمد الراهيم أبد المنين

وحضور السيد السنثمار المبيد عبد المحيد عملاه المبيد أبين السير وحضور السيد / أحجد على ففسال اللسه أبين السير

قاعسدة رقسم (٥٠)

القضيتان رقما ١٣٩ و. بيدًا البنالة هو قضائية ﴿ يستورية ﴾ (١)

- ١ تشريع غرورة رقابة تضائية رخصة التشريع إلاستثنائية المنصوص
 عليها في المادة ١٤٧ من الدستور الشروط اللازمة لمارستها خضوعها الرضاية المحكية المستورية التأثينا .
- ٧ ـ تشريع ـ قرار بقانون ـ ضرورة ـ القرار بقانــون رقم ١٤١ لمســنة ١٩٨١ بتصفية الاوضــاع الفاشنة مِن فرض الجراسة ـ الاســياب التي دعتــالى الاسراع بأصداره في غيبة مجلس الشعب ـ صدوره من رئيس المديورية غير محاول حسدود تسلطته العقديرية .
- حق اللكية صون اللكية الخاصة ويدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء
 وق الحدود وبالقيود التي أوردها الدستور بيان ذلك .
- عن المكية تنظيم تشريعي أم يقصد الشارع النسبتوري أن يجعل من
 حق المكية بط يجميا بيشم على المنظهم الشريعي الذي يقضيه المسالح
 العام أساس ذلك المادة ٢٧ من الدسمتور .
- لا _ أموال ت استردادها _ بيع جلك الله _ "قدم رد يعض الأمحوال والمتكات عينا الى اصحابها على النحص الذي تصحيحكيه المادة المثلثية بن المقرار بقانون رقم 131 لسنة 191 _ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعدد القررة في القانون المحدن ليبع جلك الفصي .
- ٢ ـ تعويض ــ أموال ــ عدم ردها عينــا الى أصحابها طبقا للهادة الثانيــة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ــ شرط صحة من الناحية الدسستورية ــ وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقبيتها الحقيقيــة .
- ٧ ــ تعويض ــ جلكية ــ المتعويض الذى قررته المادة الثانيسة من القرار بقــانون
 رقم ١٤١١ لسنة ١٩٨١ عن الامــوال والمبتكات النى استثنيت من قاعدة الــرد
 المينى ــ يتحدد الى حد بياعد بينه وبين قبينها الحقيقية أثر ذلك ــ عــدم
 دســـنوربة المادة الملكورة . نطــاق عدم الدسنورية .

⁽۱) استدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مسائلا في الدعسوى الدستوربة رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق .

- ٨ ــ محكمة القيم ــ محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ياصدار
 قانون حماية القيم من العيب ــ تمتير جهة قضاء انشلت كمحكمة دائمــة
 لتباشر ما نبط بهــا من اختصاصــات أساس ذلك م
- ٩ جحكية القيم القاض الطبيعى جحكية القيم الشكلة وفقاللقانوروروم والسنة 144. - تعتبر القاضى الطبيعى في جفهوم المادة ١٨ من الدستهر بالنسسية للجفازهات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة 1441. .
- . قرار بفانون ججساله التشريعي المادة ١٤٧ من الدسستور القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها - نتفاول بالتنظيم كل ما يتفاوله القائسون --أسساس الملك .
- ١ ــ المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور أن الدستور وأن جعساً لرئيس الجمهورية أختصاصا في أصدار فرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية 4 منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا الله فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تتهيأ خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواحهتها متداسر لا تحتمل التأخير الي حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها . واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا _ وعلى ما جرى به قضاؤها _ تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض . القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في القرارها او علاج أثارها •
- ٢. ــ البين من الاعمال التحضيزية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
 (م ٢٪ ــ الحكمة الناسعورية)

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشعة عن غرض الحراسسة أن الاستباب التي دعت الى الاسراع باستداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قرارات فسرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقسم ١٦٢ لست ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارىء باطلة ومعدومة الاثر قانوناء وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، أن نترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخيل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فأن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبق للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعى على ذلك القرار بقانون ممالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه •

سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم السنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيدود التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة القدومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجمل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائمةا فى سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها

للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا للقانون (الادة ٩ من دستور سنة ٩٢٣ ودستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٨) وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعريض ٠

عسيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه المسالح عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه المسالح العام غنص الدستور القائم في المادة ٣٣ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنعية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام ،

ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمتلكات عينا الى أصحابها
على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون
المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة
فى القانون المدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد
تلك الاموال والمتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على
أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام
الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في
الدولة ويبرر الالتجاء الى المتنفيذ بطريق التعويض بدلا من
التنفيذ العينى •

ان الشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه
 انتظيما لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما

تقدم ، الا أن صحة هذا المحكم من الناهية الدستورية رهينة بما تمليه الجادى، الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابيل تعويض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للاموال والمعتلكات التى تناولها التنظيم أن يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهيى فى الدعوى المائلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر مديلا عنه .

التعويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والمتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العينى ينحدر الى حد بباعد ببنه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمتلكات والتى زادت على ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر الضاعا مضاعاة الامر الذى يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالى يكون هذا النص غيما قضى به من اقرار ببع تلك الاموال والمتلكات بعير رضاء ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمفالفة لحمكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ما الاموال والمتلكات التى أشارت اليها من قاعدة الرد المينى مقابل التعويض الذي حددته ومقابل التعويض الذي حددته ومقابل التعويض الذي حددته و

٨ ــ ان محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ٥٥ اســـنة ١٩٨٠
 باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشقت كمحكمة دائمة لتباشر ما نبط بها من اختصاصات جددتها المادة

٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل فى دعاوى غرض الحراسة على أموال الانسخاص الطبيعيين والانسسخاص الاعتبارية فى الاحوال التى حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها فى هذا القانون وطبقا للاجراءا تالمنصوص عليها فى المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتى كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضى من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن فى أحكامها وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن فى أحكامها وسماع أقوال

ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اد عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد نتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر مغذه المنازعات الى القاضى الطبيعى فى مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذى يحق لكل مواطن الالتجاء اليه فى هذا الشائ ، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

١٠ أنه وان كانت المادة ١٩٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من

الدسنور على ما سبق بيانه : وكانت القرارات بقوانين التى تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فخلك الموضوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون وسنه تحديد الهيئات القضائية والمحتصاصاتها ويكسون النعى على المادة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير اسساس متعينا رفضه ،

الاجسىراءات

بتاريخ ٢٤ ستبمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفتى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم اصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٣) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم برخض الدعموى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار الحكم هيمما بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة · حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية ·

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وســائر

الاوراق ــ تتحصل فى أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الدعى عليهم الاربعة الاغيرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٨/٨/٨ الصادر اليه من مورث الدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة ظمن ممتلكات البائع وتصرفت فيه الحراسة بالبيع فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ • فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٩ بطلبات المدعى غاستأنف المدعى عليهما الثانى والخامس هذا الحكم بالاستثنافين رقمى ١٥٧ و ٢٢٧ لسنة ٣٥ ومدنى اسكندرية غير أن محكمة الاستثنافين الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعويان برقم ١٤٠ سسنة ٢ قيم حيث الدعويان برقم ١٤٠ رضت محكمة القيم المدار بقانون المسار اليه وبجلسة ٢٤ ليوليو سنة ١٤٨٥ رضصت محكمة القيم المدعى برفع دعواه الدستورية يوليو سنة ١٩٨٩ رضصت محكمة القيم المدعى برفع دعواه الدستورية خلال شهرين ، فأقام الدعويين الماثاتين ٠

وحيث ان المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة المدار الشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التغويض التشريعي المخول له ولعدم توافر الحالة التي تسوغ سرعة اصداره في غيبة مجلس الشعب ، كما ينعى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الأموال والمتلكات التي خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل الممل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقضي به المادتان ٣٤ و ٣٣ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وحظر المساهرة المخاصة بغير حكم قضائي كما ينعى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور ه

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على أنه « اذا حدث في عيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتفاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأشر رجعي ما كان لها من قوة المجلس زال بأشر رجعي ما كان لها من قوة المجلس العرب المجلس المدردة في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجب نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجب

وهيث أن الستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن همل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاسستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا الله فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافسر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حبن انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فأن رقابة المحكمة الدستورية العليا _ وعلى ما جرى به قضاؤها _ تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الآخرى التي حددتها المادة ١٤٧ . ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها .

وحيث أنه لما كان البين من الاعمال التخضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قرارات غرض الحراسية على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، باطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ؛ أن ترد عينا لهؤلاء الاشــخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرات بذلك معلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والمتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم غان رئيس الجمهورية أذ أصدر القرار بقانون الطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاور حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور . ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨١ المطعون فيه بعد أن نصت على أن « تعتبر كأن لم تكن الأولمر المسادرة بفرض الحراسة على الاشتخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا إلى أحكام القانون ١٩٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن طالة الطوارى، وتتم أز الله الأثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون ٥٠٠٠٠ » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم في هذا الشأن من اعتبار تلك الأوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها غاقدة لسندها في أمر يتضمن اعتداء على اللكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وعمليتها مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعمل المادي المعدوم الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعمل المادي المعدوم

الاثر قانونا • جاءت المسادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمى لحكم المادة الاولى ولازمه القانوني فنصت فى صدرها على أن « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير غرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » • غير ان المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والمعتلكات لظروف قدرها وحاصلها أن جانبا من هذه الاموال بعضها عقارات كأنت قد بيعت من الحراسة العامة لشترين حسنى النية وبعضها أراضي زراعية تم توزيعها على صغار الزارعين وربطت عليها اقساط تمليك وسلمت اليهم فعلا يهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشسأت لهم بذلك اوضساع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفة الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك مالم يكن قد تم بيمها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار ةانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض المراسة او ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت المى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة واو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة العيئة العامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، هفي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجة الآتى :

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشـلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليـــا •
- (ب) بالنسبة للمقارات الاغرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيسع •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت بسه •

(د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف •

(ه) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا البنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧/ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٤ المسار اليه حتى تمام السداد ٠

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على اقساط لدة لا تجاوز ثلاث سلوات "

وقد جاء فى الذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه أنه « وليس ثمة ما يحول دون تدخل المسرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما ان هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق فى التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لاى من الحاجتين على حساب الاخرى و ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت على عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها (ومنها عقارات واراضى عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها (ومنها عقارات واراضى أراعية وأوراق مالية ومنشآت تجارية) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على الساس ١٢٠ مثل الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات فى سنة ١٩٦٥ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٦٩ ولا شك ان قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المسار اليها » •

وحيث ان الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها مند دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفى العدود وبالقيود التى اوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة

القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدسالتير لم تشمأ أن تجعل من مسون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا في سسبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبراعن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستورسنة ١٩٧١) وابا-الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستورى أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضية الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على ان « الملكية المفاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال ١١ ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مم الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان المشرع الحسق في تنظيمها على النصو الذي يراه محققا للصالح العسام •

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذى نصت عليه المائدة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعد وان يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المسرعبأن استردادتلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويبرر الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العينى على ما سلفه بيانه ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون علمه مقولها « من المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التى علمه مقولها « من المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التى

تغفى بالماء القرار الادارى أو التى تقرر انعدامه الاصل أن يتم عينا غاذا ما تعلق الامر بقرار غرض الحراسة غان مؤدى الغاء هذا القرار او تقرير انعدامه ان ترد عينا الى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموال • غاذا ما استحال التنفيذ العينى لما يترتب عليه من المساس بمراكز قانونية او حقوق للعير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه • أذا ما استحال التنفيذ العينى تمين أعمالا للمبادىء العامة فى القانون المدنى الالتجاء الى التنفيذ بمقابل ومؤداه تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار التنجة لاستحالة التنفيذ العينى » •

وحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعى المطعون عليه تنظيما لحق الملكية فى علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية بما تمليه المبادىء الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للاموال والمتلكات التى تناولها التنظيم ان يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهى فى الدعوى المائلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه ه

لا كان ذلك ، وكان التعويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والمتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العينى ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمتلكات والتى زادت للهم ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سلف الذكر للقرار بقانون سلف الذكر للقرار بقانون سلف الذكر للقرار بقانون سلف الذكر السالف بيانه كشرط لازم اسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناهية الدستورية وبالتالى يكون هذا النس غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والمتلكات بعير رضاء

ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانيسة من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه غيما نصت عليه من استثناء الاموال والمتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته •

وحيث أن المدعى ينعى على المادة السادسة من القرار بقسانون المطعون عليه أنها اذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيره بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التععويضات المنصوص عليها في المادة السابقة (المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون) ، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرأر من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب الرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون ٠٠٠ » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدنى وهو قاضيها الطبيعى ألَى قاضى آخر وعدلت فى أختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كلفة ، ولكل مواطن حق الااتجاء قاضية الطبيعي ٠٠٠٠ » وتنص الثانية على ان « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ٠٠٠٠٠ » و

وحيث أن محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة وائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوي غرض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والانسخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وغقا للضوابط المنصوص عليها فى هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المواد من ٧٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام ثلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء داع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحسكامها ، ومن ثم غان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتصديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية والعدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتبتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد أسلندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعي في مفهوم المادة ١٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء الله في هذا الشأن ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض. وحيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكــون تحديد العيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص الشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل مسا يتناوله القانون بعا في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائلة واختصاصاتها ويكون النمي على المادة السادسة المطعون عليَّها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رغضته ٠

لهنده الاسبياب

حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٢٩ نسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضومة اليها بعدم دستورية المادة المثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بعصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولمو بعقدود ابتدائية قبل المعل بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع النائسئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسنمت الى صعار الزارعين مملا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه المامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه المالات يعوضون عنها على الوجه الآتي :

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين متلا نضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا •
- (ب) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيم •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي سعت سه •
- (د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف •
- (م) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا المينود السابقة ربع استثمارى بواقع ٧/ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٤ لشار اليه حتى تمام السداد •

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لدة لا تجاوز ثلاث سسنوات •

ويرغض ما عدا قال من طلبات ، والزمت المحكومة المحروف الم ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المحلماة .

جلسة ٢١ يونيـة سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد السنشار محمد على بليسيغ رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمود حمدى عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن من المبن عبد الحدد ومحمد كبال محتوظ والدكت عن عرض حمد الله والدكت من حمد

ومنير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ والدكتسور عوش محمد المر والدكتسور محمد أعنسساه

وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المنسوض وحضور السيد / أحبد على غشل اللــه أمين السم

قاعسدة رقسم (٥١)

القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ((يستورية))

ا الاعمال السياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوان---ين والمارائج - الاستفقاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .

رخص الدستور ــ في المادة ١٥٢ منه ــ ارئيس الجمهورية أن يستفتى الله عب في المسائل الهامة التي تتصل بجصالح البلاد العليا .

لا بجوز أن يتخذ هذا الاستعتاء نريعة الى اهدار احكام الدستور أو مخالفتها . الموافقة الشحبية على مبادئء معيقة طرحت في الاستعتاء لا ترقى بهــذه المســـادئء الى مرتبة النصوص التسريعية المقتلة المتادئء من عيب مخالفة الدستور ــ نخضع هذه التصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكية من رقابة دستورية .

٢ ــ دستور ــ المادة الخامسة بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ،

الدستور تطلب في المادة الفاجسة منه تعدد الاحزاب ليقوم على أساسها المنظام السياسي في الدولة ، وكنل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لمها بما يستتبع ضمان حتى الانضمام اليها بشكل اعتداء على حسق كفله الدسستور .

٣ ـ دستور ـ المادة ٦٢ من الدستور ـ حق سـياسي .

الحقوق السياسية المتصوص عليها في المادة ٢٣ من الدستور من الحقـــوق المامة التي حرص الدستور على كفالتها وتوكين المواطنين من ممارستها ٨. لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم ومماليهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة. اهدار تلك المقوق بعد مخالفة لإحكام تلاستور .

الحرمان من الحقوق والانشطة السياسية ... دستور ... القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨. الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تحرم فل.... من المواطنين حرمانا مطلقا ومؤيدا من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية ومن مباشرة الحقوق والانشــطة السياسية كافة ... ينطوى ذلك على اهدار لاصل نقك المقوق ويشكل اعتداء عليها بالمفافـــة لمكم المدتين ه ١٢٠ من الدستور. (م ٣٣ ... المحكمة الدستورية)

م السلطة التقديرية للهشرع ب الرقابة القضائية على دستورية التشريعات ,
 الاصل في سلطة التشريع عند ننظيم الحقوق أنها سسططة تقديرية : والرقابة التضائية على دستورية التشريعات لا تبتد الى جلامية اصدارها ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نمى عليها الدستور سخضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المكبة بن رقابة دستورية .

١ — ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم اعمالا لنص المادة ١٥٦ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وهيث أن هذا الدنم مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا. » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة التأخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية . ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هــذا الاستفتاء ــ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه ــ ذربعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها () كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه البادىء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد بشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية • هذا فضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحق

غقة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور، والتى ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن شم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة » ويكون الدفع المبدى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ـ برمته _ على غير أساس متعينا رفضه •

- الدستور اذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالنزام الاحزاب جميعها ... سواء عند تكوينها أو فى مجال ممارستها لعملها ... بالمقومات والمبادىء الاساسية المجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو مالا يعنى اكثر من تقيد الاحرزاب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظلل الدستور ... بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحرب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالى فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .
- ٣ ــ ان المادة ٦٣ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه المخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان :
 « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقاً لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها

وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتمين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم غأن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور معثلة في المادة ٦٢ منه ٠

- ٤ ــ لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشــطة السياسية كافــة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا بما ينطوى على اهدار لاصل الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٢٣ من الدستوره
- وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة المدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالصدود والفوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فأن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغى الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كظها الدستور، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا عطلقا ومؤبغا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

الاجـــراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى ف ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشان حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى،

وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم الفتصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أقاما المدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرارين الصادرين من المدعى العام الاستراكى فى الثانى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقهما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوفد المصرى القديم وادارته و واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الماليا للفصل فى دستورية العليا للفصل فى دستورية العالمية الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الماليا

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواد ٥ ، ٥ ، ٤ ، ٤ ، ٢٢ ، ١٧٨ من الدسستور ٠

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعى المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم أعمالا لنص المادة ١٥٦ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تندسر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض السائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجـوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ــ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه ــ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادىء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاحراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك الماديءمن عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا فضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شهان يتعلق بحسق هئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور ، والتي ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفسة للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ـ برمته ـ على غير أساس متعينا رفضـ •

وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونيــة •

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى _ المطعون عليها _ تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى اغساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٧ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٣٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله غيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاه) •

ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو بكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للصنوب •

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب الشار اليها بالفقرة الاولى .

وييت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور » • وحيث أنه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه المادة ، أنها اذا قضت بحرمان غنة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٣ من الدستور ٠

وحيث أن المادة ٥ من الدستور ــ المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ تنص على أن « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور • وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذري في احدى ركائز النظام السياسي في الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقر اطبة تحالف قوى الشبعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنيــة ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيـــم الديموقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهدافه المرسومة » • وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحراب ، وذلك تعميقا للنظام الديموقراطي الذي أتقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الاولى من ان « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديموقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠٠٠ » وبما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادىء تحدد مفهوم الديموقراطية التي أرساها ، وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشمبية ــ وهي جوهر الديموقراطية ــ أو بكفالة المقوق والحريات العامة ــ وهي هدفها _ أو بالاشتراك في ممارسة السلطة _ وهي وسيلتها _ ، كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديموقراطية تقلوم اصلا على الحرية ، وانها تتطلب _ لضمان انفاذ محتواها _ تعددا حزبيا ، بل هى تحسم هلذا التعلد تضرورة لازمة لتكون الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لا كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، يجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها — سواء عند تكوينها أو فى مجال ممارستها لعملها — بالمقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور — بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، غان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع متما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالى غان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور ه

وحيث أن المادة ٢٣ من الدستور • التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام لقانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنيين من معارستها ، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم ومعليهم في ادارة دغة المحكم ورعاية مصالح الجماعة ؛ ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في معارسة تلك المحقوق ، وانعا جاوز ذلك الى اعتبار صناحته في الحياة العامة من طريق معارسته لها ، واجبسا وطنيا يتمين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها

بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فأن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة الاحكام الدستور ممثلة في المادة ٢٢ منه •

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشسأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا، مطلقا ومؤبدا كالمباشوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٢٢ من الدستور و

وحيث أنه لا يقدح في هذا النظر ، ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أي نشاط سياسي وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له أعمالا للتغويض الدستورى الذي تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدسستور عندما أحالتا تنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون ، دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها، سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم مأن تنظيم الشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية، منبغى ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم فئة من الواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك المقوق ، الامر الذى يمتم اخضاعه لا تتولاه هذه المكهة من رقابة دستورية • وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فأن عدم دستورية نص المفقرة الاولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريتها برمتها ،

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ٠

المتسم الشالئ

الاحكام المسادرة في دعاوى العنسازع

جلسـة ٧ ينـاير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور منحى عبد الصبور رئيس الحكمة ومضور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصلفي جبيل مرسى ومبدوح مسلفى حسن ومحيد عبد الخالق النادى ومنير ابين عبد المجيد وشريف برهام نور أعناء وحضور السيد المستشار الدكتور محيد ابراهيم أبو المينين المسوش وحضور السيد / أحدد على غضل الله

قاعسدة رقسم (١)

القضية رقم ه لسنة } القضيائية « تنازع »

- ۱ ــ تفارع اختصاص ــ الصفة في دعوى التفارع .
 یشترط فیمن برفع دعوى التفارع أن یکون من دوى الثمان ، اى کان طرفا في
 الفارعات الني حدث بشانها التفارع في الإختصاص .
- الوكالة ــ دعوى جنائية ــ دعــوى النتازع .
 ايداء الدفاع من جمام في دعوى جنائية يجعل وكالته متصورة على تلك الدعوى .
 دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها وإمراءاتها والمكم فيها وليست اجتداد لها .
- ٣ طلب التدفل الانضمامى ... قبــوله .
 الخصومة في طلب التدخل الانضمامى تابعة للخصومة الاصلية ... عدم قبــول الدعوى الاصلية يستتبع القضاء طلب التدخل الانضمامى .
- ١ ـ أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الاولى على آنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ٠٠٠ » ومؤدى هذا النص أنه ينبعى فيمن يرفع دعوى التنازع فى الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة فى رفع الدعوى، ولا تتوافير هذه المسفة الا اذا كان طرفا فى المنازعات او المضومات التى حدث بشأنها التنازع فى الاختصاص •
- ٧ ــ المدعى الاستاذ عبد الطيم حسن رمضان المفامى قد ذكر في مصيفة الدعوى وبمذكرة دغاعه أنه يرفعهمنظا عن تقسيسه ،

وهو لم يكن طرها في احدى القضيتين محل التنازع المدعى به، غأنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رمم طلب تعيين الجهة القضائية المختصة • أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رغع الدعوى الحالية ، كما آن حضوره مع هذا المتهم وأبداء دفاعه عنه في الجناية سالفة الذكر لا يغيد قيام ظك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على هذه الدعوى 4 ومن ثم غلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجناية الشار اليها الى رفعه دعوى التنازع فى الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتدادا لها ، ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه الدعى من أن وفاة المتهم الذكور لتنفيذ المحكم باعدامه لا تنتمي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدنى التي تنص على أنه « على أي وجه كان إنتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لإن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدا الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتى قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدغاع عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى المدعى في اثبات صفته ف رضم الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله فورا مه وله ولغيره النظام أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠ » اذ أن هذا النص

واضح الدلالة على أن تحكمه قاصر على رغم التظلم من الاعتداء أواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال 4 ولا يسرى بداهة على رغع طلب الفصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكتسر •

لا كان ما تقدم ، غأن المدعى لا تكون له صفة فى رغع المدعوى، ويتعين لذلك الحكم بعدم قب ولها .

تنه عن طلب التدخل الانضمامى ، فأنه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لانتفاء صفة الدعى فى رغمها ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخيل الانضمامى .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ نسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا وتحقيقات الجناية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المقوضين تقريرا أبدت غيه رأيها •

ونظرت الدعوى على النحو الجين بمحضر الجلسة حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلسة النيسوم م

المقسة

بعد الاطلاع على الاوراق • وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر (م) ٢ _ الحكمة الدستورية)

الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامى قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتساب المحكمة بتاريخ ٧٧ غبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها صفتة غيها بأنه وكيل عن الملازم أول خالد أحمد شوقى الاسلامبولي المتهم الاول في الجناية رقسم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا • وأن هذا المتهم وآخرين قد أحالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليسا حيث تمسك المتهم اثناء المحاكمة بعدم الختصاصها بنظر الجناية الشار البها غير أن المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليه ولم تتخل نيابة أمن الدولة عن الدعوى التي تباشر تحقيقيها ، واذ رأى المدعى ان ثمت تنازعا ايجابيا بين هاتين الجزتين حسول الاختصاص ، فقد أقام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقسد تاشر من المدعى على هامش صحيفة المدعوى بأنه يرفعها مالاصالة عن نفسه .

وحيث ان المدعى قدم بجلسة التحضير المنعقدة فى ٤ مايو سنة ١٩٨٢ طلبا بقبول تدخل الاشخاص المبينة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مايو سنة ١٩٨٢ منضمين له فى طلباته باعتبار أن فريقا منهم هم ورثه المتهمين الاربعة الاول فى الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم باتى المتهين الذين حكم عليهم فى تلك الجناية بالاشغال الشاقة . واستند فى طلبه الى أنه كان وكيلا عن المتهين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفاتهم وفقا للمادتين تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفاتهم وفقا للمادتين الاربعة الاول والثانى

محاميان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا فى طلب المتدخل و أما بالنسبة لباقى طالبى التدخله، غلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة لوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشعال الشاقة و

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة دغنت الدعوى بعدم قبولها لرغمه من غير ذى صقة تأسيسا على أن الدعى لم يكن متهما فى أى من القضيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، وبالتالى فليس من دوى الشأن الذين عنتهم الملدة ٣١ من قانون المحكمة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وكالته عن المسكرة خالد أحمد شوقى على ما جاء بصحيفة الدسيوى المنتلة .

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تغص فى فقرتها الاولى على أنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ٥٠٠ » ومؤدى هذا النص أنه ينبغى فيمن يرفع دعوى التنازع فى الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة فى رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصفة الا اذا كان طرفا فى المنازعات أو المخصومات التى حدث بشائها التنازع فى الاختصاص •

لا كان ذلك وكان الدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المجامى قد ذكر فى صحيفة الدعوى وبمذكرة دغاعه أنه يرغمها عن نفسه ، وهو لم يكن طرفا فى احدى القضيتين محل التنازع الدعى به ، غأنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رغم طلب تعيين الجهة القضائية المختصة ، أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول فى الجناية رقم ٧ لسنة المي أنه أمن دولة عسكرية عليا ، غأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في وقم الحالية ، كما أن حضور ومم هذا المتهم وابداء

دفاعه عنه في الجناية سالفة الذكر لا يغيد قيدام تلك الوكالة ، ذلك لأن ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وذالته مقصورة على هذه الدعوى ، ومن ثم غلا تمتد وكالمة المذعى كمحام في الجناية المشار اليها الى رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم غيها، وليست امتدادا لها • ولا يغير من ذلك . ما ذهب اليه المدعى من أن وفاه المتهم المذكور لتنفيذ الحكم باعدامه لا تنتمي به الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدنى التي تنص على أنه « على أي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لأن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدأ الوكيل فى تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تعام العمل محل الوكالة بأن يتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكاء وهو ما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازرع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمسال التحفظية التي يقتضيها الدغام عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى المدعى في اثبات صفته في رفع الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كلد من يقبض عليه أو يجتقل بأسباب القبض أو اعتقاله فورا ٠٠٠٠ وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجسراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠٠٠ » اذ أن هذا النص واضح الدلالة على أن حكمه قلصر على رفع التظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالتبض أو الاعتقال ، ولا يسرى بداحة على رفع طلب الفمل في التنازع في الاهتصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

لا كان ما تقدم ، غان المدعى لا تكون له صفة في وغم الدعوى ، ويتمين لذلك المحكم بعدم قب ولها ،

وحيث أنه عن طلب المتدخل الانضماسي ، غلنه متى كانت الدحوي

الاصلية غير مقبولة لانتقاء صفة الدعى، في رضعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بسعم تبسبول الدعوى •

جلسة ٧ يئساير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / نتحى عبد المسسبور رئيس الحكمة وحضور السادة الستشارين : مفيد على راغب بليغ ومصلفى جبيل مرسى ومدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابح لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ احمسساء وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين المسوض وحضور السيد / أحمد على غضاء الله أمن السسر

قاعسدة رقسم (٢)

القضية رقبم ٦ لسنة ؟ القضائية ﴿ تَنَازَع ﴾

ا _ شركات الاقتصاد المفتلط _ شركات القطاع العام _ منازعات العاملين بشركات القطاع العسام _ اختصاص . شركات الاقتصاد المفتلط من اشخاص القانون الخاص رغم مساهبة الشخص العسام في راسمالها . شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص _ علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص .

اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وتأختص بها جهة القضاء العادي .

١ - شركات الاقتصاد المفتاط من أشخاص القانون القاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعدد كذلك من أشخاص القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره عاملا وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمعى ونصرى الجيار في ١٦ نوغمبر سنة تعيين المدعى بمطحن لمعى ونصرى الجيار في ١٦ نوغمبر سنة المطاحن والمضارب والمخابز التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة الساهمة بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن الشار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمضارب والمضارب والمضارب والمضارب والمضارب والمنابز نفسها ، وبذلك مناشرة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقديه على الوجه المتقدم ، فان المنازعات المتعلقة بمنا يطالب به من فروق الاجر التأشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل فى الفتصاص محاكم مجلس الدولة له وانما تختص بها جهة المقضاء العادى صاحبة الولاية العامة ،

الاجسىراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المفتصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتى القضاء العادى والإدارى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على النحو المين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم •

الحكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى سوهاج بطلب الحسكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدى اليه مبلغ اثنى عشر ألفا ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من غروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٧٤ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ • وبتاريخ ٧ هايسو سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها الى

محكمة القض الادارى بمجلس الدولة استنادا الى أن المدى قد عين للعمل بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحافظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة للمطلعن والمضارب والمضايز رقم ٣٩٥ استة ١٩٦٤ المورخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وأن هذا القرار قد استوفى عناصر القرار الادارى لصدوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الاجر تعد نعيا على ذلك القرار لا يختص به القضاء العادى ، وأذ أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت برقم ٢١٥ لسنة ٢٩ الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت برقم ٢١٥ لسنة ٢٩ بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع محل التداعى ناشىء عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع موظفين عموميين ، وبالتالى يخرج عن اختصاص القضاء الادارى، ونظرا لتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل فى النزاع ونظرا لتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل فى النزاع فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظره،

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة الدعى _ كعامل أو موظف عام _ وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ دسمبر سنة ١٩٧١ ٠

وحيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى كان يدير مطحن والده محمد محمد خليل المنزلاوى بسوهاج حستى اذا ما تم تأميمة تأميما جزئيا بالمقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ اعتبارا من ٣ غبراير سنة ١٩٦٢ ، ظل يقوم بادارة ذلك المطحن منذ هذا التاريخ الى أن تسم تأميم المطحن تأميم كاملا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٣ بالقانون والمضارب والمخابز سالى كانت تمثل الدولة في ملكية رأس المال بعد التأميم والمخابز سالى بعد التأميم

الجزئى ــ بأجره عن تلك الدة فى القضية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ مدينى بندر سوهاج ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سسنة ١٩٦٤ بطلباته على أساس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئى لاستمراره فى ادارة المطحن المذكور و واذ اقيام المدعى الدعوى محل التنازع مطالبا بفروق اجره عن المدة التالية المتأميم الكامل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ؛ ذكر فى دغاعه ان علاقة العمل بينه وبين الشركة المدعى عليها قائمة ومستمرة خلال هذه الجدة ، فى حين ذهبت الشركة الى ان صلة المدعى بمطحن المنزلاوى قد انقطعت منذ تأميمه كاملا الى ان عين بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ الى ان عين بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ المفادر والمضارب والمخابز رقم ١٩٦٥ سسنة ١٩٦٤ ، ثم نقال الى مطحن المنتبادى بسوهاج وظل يعمل بالشركة الدعى عليها حتى عين فى أول الريل سنة ١٩٧٠ مفتشا بها و

وحيث أن الطحنين اللذين عمل بهما الدعي _ على ما سلف بيانه _ قد أمما تأميما جزئيا بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ الذى اضافهما الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة العكومة في بعض الشركات والمنشآت والذى اوجبت الملاة الاولى منه على هذه الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها احدى المؤسسات العامة بحصة فردية أم شركة من شركات المال وذلك سواء كانت قبل التأميم منشأة فردية أم شركة من شركات الاشخاص أو الاموال ، ثم أمم هذان المطعنان تأميما كاملا بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى أضافهما ـ اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٦٣ _ الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المضافة ، ونص في المادة الثالثة منه على أن تتبع الشركات والمنشآت المضافة ، المؤسسة العامة المطاحن والمضارب والمخابز ، واذ كان مطحن محمد هجمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن

لعى ونصرى الجيار فى هذا الوقت أيضا شركة تضامن ، فان هدفين المطمنين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام ، وصارا بعد التأميم الكلى لمها من شركات القطاع العام الملوكة جميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة للمؤسسة المعامة للمطاحن والمضارب والمخابز وظلت ... عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الشار اليه ... محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن ينال من ذلك تبعيتها للمؤسسة المامة المذكورة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦٥ على أن تتبعها منشآت المطاحن والمخابز بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان ، وصار منظك المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى ... على ما سلف بيانه ... من الوحدات الانتاجية فى الشركة المدعى عليها ... وهى من شركات القطاع العام .

لا كان ما تقدم ، فان المدعى اذ عمل بأول المطحنين المسار اليهما خلال فترة المتأميم الجزئى ، والذى أصبح خلال هذه الفـترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالمطحن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ بسنة ١٩٦٥ بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام كذلك ، وكانت شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره علملا وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة عقدية بمحكمها القانون الخاص ، ولا يغسير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمعى ونصرى البحيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صـادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمفابز التى كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي المحدد المدي ونصرى المدي المحدد المدي ال

بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن المثيار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها. وبدلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقدية على الوجه المتقدم ، فإن المنازاعت المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهلة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى •

حلسـة ٢١ ينــاير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار للحكتور / تمتعى عبد الصبيور وليس المسكة وحضور السادة المستشارين محبد على راغب بليغ ومصطفى جبيل بوصى ومعدوج مسطفى حسن ومحبد عبد الخالق النادى ومحبد كمال محفوظ وشريف برهام نور اعضاد وحضور السيد المستشار الدكتور محبد إيراهيم أبو المينين المسوض وحضور السيد / أحبد على نفسل الله أبين السسر

قاعبسدة رقبم (٣)

القضعة وقسم اللسنة ه القضائية « تنسازع»

ا ... دعوى التنازع ... المكبة الدستورية المقيسا طلب الفصل في تنازع الإختصاص أو في النزاع القائم بشان تنفيذ هكبين فهالبين بتناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية . المكبة الدستورية العليا وهي تفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع هـول تنفيذ الإمكام المتناقضة لا تعتبر جهة طعن في هذه الإهكام .

٢ تنازع تنفيذ حدكم نهائي . المحكمة الدستورية المليا . مناط قبول طلب النصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكبين نهائيين متناقشين ان يكون أحد المحكيين مسادرا من أية جهة من جهات التفساء أو هبئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما المستزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذها مصا .

ولاية المحكمة الدسستورية المليا لا تبتسد الى النزاع بين الاحكام المسسادرة من المحاكم النابعة لجهة تضائية واحسدة .

 س دعوى التفازع ... هيئة الموضين ... الطلبات الجديدة أو الإضافية يشــــترط القبول دعوى التفازع أن ترفع الى المحكية بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكية الدستورية العليا المصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون المــــــكية .
 لا يحوز أبداء طلبات جديدة أو أضافية أمام هيئة الموضين .

١ — ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطلب الذي يرفع اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات الفضاء الوقات ذات الاختصاص القضائي ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء ، ليس طريقا من طرق الطمن في الاحكام القضائية ، كما ان المحكمة الدستورية العليا ... وهي بصدد الفصل في تنازع

الاختصاص أو في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة لل تعتبر جهة طمن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون أو تصحيحها ، بلديقتصر بعثوا على تحديد أي الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة بالفصل في النزاع أي الحكمين المتناقضين صدر من الجهة التي لها ولاية الحكم في النزاع غيكون أولى بالتنفيذ و

٣ _ مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيد حكمين نهائيين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أيةجهةمنجهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى منها ، وإن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعدر تنفيذهما معا ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الاحكام وتنعقد لهــذه المحكمة ولاية الفصــل غيه _ هو النزاع الذي يقوم بيهن أحكام أكثر من جهة من جهات القصاء أو الميئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها () الأنها _ على ما تعدم _ لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام ولا تتولى تصميح ما قد يشويها من أهطاء ، واذ كان الحكم الاستئناف وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة تضائية والعدة هي جهة القضاء العادي ، فسان المعوى .. من حدا الوجه .. تكون كذلك غير متبولة .

ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفسوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطمن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطمن رقم ١٦ لسنة ٢٩ قضائية أموراك شخصية ، والاعتداد بالحكم الصادر من

المحكمة الشرعية العلي في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سينه معايرة اطلباته الاصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب أن تكون الطابات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من مصام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وأنما الحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وأنما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية الهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، قانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكرة ،

الاحسراءات

بتاريخ ١٣ غبراير سنة ١٩٨٣ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له ببطلان المحكم الصادر من محكمة النقض ــ الدائرة المدنية ــ في الطعن رقـم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحـوال شخصية •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها و ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم لهيها بجلسسة البحم وم

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوزاق وسماع الايضاحات والدالة .

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنسوب القاهرة للاحوال الشخصية ـــ الولاية على النفس - بطلب الحكم له باستحقاقة أعيان وقف المرحوم محمد محمد قاسم الطرزى ، واذ قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة المدعى عليها في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ فضائية استئناف القاهرة حيث قضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم اللستأنف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف الشار اليه ، فأقامت المدعى عليها طعنا فى الحكم الاستثناقي سالف الذكر بطريق النقض قيد برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، وبتايخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢ ٠ واذ رأى المدعى أن الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابه البطلان ، غقد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم ببطلانه ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٣/٣١ ، غضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقسم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحسوال شخصية للشريعسة الاسلامية .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جسرى على أن الطلب الذي يرفع اليها للفصل في مسائل تتازع الاختصاص بين جهات القضاء آو الميئات ذات الاختصاص القضائي ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدسستورية الطياس وهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الاحكام المتناقضة لل تعتبر جهة طعن في هذه الاحكام ولا تعتبد ولايتها إلى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام المقانون أو تصحيحها، بل يقتصر بحثها على تحديد أي الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة بالفصل في النزاع أو أي الحكمين المتنقضين حدد من المجهد التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون أولى بالتنفيذ م

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد طلب صراحة في صحيفة عسده الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء ببطلان الحكم الصادر من مصحمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٩ قضائية أحوال شخصية تأسيسا على مخالفته لحكم سابق فضلا عن مخالفة الجكم الصادر من محكمه النقض في الطعن ١٨ لسينة ٢٩ قضائية الذي اتخذه الحكم محيل التداعي دعامة له ــ للشريعة الاسلامية ، فان دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما تجرر بهامش صحيفة الدعبوي بواسطة وكيل المدعي من وصف الدعــوي بأنها تنازع بين حكمين أحدهما صادر من محكمة استثناف القاهرة الاستثناف رقم ١٣٠٠ لسنة ٥٥ قضائية والآخر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٥ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لان مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نوائيين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ _ هو أن يكون أحد الحكمين صادر ا من أيه جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخير من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، معا مؤداه أن التنزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتنعقد لهذه المحكمة ولآية الفصل فيه ــ عو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات العضاء أو العيالت خِرَاتُ الاختصاصُ المُقْضِائِي ، ولا تعدُّه ولايتها التي المتوَّاع بين الاعكام المسادرة من المحاكم الطابعة الجهسة واحتدة منها ، الأنها على ما تقدم لا تعد جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء ، واذ كان الحكم الاستثناق وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادى ، فان الدعوى من هذا الوجه م تكون كذلك غير مقبولة .

وحيث ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد انتها، تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية . والاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ٣٣/٣٣٣ ، واذكان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات معايرة لطلباته الأصلية فى الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العلية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول الحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى الستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك الذكرة •

لهده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

(م ٢٥ ـ المحكمة الدُستورية)

جلســة ١٨ فــبراير ســنة١٩٨٤ م

برياسة السيد المستشام الدكتور منحى عبد الصبوم رئيس الحكية وحضوم السادة المستشارين : محبد على راغب بليغ وبحسائى جبيل مرمى ومبدوح بمسطفى حسن ومحبد عبد الخالق النادى ورابح لملفى جمعة وثريف برهام نور المنساء وحضوم المديد المستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو المينين المسوض وحضوم المديد / أحبد 'ى غضل الله وحضوم المديد / أحبد 'ى غضل الله المبدر / أحبد 'ى غضل الله المبدر / أحبد 'ى غضل الله المبدر / أجبر السر

قاعسدة رقسم (})

القضية رقم ٢ لسنة ٣ القضائية « تنازع » (١)

١ ــ تنازع ــ دعاوى اثبات الجنسية .

جناطً قبول طلب الفصل في القزاع الذي يقوم بشأن حكمين فهائنين أن يكون الفزاع قائما بشأن تفيدُ حكمين فهائيين حسما الفزاع ونناقضا بحيث يتمثر تفهدهما جما .

دعاوی انبات الجنسية يقصد بها تقرير مرکز قانونی معين يست**د وجوده من ن**صوص قانون الجنسسية .

١ – أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشآن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار المخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدين فيها قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعه بالجنسية المصية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية — وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفسرد

اصدرت المحكمة بجلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ حكماً في الدهـوى رتم ٣ لسنة ٥ ق تنازع تضمن ذات المبدأ المحكور .

بالدولة — يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الفصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك غأن المحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء المصومة — على ما سلف بيانه — لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثه المدعية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة الصادر من محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة المحدون ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ،

الاجسراءات

بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨١ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم أصليا بتغليب الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ١٩٨٠ سنة ٢٠ قضائية دون الحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة المحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ في الاستثناف رقم و لسنة ١٩ قضائية أحسوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تغليب الحكم الاخير دون الحكم الاول ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجاسة حيث النزمت هيئة المفرضين رأيها وقررت اللحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

المكعسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق _ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أتقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والسيدة مارى كلير بلاتون بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتهسا الديدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت ألمدعية في هذا الحكم بااطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون غيه وباعتبار الخصومه في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية فى تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية، في حين كان الدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة مورث المدعى عايها الثالثة قد أقاما الدعــوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى احوال شخصية أجانب جنوب القاهرة ضد السيدة مارى كلير بطلب الحكم بثبوت وغاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانحصار ارتها فيهما وفي ابنتها ماري كلير بلاتون • كما أقامت المدعية الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحسوال شخصية أجانب بطلب الحكم فيها بانحصار ارث المرحومة كاترين فيكتورين فيها وفى السيدة مارى كلير فقضت محكمة جنوب القاهرة بضم الدعويين سالفتي الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب بطلبات المدعين فيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجانب برفضها • فطعنت الدعية والسيدة ماري كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برفضه وتأييد الحكم الستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ق أحوال شـــخصية و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية بأنها مصرية الجنسية • واذ رأت الدعية أن ثمت تناقضا بين حكمين تهائيين هما الحكم الصادر من المحكمة الادارية الطيا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية والحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة الاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ فى الاستثناف رقم ٥ لسنة ١٩ تقسائية أحوال شخصية أجانب بحيث يتعذر تنفيذهما معا فقد أقامت الدعوى الماثلة ٠

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من الادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية _ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفردبالدولة_ يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا الحكام القانون ، لما كان ذلك فأن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء المصومة _ على ما سلف بيانه ـ لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثة المعية بمكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي بنتفي قيسام أي تناقض بين هسالا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ في الاستئناف رقم ه لسنة ١٩ قضائية أحوال شخصية أجانب ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبدول الدعوى •

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

برياسة السيد المستشار الدكتور نتحى عبد الصيور ومساغى جبيل مردى ومعدوج وهشور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومساغى حسن ومتي أمين عبد المجيد ومحيد كمال محفوظ وشريف برهام نور اعضساء وحضور السيد المستشار الدكتور محيد ابراهيم أبو المعينين المسوض وحضور السيد / أحيد على نفسل اللسه أمين السر

قاعسدة رقسم (٥)

القضية رقم ٣ لسنة ٥ قضائية « تنبازع »

١ ـ فازع احكام ـ مناط قبول طلب القصل في النزاع الذي مقوم بشسان منفذ
 حكين نهائيين .

٢ ــ جنسية ــ دعاوى اثبات الجنسية ــ طبيعتها .

- 7 ـ جنسية _ خصومة _ حكم _ الحكم الصادر بانتهاء الخديمة في دهــوى الجنسية _ اثر ذلك في دهــوى نثات ع الإحكام .
- ١ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ مكمين نهائيين طبقا البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .
- ۲ ــ دعاوى اثبات الجنسية ــ وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة ــ يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتقاق الخصوم وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون٠
- س لان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بقضائهما
 بانتهاء المخصومة _ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية
 بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعنين ٣٠ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع الدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ و ١٩٨١/٥/١٦ فى الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ١٩٨١/٣٠ و ١٩٦٩/٤/٣٠ فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاولين ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

المكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع – على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق – تتحصل فى أن السسيدة مارى كلير بلاتون فلاسكاكى – المدعية الاولى - كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكم بأعتبار والدها المرحوم سليم داود زلزل غير مصرى الجنسية وقت

وفاته وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالبنوة عن والدها • واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت الدعية في هذا الحكم بالطعن يقم ٢٩ استة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التلئ حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتعديل المكم اللطعون بيد واعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى تلاقت مع ما تقرره الجهة الادارية من أنها كانت تعتبر والد الدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته الدعية الأولى بالتبعية • كما أن السيدة ايروروز فالاسكاكي (الدعية الثانية) كانت قد أقامت الدعوى رقم وو لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب المحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المرية لتمتعها بالجنسية اليونننية ، واذ قصت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا إلتي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم الطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا _ أيضا _ على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قدتلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبيــة الجنســية •

ومن جهة أخرى فان الدعيين الأولى والثالث وكيمون بالاتون كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبير سليم مشاقة الدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة طالبين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل وانحصار ارثها فى ابنتها مارى كلير المدعية الأولى على أساس أنها يونانية المنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن الدعيان الأولى والثالث وكيمون بالاتون فى الحكم بالاستثناف رقم ١٩٤٨ لسسنة ٢٠ والثالث حيث قضت فيه محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٢٧ ابريل

بعة مروبين سليم مشاقة طعن في الحكم الاستثنائي المثار اليه يطريق النقض في الطعن رقم ٣٠٠ لسلة ٣٠٠ قضائية أحوال شخصية بطريق النقض في الطعن رقم ٣٠٠ لسلة ٣٠٠ قضائية أحوال شخصية بقضي فيه بنجلسة ٣٠٠ يناير سننة ١٩٦٧ بنقض الحكم المظعون فيه بقلوية عن المرب سننة ١٩٦٨ واحالة القضية الى محكمة الاستثناف بقلويخ ١٠٠ مارس سنة ١٩٠٩ واحالة القضية الى محكمة الاستثناف للفصل في الطبات و واذ قضت محكمة الاستثناف بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٩٨ في المحكم الاستثناف وتأييد المكم المستأنف طعن الدعيان الاولى والثالث وكيمون بالاتون في الصكم الاخير بطريق النقض في الطبق رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية محكمة النقض بجاسة ٣٠ أبويل سنة ١٩٩٩ برقضه تأسيسا على أن حكم محكمة النقض الصادر في الطبق رقم ١٩ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطبق رقم ١٩ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطبق رقم ١٩ السنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطبق رقم ٣٠ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطبق رقم ١٩ السنة ٣٠ ق أحوال شخصية قد فعل في مسالة الجنسية وحاز قوة الشيء المحكوم فيه و

وإذراق الدورية العليا في الطعنين رقمي ٢٥ و ٣٠ استة ٢٠ قضائية المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٥ و ٣٠ استة ٢٠ قضائية من ناحية والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ اسنة ٣٠ ق و ١٧ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يتعذر تنفيذها معا فقد أقاموا الدعوى المائلة بطلب الحكم أصليا بتعليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨٠ في الطعنين رقمي ٢٥ اسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ اسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ اسنة ٣٠ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠ و ١٩٦٩/٤/١ في الطعنين رقمي ٣٠ اسنة ٣٠ بتاريخ ٣٠ اسنة ٣٠ و ١٩ اسنة ٣٠ ق و ١٧ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية ، واحتياطيا تعليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاحيرين دون الحكمين الاحيارية و ١٩٠٠ المناه ١٩٠٠ الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاحيار و ١٩٠٠ المناه ١٩٠٠ الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاحيار و ١٩٠٠ المناه ١٩٠٠ الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاحيرين دون الحكمين الاحيار و ١٩٠٠ المناه ١٩٠٠ العديرين دون الحكمين الاحيار و ١٩٠٠ المناه ١٩٠٠ العدير و ١٩٠٠

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعدد تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قورته النجهة الادارية ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية ـ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة _ يقصد بها تقرير مركز غانوني معين يستمد وجسوده من نصوص فانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فــــأن الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا المشار اليهما بقضائهما بانتماء الخصومة _ على ما سلف بيانه _ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح المنزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أي تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ اسنة ٣٠ و ١٧ اسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذي يتعين معه

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٧ ابريـل سسنة ١٩٨٤ م

بريسة السيد السنشار الدكتور فتحى عبد الصبور ويسن الحكية وحضور السادة المستشارين : محبد على راغب بليغ ومصطفى جبيسل مرمى محبدح مصطفى حسن ومحبد عبد الخالق النادى ومني أمين عبد الجيد ورابح طفسي اعضياء حبوبية المستشار الدكتور محبد إبراهيم أبو العبنين المسوض وحضور السيد المستشار الدكتور محبد إبراهيم أبو العبنين المسروض السيد السيد المحتشار الدكتور محبد الراهيم أبو العبنين المسرور السيد المدين فضل فضل الله بين المسرور السيد المدين فضل فضل الله

قاعسدة رقسم (٦)

القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية ﴿ مِنَازِعَهُ تَنْفَيدُ ﴾

أ ــ المحكمة الدستورية العلبا ــ رد القضاء ــ مخاصبة القضاء . عدم الصلاحية المشرع المتكمة الدستورية العلبا بالقصل في الدعاوى المتعلقة بسرد مخاصبة وعدم صلاحية اعضاء المحكمة العلبا .

تسرى في شان عدم صلاحية عضو الحكمة الدستورية العليا وتنحيته ورده ورخاصيته الاحكام القررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

ب احكام المحكمة المليا - المادة ١٢ من قانون المحكمة العليا ، المادة ٨١ مـن قانون المحكمة الدستورية العليا .

أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغي قابلة للطعن _ يستثنى من هذا الأصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعددم صلاحيتهم ، غاذا وقدح يطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية جاز المخصم أن بطعن في الحكم أمام المحكمة الدستورية العلما .

٣ ــ المحكمة الدستورية العليا ... طلبات وصحف الدعاوي .

الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة الدستورية العليا ترفع الدما عن طريق تقديمها الى قلم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصبت عليه المادة ١/٢٩ من جواز أن تحيل أهدى المحاكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لاتحة بكون لازما القصل في النزاع وذلك تقصل في السالة الدستورية .

١ الحكمة الدستورية الثابا - اجراءات رفع الدعاوى والطلبات

الاهراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية الملبا ... أدفع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل فيها تتملق بالنظام المام . بترتب على مخالفة هذه الإجراءات عدم قبسول الدعوى . ه المتكبة الدستورية المليا ب الاهالة ب المادة ١١٠ مرافسات .
الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمكبة الدستورية المليا
الا في الحالة النصوص عليها استثناء في المادة ٢/١، من قانون المكبة .
لا محل لاعبال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة الى الدعاوى والطلبسات
التي تفتص المكبة الدستورية المليا وحدها بالقصل فيها .

١ ــ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسمنة ١٩٧٩ باصمدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوي والطلبات التعلقة برد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ٠٠٠٠٠٠ وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها فى جميع هذه المعاوى والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد ألفتص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ القصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعاوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون الرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد الغائها • واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان هكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوي المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه 1، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية الطيا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه « تسرى في شان عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الأحكام المقررة بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض ٠٠٠٠٠٠ » غان

الدعوى التي ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا ب وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته المظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المقررة فى عانون الرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض •

٢ - يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المسادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية المعليا ــ ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة الطعن مما مؤداه أنها أحكام باته لا يجوز الطعن غيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعسدم مبلاهيتهم وهي تخضع للأحكسام المقررة في قانون الرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز ... وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون ــ اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا اسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا المكم بأن يطلب المعاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعاده النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . واذ عهدت المسادة الثالِثة من القانون رقم ٤٨ لمسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا _ الى هذه المحكمة _ دون غيرها _ ولاية الفصل في الدعاوي المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فأن مقتضى ذلك أنه ينبعي رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية الطيا ذاتها وغقا للاجراءات المقررة قانونا أمامها •

٣ - أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوي الى هذه المحكمة

بايداعها قلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سجل خاص كما تطلبت المادة ٣٤ سالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الاقل حسب الاحوال ، مما مفادة أن المشرع قد رأى ــ نظرا الطبيعة المحكمة الدستورية المليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها _ أن يكون رفعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها _ ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة _ ولم يستثنمنذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جواز أن تحيل أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي _ أثناء نظرها أحدى الدعاوى _ الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائمه يكون لازما للفصل في النزاع وذلك النظر في هذه السألة الدستورية • لما كان ذلك في النزاع وذلك النظر في هذه المسألة الدستورية • لما كان ذلك، وكانت الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل فيهم تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترمع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وغقا لتلك الاجراءات والاوضاع ، غانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للقانون و لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا فى الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم 9 لسنة ؛ قضائية «دستورية» بطلب الغاء هذا الحكم وما يترتب عليه من اثار توصلا الى اعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطعن بعدم دســـتورية القانون رقم ١٥ أسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ أسسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها ألى قلم كتاب المحكمة الدستورية

العليا ــ فأن نلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه المحكم بعدم قبولها •

ه ــ ولا يعير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استثناف القاهرة بيعد تأييدها غضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا ــ ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا ــ الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في اللادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسيما سلف الذكر _ وبالتالي فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات _ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعسوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها _ بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هدا القانون من أنه « شيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل (الفصل الثانى الاجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في مانسون الرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها » •

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قسلم كتاب المسكمة الدستورية الطيا ملف الدعوى رقم ٣٨٠٨ لسنة ٩٧ قفسائية بحد أن قضت غيها محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٨ غبراير سنة ١٩٨٣ باحالتها الى المسكمة الدستورية الطيسا وتأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بعدم اختصاص

محدمه جنوب القاهرة الابتدائية بنظر هذه الدعسوى المرفوعة بطلب تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم، السنة ٤ قضائية « دستورية » •

وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة للفوضين تقويرا برئيها ونظرت الدعوى على الوجب للبين بمحضر الخلسة حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة . حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوي رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطللان وانعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ و أبريل تسنة ١٩٧٥ فى القضية رقم ٩ اسنة ٤ قضائية « دستورية » واعتباره لاغيا وكأن لم يكن شاملا كافة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بَجِلْسَةَ ٢٠٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الدعوى بانعدام حكم يجب أن ترمع الى ذات الحكمة التي أصدرته طلبا لسحبه واعادة النظر في موضوع الدعوى وذلك وغقا للاجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقرير بطلان حكم لا يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقا للاوضاع التي ينص عليها نقانون وليس بدعوي مبتدأة وذلك حفاظا على مبدأ حجية الاحكام . وإذ طبن المدعون فرجكم عدم الاختصاص سالف الفكر بالاستنافا رقِم ٢٨٠٨ نسنة ١٩٨٣ قبرانية والمنابعة ومحكمة المنات الماه في بتاريخ ٨ غيرابر سنة ١٩٨٣ بتأبيدة الحكم المستأنف من احالة للدفوع، الى المحكمة الدستورية الطيار الفظوها الماعتهار ها المحكمة اللفظسة الما

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طلباتهم في الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت في الحكم معلى النزاع برغض الدعوى رقـم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التي كانوا قد رفعوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتغويض رئيس الجمهورية في اصدار قـرارات لها قوة القانون والقرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حـد أقصى لملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية الصادر اسستنادا لقانون التغويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الي ذات قانون التغويض فان مؤدى ذلك ــ لدى المدعين ــ أن قضاة المحكمة العليا الذي فصلوا في هذه الدعوى كانوا من ذوى « المسلمة » في الحسكم برغض الطعن بعدم دستورية قانون التغويض سالف الذكر ابقـاء على وظائفهم ، الأمر الذي يسقط عنهم ولاية المقضاء ويجعلهم عـير صالحين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية والتجارية،

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه «تسرى أحكام المادتين ١٩ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة بسرد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ١٠٠ وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها فى جميع هذه الدعاوى والطلبات » غان مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى الدعادى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هى الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من المحكمة الدستورية العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الد فى نص بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الد فى نص بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الد فى نص

المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم فى الدعوى فى التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسسباب الرد المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون الرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لاعضاء المحكمة العليا بعد العائها و واذ قضت المادة الثالثة الشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه «تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض ووه مغان الدعوى التي ترمى الى بطلان مستشارى محكمة العليا سوكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات النقيض و مالنسبة الى مستشارى محكمة النقس و المناه المناه المقررة فى قانون المراهعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقس و المناه المقررة و المناه المناه

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون الرافعات قد بينت _ على سبيل المحصر _ أموال عدم صلاحية القاضى ثم تلتها المادة ١٤٧ لتنص على أنه «يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم • واذا وقع هذا البطلان فى حكم صادر من محكمة المنقض جاز المخصم أن يطلب منها العاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » فان مفاد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لدى القاضى من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه للبطلان الذى لا يكون التمسك به أصلا الا عن طريق الطعن فى الحكم بطرق الطعن المقررة ووفقا للإجراءات والمواعيد التى رسمها القانون وذلك نئيا عن الساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا سبيل الطعن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة المطاف فى الخصومة أمامها ، فقد رأى الشرع _ زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام _ أن يجيز والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام _ أن يجيز

فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات _ للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية فى حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا العاءه ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخرى •

وحيث أنه يبين من نص الهادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا _ أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن غيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالمنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهى تخضع للاحكام المقررة فى قانــون الرافعات بالنســبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز _ وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون _ اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب عنى ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر غيها ذلك الحكم . واذ عهدت المــادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ــ الى هذه المحكمة ــ دون غيرها _ ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صالحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضى ذلك أنه ينبغى رغع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقا للاجراءات اللقررة قانونا أمامها •

مد وحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها قلم كتابها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى سحل خاص

كما تطابت المادة ٣٤ سـالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الاقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى ــ نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها ــ أن يكون رغعها اليهــا عن طريق تقديمها الى قلم كتابها _ ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطابها في كل من الدعاوي والطلبات التي تختص بها المحكمة ـــ ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جــواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ـ أثناء نظرها احدى الدعاوى ــ الاوراق الى المحكمة الدستورية العليـــا اذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازما المفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسائلة المستورية • لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظسام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقاً لتلك الاجراءات والاوضاع، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون • لما كان ذلك غان الدعوى الماثلة ــ اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم 9 لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الغاء هذا الحكم وما يترتب عليه من آثار توصلا الى اعادة النظر في موضوع هــذه القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ... فإن تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطبقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها ٠

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة _ بعد تأييدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا _ ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا _ الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر _ وبالتالى فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ــ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها _ بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا الفصل (الفصل الثاني الاجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون الرافعات الدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها » •

يحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٩ مايو ســنة ١٩٨٤ م

برناسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد المسبور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين / محمد على راغب بليغ ومسطفى جبيسل مرسى ومدوح مستفى حسن ومنيير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ ومدوح مستفى حسن ومنيير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ ومدوح مستفى

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المبيد المبيد الحب أمين السر وحضور السيد أحبد على نفسال الله

قاعدة رقام (٧)

القضية رقم ١٤ لسمة ؟ القضائية ((تنازع))

۱ ـ قـرار اداری ـ اختصـاص

قرار تقرير المنفعة العابة وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعسة العسامة .

النمى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنتمة العامة يشكل منازعة آدارية مها يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج من اختصاص مصاكم جهسة القضاء المسادى .

ا ــ ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جههة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لمها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد المحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة نتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جههة الادارة وفقها للقانون رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشمأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين والتى تبدأ _ وفقا لنصوص المواد ٢ ٣ ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٢ التحسين والتى تبدأ _ وفقا لنصوص المواد ٢ ٣ ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٥ من القانون المذكور _ بصدور قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى المجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حسق مندوبى المسلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخسول العقارات المسلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخسول العقارات

التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجراء العمليات المفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها واعداد كشوف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها أمم ، وعلى ان يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فان تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، غقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى ان يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار القرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، فان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة •• انما يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع _ وله اللمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٧٧٥ أسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ ــ سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه ٠

ا كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام

جهتى القضاء العادى والادارى _ على ما سلف بيانه _ انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكيــة للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة _ وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الاداري وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المتازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الاداري بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ٥١٥ ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لا كان ذلك ، فانه يتعين تحديد جهـة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر الـنزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص ، الامر الذي ينبني عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى الدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا فى الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أوليةً تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل فى الطلبات المرفوعة بها الدعوى الدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٦ أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن ٥ دون جهة القضاء العادى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ه ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم ه

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

. حيث أن الدءوى قد استوغت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء المباشر على الحديقة والارض المقامة عليها سراى السيدة عــزيزة فهمى بالاسكندرية وذلك لاقامة فندق سياحي ، وقد نازعت السيدة المذكورة في هذا القرار بطلب وقف تنفيذه والغائه في الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق قضاء اداري وقضى فيها بالرفض وتأيد ذلك بحدَم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ • واذ تصرفت السيدة عزيزة فهمي ببيع العقار الشار اليه الى المدعى عليهن بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالشهر العقاري بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقسم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى ألمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعية ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقارمط البيع المسجل وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة المدعية تحت رقم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية ، وبتسليمهن العقار المذكور ، وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، فطعنت الشركة المدعية ومندوبها في هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ١٠٢٨ ، ١٠٣٥ لسنة ٧٧ ق ٠ وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أمسدر وزير السياحة والطيران المعنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكيسة أرض ومبانى العقار سائف الذكر وتم نشره فى الوقائع المسرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، فطعن المدعى عليهن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن ــ قبل الشركة المدعية وآخرين ــ وقف تنفيذ القرار المذكور والماءه لمخالفته القانون من أوجه متعددة منها أن قرار تقرير المنعة العامة قد اصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول والذى يمثل ركن السبب فى قرار نزع الملكية و واذ ارتأت الشركة المدعية ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقــد اقامت الدعوى الماثلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعـى عليهن دون جهة القضاء الخدى و

وحيث أن الاستثنافين رقمسى ١٠٧٨ و ١٠٣٥ اسسنة ٣٧ المطروحين أمام محكمة استثناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائى الصادر لمصلحة المدعى عليهن فى الدعوى رقم ١٥٧٤ اسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكبتهن لعقار النزاع وببطالان ومحو العقد المسهر لصالح الشركة المدعية وتسيلمهن العقار المذكور مع رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٣٢٣٣ لسنة ١٩٦٣ لم يعقبه ايداع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من أصحاب الشأن أو قرار نزع الملكية المنفعة العامة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة أو القرار معدوما وساقط المعول وفقاً المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع وفقاً المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الاستثناف صدور قرار وزير السياحة رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٦ سانة ١٩٨١ بنزع ملكية المقار محل التداعى فى الدعوى رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٦ ق المؤعة ألمام محكمة القضاء الادارى تبل الشركة الدعية ، قضت ببلسة ٣٧ قالم محكمة القضاء الادارى تبل الشركة الدعية ، قضت ببلسة ٧٧٠

مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستثنافين حتى يفصل ف دعوى المتنازع المثلثة ، مقررة أن الحكم فى الدعوى المطروحة على القضاء الادارى من شأنه أن يؤثر على الحكم فى الدعوى المدنية • ومن جهة أخرى من شأنه أن يؤثر على الحدارى فى الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المشار اليها بجلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية المطعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب العائه حتى يفصل فى الدعوى الحالية •

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعويين ــ محـــ التنازع ــ المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى لم يصدر في أي منهما حكم نهائى يحسم النزاع الذى يدور فيهما _ بين الدعسى عليهن والشركة المدعية ـــ حول موضوع واحد هو مدى مشروعيــــة قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ اسنة ١٩٨١ لفقدانه ركن السبب بسقوط مفعول قرار تقرير النفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار نزع المكيـــة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة آلعامة 4 وآد كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى في حين أنه يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى ، سواء بالسبة لطب محو العقد الشهر تحت رقسم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية لصالح الشركة الدعيسة على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على انهن اشترين المقار بعقد بيع مسجل من المالكة الاصلية السيدة عزيزة غهمي ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت الى الشركة المدعية وفقا لقانون نزع الملكيــة الْعَامَة • لما كان ذلك ، قأن النزاع حول هذه المسألة الاولية يكون واحدا فى الدعوبيين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتى القضاء العادى والاداري في وقت واحد دون أن تتخلي أي منهما عن نظره على ما سلف بيانه ، الأمر الذي يتحقق معه مناط تبول طلب الفصل في التنازع

الايجابي بشأن هذا النزاع وفقا لنص المادة ٢٥ بند ثانيا من قاندون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أنه لا مراء في أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائسح ودلك بقصد أحدات مركز قانوني معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التي تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتي تبدأ ـ وفقا لنصوص المواد ١٤، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من المقانون المذكور _ بمسدور، قرار تقرير المنفعة العامة ونشره في الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبي المصلحة القائمة باجراءات نزع اللكية فى دخول العقارات التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجسراء العمليات الفنية والمساهية والحصول على البيانات اللازمة بشسأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كشموف تبين غيها أسماء ملاكهما وأصحاب الحقوق غيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فأن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المالاة التاسعة من القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ سـالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبق للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ

نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » غلن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ١٠٠٠ انما يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع — وفقا للماودة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ الشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٦ سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فأن قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون لقددانه ركن السبب الذي يقوم عليه ٠

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام جهتى القضاء العادى والادارى ــ على ما سلف بيانه ــ انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعــدم المشروعية على قرأر نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة _ وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار تقرير المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهـة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا المادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فأنه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص، الأمر الذي ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه

ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في الدعوى المدنية امام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية مسالف الذكير .

لهذه الاستباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الإداري بنظر النزاع .

جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / متحى عبد المسبور رئيس الحكمة وحضور المسادة الستشارين : محيد على راغب بليغ ومسلغى جيسل مرسى وحمد عبد الخالق النادى ورابح اطفى جمعه ومني أسين عبد الجيد ومحيد كهال محقوظ وصور السيد المستشار الدكتور محيد ابراهيم أبو العينين المسوس وحضوو السيد احيد على مقسل الله أمين السه

قساعدة رقسم (٨)

القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية ((تنازع))

١ ـ تنسازع ابجتابي

مناط قيلم التنازع الايجابى على الافتصاص أن تكون الدعوى عن موضسوع واهد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصسامى قضائى ولم تتخل احداهما عن نظـرها .

٢ ـ جهة القضاء ـ الهيئة ذات الاختصاص القضائي

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء الهيئة ذات الافتصامي القضائي هي كل هيئة خولها القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون.

٣ ... المحكمة الدستورية العليا ... المسألة الدستورية

الحكبة الدستورية المليا هي صاحبة الولاية في حسم التنازع حول الاختصاص وتمين الجهة القضائية المختصة . المسالة الدستورية لا تتدرج ضمن جدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يضار بشان التنازع على الاختصاص . الاختصاص بالمسالة الدستورية لا يصحح أن يكون مصلا التنازع بين البهات القضائية المصددة .

۱ ، ۲ ، ۳ ـ أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم

المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت غيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هــذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجه عن سده الجهات القضائية • لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن المتنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالى فان الاختصاص بالسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا التنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية _ وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ اذا ما دفع خصــم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصيم آجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل فى الدعوى الموضوعية حتى يفصل فى الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها اثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون او لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المعكمة الدستورية العليا للفصل في السالة الدستورية •

الاجسسراءات

بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المفتصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات — التى تعقد الاختصاص لمحكمة الموضوع بنظر طلب الرد — والمطروح على المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية « دستورية عليا » بعد أن تعسكت كل من هاتين الجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمةالجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضده من مهدى التاجر ، وقيد طلب الرد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ (رد) ، حيث طعن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المادتين المرافعات المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة الدستورية العليا ، حيث قيدت برقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا ٠ كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد عوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد عوى الرد رقم ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد على آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولاتيا بنظر طلب

الرد لعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكررا من قاندون المرافعات وان هذه النصوص مطعون فيها بعدم الدستورية فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا المشار اليها ٠ واذ رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بأن تمسكت جهة القضاء المادى بالفصل فى الدفع بعدم الاختصاص الامر الذى يستلزم تصديها لدستورية النصوص المطعون فيها ، وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة الدستورية العليا وحدها عند نظرها الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق على ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب محكمة تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة المرافعات سالفة الذكر والتى تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، فير أنه أوضح فى مذكرة دفاعه أنه يطلب الحكم باختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل فى الطعن بعدم دستورية الموضوع ، فير أنه أوضح فى مذكرة دفاعه أنه يطلب الحكم باختصاص المدتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات والمرفوع بشأن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا ٠

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى: (أولا) ٠٠٠ (ثانيا) الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها (ثالثا) ٠٠٠٠٠ » ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذي شان أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة الشار اليها في البند ثانيا من المادة ٢٥٠ ويجب ان يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرته وما اتخذته كل منها في شانه وصوع »

وحيث ان مؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت آمام جهتين من جهات القضاء أو أيه هيئة ذات آختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة حولها الشرع سلطة الفصل في خصومه بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون . وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها الشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية • لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » ` لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن المتنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهـة قضائية _ وفقا للمـادة ٢٩ من قانون الحكمة الدستورية العليا _ اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصيم آجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أماهم المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في

قانون أو لائمة لازم للفصل فى النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعى قد أقام المدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق امام المحكمه الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون الرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضيوع في دعوى الرد رقم ۱۳ لسنة ۱۹۸۲ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعدم دستورية ذات المواد المسار اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، فان محكمة الموضوع اذ تمضى في نظر دعوى الرد الاخيرة متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدفع بعدم دستورية المواد سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت ان هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليهما حتى يفصل في الدعوى الدستورية المنيثقة من دعـوى الرد الاولى وذلك الى ان يصدر الحكم في الدعوى الدستورية ، فتكون له ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ حجية مطلقة قبال الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما فى ذلك كافة الجهات القضائية وفقا لنصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك سواء صدر هذا الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون فيها أم أنتهى الى دستوريتها •

لا كان ذلك وكانت المسألة الدستورية لا تكون محلا التنزع في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على ما سلف بيانه ، غانه يتبين الحكم بعدم قبول الدعوى الحالية ،

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بحدم قبول الدعسوى •

جلسة ٥ ينهاير سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار مجمد على بليسمغ رئيس المحكمة وحضور السمادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وممسدوح مصطفى حسن ومني أبين عبد الجيد ورابح لطفى جمعة وفوزى اسعد مرتس وشريف برعام نور اعضاء وحضور السيد المستشار الدكتور احبد محبد الحقنى المسيد السيد / أحبد على غضال الله أمين السمر

قساعدة رقسم (٩)

القضية رقم ٢٢ اسنة 1 قضائية « تنازع » (ه اسنة ١٠ عليا)

١ - التناتف بين حكمين نهائيين - منساط قبوله .

دناط تبيل طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكوين نهاتيين هو أن يكون أحد الحكوين مهادرا من آية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات الخصاص قضائي والاخر من جهة آخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسسما الناصاص قضائي والاخر من جهة آخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسسما النازاع وتناقضا جديث يتعفر تنفيذهها مها .

٢ --- الآزاع في تأفيذ حكيين نهائيين - قوأعد الاختصاص الولالي .

الحكية الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع القالم بشان تنفيذ حكيين نهائيين تفاضل بينهما طبقا لقواعد الاختصاص الولائي فتمتد بالحكم الصادر من الحجة التي لها ولاية الحكم في الدعسوى .

المحكمة الدستورية العليا لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

- ١ ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفذ حكمين نهائيين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات أختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون المحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بخيث يتعذر تنفيذهما معا .
- لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة _ وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين _ انما تفاضلُ بينهما أساسا طبقا؛ لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم

الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى • ومن ثم فان طلب المدعنين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائما على أساس جديرا بالرغض • ولا وجه لما أثارته المدعبتان من قصور أسباب هذا الحكم فى استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيه أو محاجته المحيتين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا _ اذ تفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة _ لا تعد جهة طعن فى هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عوجها •

الاجــــراءات

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٩ أودعت الدعيتان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعنين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ قضائية غيما قضى به من اهدار حجية الحكم النهائى الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجة البين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفرضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الي جلسة اليسوم ٠

الحكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت اوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصــل في أن المــدعي عليهمــا الثانيــة والثالث ــ السويسريين جنسية _ كانا يملكان قطعة أرض مساحتها ٥ أفدنة بناحية (كنجى مربوط) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها بعض المنشآت تستغل كفندق • وبموجب عقد بيــع عرف مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الاجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه الرابع ، غير أن البائعين أقاما الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طلبا الحكم بفسخ عقد البيع المزور والغاء كالهـة آثاره ورد العين البيعة اليهما فقضت المحكمة بجلسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ باجابتهما الى طلباتهما وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها ــ الذي نشر في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ ــ تقدم المالكان الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للاصلاح أثبتا غيه ملكيتهما للارض المذكورة بما عليها ، واتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة بشأن حصر الاراضى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي وبموجب عقد بيع عرفى مــؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الارض محل البيــع الأول الى الدعيتين اللتين اقامتا بتاريخ ٢١ ديسمبرسنة١٩٧١الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الثلاثة الاخيرين _ دون المدعى عليه الاول بصفته _ طالبتين الحكم بصحة ونفاذ كل من عقدى البيسم المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما وبتسليمهما المين المبيعة • فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلباتهما بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه •

كما قدمت المدعيتان بعد علمهما باستيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على أرض النزاع بالاعتراض رقم ٣٥٠ لسنة المسلاح الزراعي طالبتين الاعتداد بعدد البيع سالفي الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها الى البائع لهما بالمدعى عليه الرابع بقبل نفاذ القانون رقم ١٥ الى البائع لهما بالمدعى عليه الرابع بقبل نفاذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والى أنها ليست من الاراضي الزراعية أو ما في حكمها من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة وذلك في الطعنين رقمي ٢٠٥ لسنة ٢٠ و ٢٠٠ لسنة ٢٢ قضائية المرفوعين من المدعى عليه الاول بصفته ، واذ رأت المدعتان أن هذا الحكم الاحتراجة المحتمد من المدعى عليه الاول بصفته ، واذ رأت المدعتان أن هذا الحكم الاحدر لصالحهما من محكمة الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية في مسائل اللكية ، فقد أقامتا الدعوى المائلة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والغائة،

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية المعلمة المعلمة الدارية المعلمة الا أن البين من رفع دعواهما المي هذه المحكمة بستعدفان النزاع المتعلق بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أنهما تستعدفان في واقع الامر بالقضاء بعدم الاعتداد بالمحكم المسار اليه •

وحيث أن مناط تبول طلب الفصل فى النزاع الذى يتوم بشأن
تنفيذ حكمين نهائيين ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ هو
أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة
ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان
قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما مما ه

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الإبتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ سينة ١٩٧١ أن المصكمة اعتدت بالتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنسين الى المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ورتبت على ذلك قضاءها بصحة ونفاذ هذا العقد وعقد البيسع العرفى الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين ، بينما قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ورفض اعتراض الدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليه في أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رغض الاعتداد بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيع العرفى آنف الذكر اسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للاجنبيين وأيلولتها الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبالتالي بطلان التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الرابسم والمدعيتين لمخالفته تلك الاحكام • ومن ثم فان الحكمين يكونان قـــد حسما موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث بتعذر تنفيذهما معا

وحيث أن القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها بعد أن حظر في صدر مادته الاولى على الإجانب تملك تلك الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية حدد في الفقرة الثانية من اللادة ما لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون ثم نص في المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للاجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المنسآت والاثبجار واللجقات الاخرى المخصصة لخدمتها مكما نص في ذات المادة على أنه « لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية المجمورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ » ونص في المادة التاسعة منه ـ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ _ على أن « تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون • ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الموضح فى الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » كما قضت المادة العاشرة بأنه « يقع باطلا كل تعاقد يتم بالمظلفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذي شأن والنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » • هذا وقد أجازت الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي _ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ _ لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة وفى قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة •

وحيث أن مؤدى نص اللادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من الرسوم بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ، أن المسرع خص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى ــ ومن بعدها المحكمة الادارية العليا التى أجاز الطعن في قرارات اللجنة أمامها ــ بولاية الفصل دون ســواها في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقــم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سواء فيما يتعلق بتحديد الاراضى التى تخضع للحظر المقرر بالقانون أو التى تخرج عن نطاقه وكذلك فيما يختص بالاعتداد بتصرفات الملاك الاجانب في تلك الاراضى أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازعة فيها ناشئة عن تطبيق اللادتين الاولى والثانية من القيانون ذاته ٠

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم غان المحكمة الادارية العليا وهي بصدد نظر الطمن المرفوع اليها في قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي _ تكون هي الجهة القضائية التي خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في طلب الاعتداد بالبيع الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الأخير الى المدعيتين الارض الملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة الارض الملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٩٧٥ ملكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٤٥٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر من جهة لا ولاية لها بالفصل في هذا المنزاع ٠

لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة _ وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حمكين نهائيين _ انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى • ومن شم فان طلب المدعيين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية المعليا يكون قائما على غير أساس جديرا بالرفض • ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا الحكم فى استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيه أو محاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم المسجيله ، ذلك أن الحكمة الدستورية العليا _ اذ تفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة _ لا تعد جهة طعن فى القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة _ لا تعد جهة طعن فى

لهده الاسبات

حكمت المحكمة مرفض الدعوى •

جلســة ۲۱ ديســهور سنة ۱۹۸۵ م

برناسة السيد المستشار محبد على بلسيغ وينيس المكهة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وبني أبين عبد الجهد وقسوزى السعد مرتص وشريف برهام نور والدكتور عوض محبد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المنسياء

وغضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عبارة المسوض وخضور السيد / أحبد على فضل اللــه أمين السر

قساعدة رقسم (١٠)

القضية رقم ١ لسنة ٦ قضائية « تنسازع »

- ۱ ـ دعوى القصل في تتسازع الاختصاص ـ قبولها . يناط قبول دعوى القصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واهد أوام جهتين من جهات القضاء أو المهالت ذات الاختصاص القضدائي ملا نتخلي إعدامها عن نظرها عالو أن نتخلي كلناهها عنهسا .
- ٢ ــ تنسازع ايجسابى ــ شرط الطبساقه .
 ١٠ ــ الطباق التقارع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أحسام المجتن التقارعات عند رفع الاجر الى المحكمة الدستورية العليا .
- ب دعري تأسازع الاغتصاص ب أثر رفعها .
 با إنس على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعساوى القائمة »
 المتعاقة به حتى القصال فيسه .
- ب دموی نشازع الافتصاص قسول .
 رفع دعوی الوضرع ادام جهة تضائية واحدة ، لا يكون هاك نشازع على الافتصاص «تشي تعيين المجهة المفتصة - اثره - عدم قبول دعوى المتازع.
- ه ـ دعوى دسستوریة ـ رخصـة التصـدى .
 ۱۱ خرصة الفیلة للجدکیة الدستوریة العایا فی التصدی ادستوریة القوانین واللوائع ـ مناط اعمالها ـ آن یکین النص الذی برد علیه التصدی متصلا بنزاع حاروح علیها ـ انتفاء قیام النزاع ـ آثره ـ لا یکون ارخصة التصدی مسند دسـوغ اعمالها .
- منظ البند « ثانيا » من المادة ٢٠ من قانون المحكمة الدستورية من الماد الصاد بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ــ هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهت القضاء و الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطبقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنزعتين عند رفع الأمر الى المحتممة الدستورية العلي مما ييرر الالتجاء الى هذه المحكمه لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهوما حدا بالشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « ألدعوى التائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه •

لا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنايات السويس آمن دولة طوارىء هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

ه _ أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة الرخصة التصدى لعدم دستورية تمانون الطوارى، والمحتلف لما تقضى به الملاة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز المحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخص المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة ألتى أنتهت المحكمة من قبل ألى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرحصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

الاجسراءات

بتاريخ ١٩ غبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة القضائية المختصة بنظر الجناية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس المقيدة ضدهم دون محكمة جنايات أمن دولة طوارىء السويس التى احيلت اليها ذات الجناية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن الدولة طوارىء السويس وقضت غيها بادانتهم ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولــة •

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط المدعين بدائرة قسم السويس وفى حوزتهم جواهر مخدرة واسلحة نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس الذى قيد ـ بعد تحقيقه ـ ضد المدعين بتهم جلب جواهر مخدرة واحراز اسلحة نارية وذخائر ، واحاله المحامى العام الى محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارى، برقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن دولة طوارى، التي قضت غيها بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بمعاقبة المدعين ٠ واذ ارتأى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنايات السويس ومحكمة جنايات السويس أمن دولة طوارىء ، فقد أقاموا دعواهم المثلة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة المختصة بنظر دعواهم .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقاً للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ – هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلي احداهما عن نظرها ، أو أن تتخلي كلاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف على أنه يترتب على رفع حدى القنائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه ٠

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة جنايات السويس امن دولة طوارىء هى الجهمة القضائية الوحميدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية » وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أنه لا محل لما طلبه الدعون فى مذكرتهم من اعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارى، ، طبقا الم تقضى به المادة ٧٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة

في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصلل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعدد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمأدة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، فأذا انتغى قيام النزاع أمامها ، كما هو المال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها ،

لهده الاسبباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعـوى •

جلسـة ٢١ ديسببر سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بلسيغ ومحمد كوسال محفوظ وشريف وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومحمد كوسال محفوظ وشريف برهام نور والدكتسور عوض محمد المر والدكتسور محمد ابراهيم أبو العينين وواصسال عسلاء الدين

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره المسيد / الحبد على غضل اللــه آمين الس

قساعدة رقسم (١١)

القضية رقم ٣ لسينة ٦ قضائية « منازعة تنفيذ »

ا - دعدوی تفسیر حکم - ماهیتها .

دعوى المتفسسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا نبس حجبتها ، وتستهدف استجلاء ما وظع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو أبهـــام .

١ -- طلب تفسير همكم -- منساط قبوله .

مناط أعمال طلب النفسي أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غبوض أو ابهسام يثير خلافا حول فهم المنى المراد جنه ، اذا كان قضاء الحكم واضحا لايشويه غبوض غانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسسير فريمة للعدول عن الحكم أو المسلس بحجيته .

ان المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستووية العليا المادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان «تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، غيما لم يرد به نص فى هذا القانون القواعد المقررة فى عانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات » • وننص المادة ١٩٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقة من غموض أو ابهام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرغم الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالافضاع من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه المتكمة الدستورية ،

ما يسرى على هذا الحكم من القواعد المفاصة بطرق الطعن المادية وغير العادية » •

وحيث أنه وان كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على ان «أحكام المحكمة وقرراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن فى الأحكام ولا تمس حجيتها : وانما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون الماس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غان القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشان دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة •

٧ — ان المستفاد من نص المادة ١٩٧ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع فى منطوق الحــكم — أو أســبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولاابهام ، غانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعه للعدول عن الحكم أو المساس بحجيتــه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره في الدعوى الماثلة قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع التنازع الذي فصل هيه و وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحت على جهتى القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعه ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة المصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١، وأنتهى

بقضاء واضح وصريح الى احتصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هدذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت الدعيات صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة المستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية «تنازع» ، على أساس أن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن وقف الاستئنافين رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استئناف الاستئنادية مقصور على المفصل فى الطلبات الموضوعية المطروحة فى هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستئنافية فى المفصل فى الدعم المدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد المعاد المقرر قانونا •

وقدمت الشركة المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم بمدم قبول الدعـوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجة البين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكم فيها بجاسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونيا. •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ــ تتحصل في ان المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قبسل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب المكم بثبوت ملكيتهن للعقار المباع لهن بعقد مسجل وببطلان ومحو العقد الشهر لصالح الشركة وبتسليمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٨١ ، فطعنت الشركة المدعى عليها ومندوبها في هــذا المحكم بالاستئنافين رقمي ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق ٠ وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومبانى العقار سالف الذكر : فطعنت المدعيات على هـ دا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لمسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والغائه تأسيسا على ان قرار تقرير المنفعة العامة المسادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون نميه خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول • واذ ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا ايجابيا. بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات م وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتى القضاء العادى والاداري يدور نیها نزاع هــول موضوع واهــد ، هو مدى مشروعیة قرار نزع

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، اذ هو أساس الدعوى المطروحة أماهم القضاء الادارى ، كما يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهـــة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية • وخلصت المحكمة في أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبني عليه « ان توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حـول مدى مشروعية قرار نزع اللكية للمنفعة العامة » • فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هذا الحكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خاصا بوقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها مقصور على الفصل في الطلبات الموضوعية في هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة المدنية في الفصل في الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد الميعاد على أساس ان الفصل في هذا الدغع لا يتوقف على الفصل في المسألة الاولية المتعلقة بمشروعية قرار نزع الملكيـــــــــة •

وحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، غيما لم يرد به نص فى هذا القانون المقواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات » • وتنص المادة ١٩٦ من قاندون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرغم الدعوى • ويعتبر المحكم المحكم الذعوى • ويعتبر المحكم المحكم الذع يفسره ،

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية ٠

وحيث أنه وأن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن فى الاحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع غيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا المقصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فأن القواعد المقررة فى قانون المراقعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقرارات المادرة من هذه المحكمة المحكمة المسارة

وحيث أن المستفاد من نص المادة ١٩٦ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقسع في منطوق الحكم _ أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له _ من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فأنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجيتـه .

لا كان ذلك وكان الحكم المطاوب تفسيره ... فى الدعوى الماثلة ... قد جاء قضاؤه واضحا فى تحديد موضوع التنازع الذى فصل فيه، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع فى الدعويين المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعة ادارية تتعلق بمدى مشروعية قسرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ۲۸۷ لسنة ۱۹۸۱، وانتسمى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلب الدعيات من تفسير اقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستئنافين المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

لهدده الاستباب

حكمت المحكمت برغض الدعوى •

جاسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محيد على بلغغ دنيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : مصطفى جبيل مرمى ومبدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد الجيد ورابح لدانى جمعة ومحيد كبال محفوظ وشريف برهام نور اعضاء وحضور السيد المستشار السيد عبد العميد عماره المسيد أمين السر وحضور السيد / احبد على نضل الله

قاعدة رقام (١٢)

القضية رقم ٦ لسنة o القضائية « تنازع »

- ٣ ـ دعوى نازع الافتصاص ـ قبولها .
 مناط قبول دعوى الفصل في نازع الافتصاص أن نطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الافتصاص القضائي ولا تتخلى احداهها عن نظرها ، أو أن نتخلى كلتاهها عنها .
- ٢ سنازع الجابى شرطه .
 شرط انطباق التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر إلى الحكمة الدستورية العليا .
- ٢ ــ دعوى ننازع الاختصاص ــ أثر رنعهــا .
 يترتب على رفع دعوى الثنازع على الاختصاص وقف الدعاوى المرضوعية القائمة المتعلقة به حتى القصل فيــه .
- ب دعرى تنازع الاختصاص ــ قبــول .
 رفع دعوى الموضوع المام جهة قضائية واحدة ــ لا يكون هناك تنازع على
 الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ــ أثره ــ عدم قبول دعوى التنازع
- ۱ ، ۲ ، ۳ ... أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا البند « ثانيا » من المادة ۲۰ من قانون المحكمة الدستورية العيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ... هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهـما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا

مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والمفصل فيها ، وهو ما حدا بالمسرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رغم دعوى التثازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتطقسة به حتى الفصل فيه » •

لا كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة الدعى وآخرين أمامها عن الوقائع المسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامراكم يعمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجسسراءات

بتاريخ ؛ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى الوقائع التى رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، دون جهة القضاء العسكرى التى نظرت الدعوى وقضت فيها بادانته •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم •

المكفية

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة •

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل في أن الدعى أقام دعواه المائلة طالبا تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رَفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « المدعى العلم العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ في الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام الدعى عليـــه وآخرين بصفتهم بتسليمه المواد والمهمــات الملوكة له والمودعـــة بأحد المواقع العسكرية ، وتأيد هذا الحكم استئنافيا بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ في الاستئناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق • وازاء تراخيي المحكوم عليهم في تسطيمه المواد والمهمات المقضى له بها ، فقد قسام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقي الاتفاق والتحريض مع آخرين في ارتكاب تزوير مادي ـ في الكشوف والمستندات التي قضي بناء عليها لصالحه ابتدائيا واستئنافيا من جهة القضاء العادى ــ واستعمال الممررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبالاشتراك مع آخرين في المشروع في تسميل الاستيلاء للغير على أموال معلوكة للقــوات المبلحة ، وانتهت الى تقديمه والغرين الى المحكمة العسكرية العليا التي قضت بمعاقبته بالاشعال الشاقة لدة خمس سنوات • وخلص المدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى الجنائية المشار اليها ، فقد اقام دعواه الماثلة بطلباته سالفة البيان ٠

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص — وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى

كلتاهما عنها ، وشرط أنطباقة بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما ييرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » •

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيات اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى و آخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ا، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع على أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعموى •

جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محيد على بليغ رئيس المحكية وحضور السادة المستشارين : مبدوح مصطفى حسن ومنيرأمين عبد المجيد ورابح المدنى جمعة ونوزى المسسعد مرتس ومحيد كبال محفسوظ والدكتسور عوض محيد المر المساعد مرتس وحديد كبال محفسات

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباراه الفسوض وهنور السيد / أحبد على نشل اللسه أبين السر

قساعدة رقسم (١٣)

القضية رقم 11 لسنة } القضائية « تنازع »

- ۱ ـ دعوى تنازع الاختصاص ـ تبولها . مناط تبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القفساء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، أو أن لتغلى اهداهما عنها .
- ٢ ــ تنازع ايجابى ــ شرطه . شرط انطباق التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهنين المتنازعتين عند رفع الاجر الى المحكمة الدستورية الطيسا .
- ٣ ـ دعوى تنازع الاختصاص ــ أثر رفعهــا .
 بيترب على رفع «عوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة »
 المتعلقة به حتى الفصل فيــه .
- إ النبابة العامة جهات الحكم .
 النبابة العامة وهى تمارس سلطة التحقيق لا نعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى ، ولا نعد جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالقصل فى الدعوى الجنائية عند رغمها البها .
- م رخصة النصدى ــ المادة ٢٧ من قنون المحكمة .
 اعجال رخصة النصدى النصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط
 بان يكون النص الذى يرد عليه التصدى منصلا بنزاع مطروح عليها ــ اذا انفى
 قيام النزاع خلا يكون ارخصة النصدى سند يسوغ أعمالهــا .
- ۱ . ۲ ، ۳ . . أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها أو أن تتخلى كلتاهما عنها • وشرط انطباقه بالنسبة الى المتنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة ااثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة حتى الفصل فيه •

أن النيابة المامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهسة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى فى تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولايسة القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وصمانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية عاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة غيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه فى هذا الخصوص وأن كان يعد عملا قضائيا _ الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية عند رغمها اليها .

نه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة
 لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها
 الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية

المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقسع فى شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والاكان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، هذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فأنه لا يكون لرخصة التصدى سسند يسوغ أعمالها .

الاجــراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها عدم قبول الدعوى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ه أبريك سنة ١٩٨٦ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم و

المحمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل فى ان النيابة العسكرية اتهمت المدعى فى القضية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الاول مـن

مارس سنة ١٩٨١ ، وما قبله ، أهان بالقول هيئة المحكمة العسكرية العليا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة المدعى بالحبس لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم ، كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا — المدعى — فى التحقيق الذى آجرته فى القضية رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، أنه فى غضون شهر مارس ١٩٨١ نشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة فيها ، وكذلك التأثير فى سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية بيها ، وكذلك التأثير فى سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية رقم ٢٦ سنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفى الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى يطلبون لاداء الشهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما وسرد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما وسرد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما وسرد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما وسرد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرس بالمرب بالمرب المحامد وسرد بكتاب المحامد طرف فيها مهونكى المحكمة وسرد بكتاب المحامد ولم يتم المحكمة وسرد بكتاب المحامد المورد بكتاب المحامد ولم يتم المحامد ولم يتم المحكمة وسرد بكتاب المحامد ولم يتم المحامد ولم

واذ ارتأى اادعى أن ثمت تنازعًا ايجابيا في الاختصاص بين المحكمة العسكرية العليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لعدم تخلى أي منهما عن نظر الدعوى المرفوعة اليها في ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى المائلة لتعيين الجهة المختصة بنظرة .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وعقاً للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت وإحد امام الجهتين المتنازعتين عند

رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل غيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفيع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتبلية به حتى الفصل غيسه .

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء مداكم أمن الدولة تنص على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق فى الجرائم التي تدخل فى اختصاص محاكم أمن الدولة ، وتباثير هذه الوظيفة وفقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات المبائية ما لم ينص القانون على غير ذلك و ويكون للنيابة العامة للبائشة الى الاختصاصات المقررة لها للسلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » .

وحيث أن النيابة العامة اذ تعارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعني في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضمانات التقاضي أمامها ، ويصدر المحكم علي أسلس قاعدة قانونية جاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا المحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجربه في هذا النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجربه في هذا المصوص — وان كان يعد عملا قضائيا — الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات المحكم التي تستقل وجدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفها اليها ،

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذي تجريه نيابة أمن الدولة العليا

فى القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن الدولة العليا ، لم يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولم تتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة فى شأن الموضوع الواحد وأيا كان وجه الرأى فى اتحاد هذا الموضوع لل تكون قائمة أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعموى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٧ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلســة ٢١ يونيــة سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ رئيس المحكمة وحقور السادة المستشارين : مبدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابح المشكى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين اعضــاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره المسيد / أحمد على فضل اللـه وحضور السيد / أحمد على فضل اللـه المين المر

قساعدة رقسم (١٤)

القضية رقم ١ لسسنة ٤ قضائية ((تنازع)) (١)

١ ــ تفازع اختصاص ایجابی ــ مناط قبول دعوی .
 مقاط قبول دعوی الفصل فیه آن تطرح الدعوی عن موضوع واحد آمام جهتین
 من جهات القضاء أو الهیئات ذات الاختصاص القضائی ولا تتخلی احداهما عن
 نظــــرها .

7 - خصوبة - زوال عنصر المازعة في الخصوبة الموضوعية - أثره على دعوى
 تاثرع الاختصاص المرفوعة بشائها - انتفاء المسلحة في دعوى المنازع .

١ – أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقام ٨٤ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احداهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل غيها ٠

٢ ــ اذا زال عنصر المتازعة فى الخصومة ، انتفت المصلحة فى الفصل
 فى دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها •

الاجسراءات

بتاريخ ٢١ يتاير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصـة

 ⁽۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حسكمين مماثلين في الدعويين رتمى ٣ لسنة } ق و } لسنة ه ق تنازع .

بالفصل فى الطعن فى قرار رئيس الجمهورية رقسم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ دون جهة القضاء الادارى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى انتهت فى ثانيهما الى عدم قبول الدعوى •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمــة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة •

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل فى أنه فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر رئيس الجمهوري القرار رقم ١٩٨١ بسأن تعيين الدعى عليه الاول الجمهوري رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الدعى عليه الاول ببا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة أساقفة للقيام بالمهام البابوية • فتظلم الدعى عليه الاول أمام محكمة القيم طالبا الغاء هذا القرار كما طعن فيه المدعى عليه الثانى بالالغاء أمام محكمة القضاء الادارى • وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٨ قضت محكمة القيم برفض التظلم _ وقد طعن المدعى عليه الاول في هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم بالطعن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم عليا _ في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ برفض الدفعى بعدم الاختصالص الذي أبدته الحكمة الماليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع الماثلة لتعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع •

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قاندون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احداهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل غيها غاذا زال عنصر المنازعة فى الخصومة ، انتقت المصلحة فى الفصل فى دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها •

لا كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على اعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية ، وهو ما كان يستعدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب الماء القرار المطعون عليه ، الامر الذي يستتبع زوال المنازعة في هذا القرار أمام كلتا الجهتين ، وتنتفى معه بالتالى المسلحة في دعوى التنازع الراهنة ، ومن شم يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعاوى •

السادة المستشارون رؤساء المحكمة الدستورية العليا واعضائها ورئيس واعضاء هيئة مفوضيها من تاريخ انشائها حتى الآن

أولا: رؤساء المحكمة

السادة الستشارون

الــى	سن	
1947/ 4/41 1944/ 1/4. 1948/ 1/4.	1979/1./ 9 1987/ 9/19 1987/ 9/ 1 1988/ 9/ 1	أحمد ممسدوح عطيــه فاروق محمود سيف النصر الدكتور فنحى عبد الصبور محمد على راغب بليــغ

ثانيا: اعضاء المحكمة

السادة المستشارون

۱۹۸۰/ ٦/٣٠	1171/1./ 1	على أحمد كامل
194./ 7/4.	1949/1./ 9	أبو بكر محمد عطيب
1927/ 1/14	1989/1./ 9	غاروق محمود سيف النصر
۱۹۸۰/ ٦/٣٠	1979/1./ 9	ياقوت عبد الهادى العشماوى
1941/ 9/8.	1141/1./ 1	محمد فهمي حسن عشري
1944/ 9/19	1971/1./ 9	محمد مهمی عسری کمال سلابه عبد الله
1944/ 7/4.	1949/1-/ 9	
194./1./18	1979/1./ 9	الدكتور فتحى عبد الصبور
1948/ 7/4.		محمود حسن حسين
1 4711	1979/1./ 9	محمد على راغب بليخ
	19.4./ // 3	محمود حمدى عبد العزيز
	191./ 1/7	مصطفى جميال مرسى
	1911-/ 1/ 7	ممدوح مصطفى حسسن
1986/ 7/4.	1941/ 9/89	محمد عبد الخالق النادى
	1941/ 7/19	منير امين عبد المجيد
	1987/ 7/18	رابح لطفي جمعه
	1987/ 7/48	فوزى أسبعد مرقس
	1924/ 4/10	محمد كمال محفسوظ
	1917 9/18	شریف برهام نسور
	1988/ 4/41	الدكتور عوض محمد عوض المر
	1948/1-/14	الدكتور محمد الراهيم أبو العينين
	1948/11/77	واصل علاء الدين أبرأهيم
	, , , ,	واصل عادا النيل الراسيم

ثالثا: رؤساء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

11A1/ Y/ Y	1989/1./ 9	عهر حافظ شريف
1944/ 4/13	1941/ 4/40	محمد كمال محفوظ (ندبا)
1948/ 4/4.	1984/ 4/41	الدكتور عوض محمد عوض المر
	1988/11/ 4	الدكتور أحمد محمد الحفنى (ندبا)

رابعا: اعضاء هيئة الموضين

السادة المستشارون

1941/ 4/18	1979/1./ 9	محمد كمسال محفوظ
1944/ 4/4.	1979/10/ 9	الدكتور عوض محمد عوض المر
	1371/1./ 1	الدكتور أحمد محمد الحننى
•	1979/1./ 9	الدكتور أحمد عثمان عياد
1986/11/17	1949/10/ 9	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	1987/1./4.	عبد الرحمن الناصر محمد نصير
	17/3 \3API	السيد عبد الحميد عمساره

السادة المستشارون الساعدون

1918/ 8/40	1924/1./4.	السيد عبد الحميد عماره
	1944/1./4.	الدكتور/حنني على جيالي

فهــــرس

، الصفحة ۳	رةم ت قـــد يم	•
٦	الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية	•
470	الاحكام الصادرة في دعاوى المتبازع	•
7 03	اسماء المستشارين رؤساء وأعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة الموضين منذ انشــــاتها حتى الآن	•
F a 3	البادىء في الاحكام الصادرة في الدعـــاوي الدسثورية	•
£4£	الباديء في الاحكام الصيادة في دعياري التنبازع	_

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم رقم القاعدة الصفحة

> اثر رجعی ۔ احزاب سیاسیة ۔ اختصاص ۔ استفتاء ۔ اعتقال ۔ اعمال سیادة

أثسر رهعسى

اثر رجمى ــ تاريخ سريان القوانين ــ « الحقوق ٢/٢٧ - ١٧٦ الكتسبة » •

ألبدا الدستورى الذى يقضى بعدم سريان المكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع قبلها يهدف الى احترام المحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرارالواجبطلمعاملات.

اجازت الدساتي الهشرع استثناء من هذا البدا أن يقرر الاثر الرجعى للتوانين ـ في غير المواد الجنائية - بشروط محددة _ انترضت الدساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للجنمع .

أحزاب سياسية

• **دستور – المادة الخامسة بعد تعديلها في ۲**۲ /*9*/۱ ۳۵۳ مايو سنة ۱۹۸۰ .

الدستور تطلب فى المادة الخامسة منه تعدد الاحزاب ليقوم على أساسها النظهام السياسي فى الدولة ، وكفل حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها بما يستتبع ضمان حق الانضمام اليها للحرمان من حق الانضمام اليها حق كفلة الدستور .

اختصاص

اختصاص ـ المحكمة الدستورية العليا ٣ /١ ٢٢

 استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تتتضى الناى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعابة مصالحها العليا . رقم رقم القاعدة الصفحة ٢/٣٠ ٢/٣٠

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا

المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
 بن المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من تانونها .

الحكمة الدسستورية العليا: ولايتها في ١/١٠
 الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى
 اتصالا مطابقا للاوضاع المتررة في المادة ٢٩ (ب) من
 تانونها .

اسستفتاء

راجع نستور (قاعدة رقم ۱/۰۱ ،۰۰۰۰ ،۳۵۳ ه. ۳۵۳ ه. ۳۵۳ ه. سندفتاء ــ نستور ــ المسادة ۱۵۲ م. سندور . دستور .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية أن يستغتى الشعب في المسائل الهامة التي نتصل بمصالح البلاد العليا ، لا يجوز أن يتخذ هذا الاستغتاء ذريعة الى اهدار احكام الدستور أو مخالفتها ، الموافقة الشعبية على مبادىء مسنة طرحت في الاستغتاء لا ترقى بهذه المبادىء الى رتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المتنت لتك المبادىء من عيب مضالفة الدستور ، تخضع هذه النصوص التشريعية لما تنولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

اعتقىسال

راجع قاشی طبیعی (تاعدة) وضعاتات التقاشی (تاعدهٔ ۲/۱۱) و مجلس الدولسة (تاعدهٔ ۰) و محاکم امن الدولة العليا (تاعدهٔ)

التظملم منسه

امر الاعتقال - التظلم منه - تكيفه - ٣/١٤
 ضمانات التقاضى •

التظلم من أمر الاعتقال بشكل « خصومة تضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل

رقم رقم القاعدة الصفحة

77

او سره الذى ينظلم من امر الاعتقال على اساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أقواله .

♦ أمر الاعتقال - النظام منه - قرار محكمـــة ١٤/٤ أمن الدولة العليا في النظام - تكييفهما .

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة العليا طوارىء يعتبر « تظلما قضائيا » اسند اختصاص الفصل غيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر «قرارا قضائيا» العليا « عدا استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر غيه .

اعمال سيادة

راجسع اختصاص قاعدة ١١/٣٠٠٠٠٠)

أعصال سيادة ـ ماهيتها ٠

اعمال السيادة هى التى تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخسرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجي .

اعمال ســـيادة ــ اختصاص ٠ ٢/ ٢/ ٢٢

استبعاد اعسال السنيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى الناى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل ، والزود عن سيادتها في الخارج ، ورعاية مصالحها العليا . رفم رفم القاعدة الصفحة

تأميسم

تأميم - انسوده على المشروعات المؤممسة مـ ١/٢١ ممتروعات المؤممسة مسئولية المشروعات المؤممة .

القانون رقم 11 السنة 1971 القانون رقم 147 السنة 1977 القانون رقم 177 سنة 1977 والمنشآت والمنشآت والمنسب المروعات بنقسل ملكيتهسا السي الدولة لا يترتب عليسه تصفيتهسا أو انتضاء شخصيتها التي كانت لها تبسل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ونمتها المالية مستقلتين عن شخصية وفهة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميم التراباتها قبل التأميم .

تأميم - مدى مسئولية الدولة عن التزامات ٢/٢١
 المشروعات المؤمية .

قرر المشرع مسئولية الدولسة عن التزامات المشرعات المؤمسة في حسدود ما آل البها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال ذمة المساهم عن ذهبة المشروعات المؤمهة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قبية اسسهه .

• تاميم ــ دســـتوري • ٢/٢١ ، ٢٢١

نص النستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

تاميم - مدى مسئولية زوجات وأولاد أصحاب ٢١/١
 الشركات والمشات الوممة عن التزاماتها •

تحميل جميع الموال الزوجات والأولاد بضمان الوناء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على اصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجمه المسئوليتهم عنها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

تاميم - تعويض أصحاب الشروعات المؤممة ١/٢٦
 التزم الشرع في توانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض
 المستحق لاصحاب الشروعات المؤممة كليا أو جزئيا
 أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية
 لحصصهم وأنصبتهم في تلك الشروعات ,

رقم رقم القاعدة الصفحة

و تأميم - تعويض - المقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الماعدة الصفحة الترم المشرع في قوانين التاميم التي تعلقت بها الحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة معادلا لكامسل القيمة الحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات .

177 7/17

قاميم مستحيض •
 لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٣٤
 لسنة ١٩٦٤ تعديل اسس او قيمة التعويض التي سبق ان ارسناها في قوانين التأميم جميعا .

تامیم - سندات - ملک خاصة - اعتبداء ۲۱/۱
 علیه - مصادرة •

ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكهلة لاسمم ورؤوس أموال الشركات والمنشات المؤممة للمنتقرارها لاصحابها بمرجب قوانين التأميم لمقتضى تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ اسنة ١٩٦١ من وضع حد التمى للتعويض لا يجاوز ١٥ الف جنيه للهو استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مما يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٣ من الدستةور ،

تشسريع

تشريع - مجاله - ملاعات التشريسع - ١/١/٢٩
 السلطة التقديرية للمشرع •
 التحديرية للمشرع •
 التحديرية المشرع •

مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية يمتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاعات التشريع من اخص عظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط معينة .

و تشريع ـ مجلس الشعب − المادة ٨٦ من ٣/٢٧ ١٧٦٠ الدسمينير ٠

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التثريم عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقب في ذلك مطلق بحيث يستطبع تنظيم أي موضوع بقانون في متبد في ذلك الا بأحكام الدستور . روم روم القاعدة الصفحة

سن القوانين عمل تشريعى تختص به الهيئة التشريعية التى نتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

قشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٤/٢٩ ضرورة - رئيس المجهورية - المادة ١٤٧ من الدستور - الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - اجاز الدستور تفويل رئيس الجههورية رخصة -

مسير المسور الموري رئيس المهموري المستدا التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريمي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

تشريع – رخصة التشريع الاستثنائية – ٢٩/٥
 شروط ممارستها – الرقابة .

ازجب الدستور لاعسال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تتهيأ خلال الفيية ظروف تسرغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابي لا تحتمل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب ـ رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من تيام هذين الشرطين .

القرار بقانون رقم } لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض الحكام توانين الاحوال الشخصية صدر على خسائه الاوضاع المقررة في المسادة ١٤٧٩ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب تغيد أنه لم يطرأ خلال الغيبه ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المسادة ١٤٧ من الدسستورية .

و تشريع - القرارات بقوانين - الرقابة ٧/٢٩
 العستورية •

تقدير الضرورة الداعيـة لاصــدار القــرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس رقم روم **القاعدة الص**فحة

الجمهورية تحت رقاب مجلس الشعب لا يعنى ذلك بند سي الطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقانون دون التقد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور للمخضوع هذه القرارات بقوانين لما تتلولاه المحكمة من رسابة دستورية .

قرار بقانون ساقرار مجلس الشعب للقرار ۸/۲۹ مجلس الشعب القرار ۱۹۲۸ میناند ۱۹۲۸ کا بیات افزار میناند بود استفرار نفاذه بوصفه الناند کا با در الماند کا با در الم

الذى نشأ عليه دون تطهيره من العبوار الدستوري

تشريع - السساطة التغفيذية - حدى ١/٤٩
 اختصاصها في مهارسة الإعمال التشريمية .

الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ــ استثناء بن هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة أعبالا تدخل في نطاق الاعبال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

تشريع - المحكمة التسميةورية العليا - ١/٣٢ ٢٢٩
 قابئهما •
 قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد

قرارات المجلس الأعلى للجامعات باستتناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تتضمن أحكاما عابة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

 ه تشريع - تعديل أو الفاء النص التشريعي ١/٢٧
 المطعون بعدم دستوريته - لا يحول دون النظر والفصل

 ف دعوى عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فـترة

 نفاذه وترتبت بهتضاه آثار قانونية بالنسبة له .

و تشريع حضرورة - رقابة قضائية ٠ (١/٥٠ ٢٣٦ رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها فى الله ١/٥٠ ١٤٧ الله ١/٥٠ من الدستور - الشروط اللازمة لمهارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

و تشريع - قرار بقانون - ضرورة ٠ الآم ٢/٥٠ الترار بقانون رقم ١٤١ لسئة ١٩٨١ بتصفية
 الاوضاع الناشئة عن نرض الحراسة - الاسباب التي

ريم ريم القاعدة الصفحة

> دعت الى الاسراع باصداره فى غيبة مجلس الشنعب _ صدوره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته التقديرية .

• تشريع - قرار بقانون - مجاله التشريعي - ١٠/٥٠ ٢٣٦ الله ١٤/٥٠ من الدستور •

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون اساس ذلك .

تظـــلم

راجع قاضی طبیعی (قاعدة) وضهانات التقاضی (قاعدة ۱۳/۱۹) ومجلس الدولة (قاعدة) ومحاکم أمن الدولة العليا (قاعدة)

امر الاعتقال ـ التظلم منه ـ تكييفــه ـ ٣/١٤ ... ضمانات التقــاضي •

التظلم من اسر الاعتقال يشكل « خصوبة تضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقال او غيره - الذي يتظلم من امر الاعتقال على اساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام المام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه المم محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » كافة ضمائات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أتواله .

ار الاعتقال - النظام منه - قرار محكمة ١٤/١٤ امن الدولة العليا في النظام - تكيفهما .

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة العليا طوارىء يعتبر « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه ألى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة الامن الدستور ، والقسرار الذى نصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر « قرارا تضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعسادة النظر فيه .

رقم رقم القاعدة الصفحة

تعسسايم

المساواة .

صحق التعليم مدا تكافؤ القرص مسدا ٢/٣٢ الحق في التعليم أدى ارسى الدستور اصله هو الحق في التعليم الذى ارسى الدستور اصله هو ان يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذى يراه أكثر اتفاقا مع ميوله وملكاته وفق التواعد التي يتولى المشرع وضعها ننظيسا لهدذا الحق بسا لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى الا تخل القيود التي يغرضها المشرع في مجال هدذا التنظيم بعبداى تكافؤ الغرص والمساواة المنصوص عليهما في المستور ، ، } من الدستور .

التعليم المالى ـ الكليات والمعاهد العالية ٣/٣٦
 التعليم العالى يعد الركيزه الرئيسية لتزويد المجتمسع
 بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين يقع على عوانقهم
 مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتمين ان يرتبط
 في اهدافه واسس تنظيمه بحاجات المجتمع وانتاجه .

 التعايم العالى ــ فرص الالتحاق به -- الشروط ٢٢١ ٢٩٠٠ المضـــوعية •

الفرص التى تلتزم الدولة بأن تتيجها للراغبين فى الالتحاق بالتعليم المالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا فى كلياته ومعاهده المختلفة ، والسبيل الى فض تزاحمهم وتفافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتصديد مستحقيها وترتيبهم فيها بينهم وفق شروط موضوعية ترتد فى الساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهداف ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ فى الفرص والمساواة لدى القانون ، فاذا استقر لاى منهم الحق فى الالتحاق باحدى الكليات والمعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يجوز أن يفضل عليه من لا تتوافر فيه الله الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قدره الدسستور ،

القبول في التحيم الحامعي - معيار الفاضلة ٣٢/٥
 بين التقدمين للتعليم الجامعي .
 بين التقدمين اللاء قبل التعليم الجامعي .

تكفلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ببيان ما ارتانه من شروط موضوعية محققة لتكافؤ

رمم رمم القاعدة الصفحة

الغرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية المابة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت التبول في التعليم الجلهمي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

و القبول بالتعليم العالى - مبداى تكافؤ الفرص ٦/٣٢
 ٢٣. ٦/٣٢

المهلّمة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التى تضينها النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أمراد الفئات المستثناه محل من يتقمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها الامر الذي يتعارض مع طبيعة حق التعليم العالى واحدانه ومتطلبات الدراسنة فيه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والإخلال بهبداى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ويشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ، ، ، من الدسستور .

تعسويض

راجع تأميم (قاعدة ١/٢٦) وحق ملكيمة (قاعدة ٥/٥٠)

تعویض تأمیم - قواتین التأمیم - تعویض ۱/۲٦ اصحاب الشروعات القومة • الترم المشروعات القومة به النسبة لتقدیر
 الترم المشروع فی قوانین التأمیم بالنسبة لتقدیر
 الترم المشروع فی موانین التأمیم بالنسبة لتقدیر

التعويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكالم القيسة المتيقية لتحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات .

تعويض - احسوال • عدم ردها عينا الى اصحابها طبقا للهادة الثانية
 من القسرار بقانون رقسم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط
 صحتهمن الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها
 تعويضا معادلا لقيمتها الحقيقية .

قعويض - طكيسة .
 التعويض الذي قررته المادة الثانية من القسرار
 بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والمتلكات
 (م ٣٠ - المحكمة الدستورية)

ريم ريم القاعدة الصفحة

> التى استثنيت من قاعدة الرد العينى يتحدد الى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية .

تفتيش المسكن

راجع حریات شخصیة (قاعدة ۲/۳/۲/۱/۱۲) وراجع دستور (قاعدة)

ح

حريات - حق سياسى - حق شخصى - دة التقاضى - دة المكية - حكم ،

حريسات شخصية

راجع دسيستور (تاعدة) 1/11 17 و حريات علمة - حريات شخصية - دستور . حريات علمة - حريات شخصية - دستور . حرص دستور سنة 1941 على كفالة الحيرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ، فاتى في المواد من 1} الى 6} فيه بقواعد اساسية تقرر ضهائات عديدة لحياية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات .

م حرمة المسكن - تفتيش المسكن ، ٢/١٢ ٧٦ حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو تفتيشه ما لم يصدر امر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة ،

حرمة المسكن ـ تغنيش المسكن . المادة ٤٤ ٣/١٢
 بن الدسستور .

نص المادة () من الدسستور بجاء عاسسا مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحربة الشخصية .

التلمس والتفتيش - المادة ٧٤ اجراءات ١١/٤
 جنائية •
 تخول مامور الضبط القضائي الحق في تفتيش

تخويل مامور الضبط العضائي الحق في تعتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن

يصدر له امر تضائى مسبب مهن يعلك سلطة التحقيق وفقا لحكم المادة ٧٤ اجراءات جنائية يخالف حسكم المادة ٤٤ من الدسستور .

حق ســياسی

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كمالتها وتبكين المواطنين من ممارستها لضمان اسهامهم في اختيار تياداتهم وممثليهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة _ اهدار تلك الحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .

الحقوق والانشطة السياسية ـ الحرمان ١٥/١ ٢٥٣
 منها ـ دستور ـ القانون ٣٣ السنة ١٩٧٨ .

النقرة الاولى من المادة الرابعة من التانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ اذ تحرم مئة من المواطنين حرمانا مطلقا ومؤبدا من حقهم في الانتساء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، مان ذلك ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم الملاتين ٥ ، ١٣ من الدستور .

حربة تكسوين الاحزاب السياسية وحسق ٢/٥١
 الانضمام اليها ــ دستور ــ المادة الخامســـة بعــد
 تعديلها في ٢٢ مايو ســنة ١٩٨٠ ٠

الدستور تطلب في المادة الخابسة بنه تعدد الاحزاب ليقوم على أساسها النظام السياسي في الدولة، وكل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بسأ يستتبع ضمان حق الانضمام اليها — الحرمان من حق الانضمام اليها كله الدمان من حق الانضمام اليها كله الدستور .

حىق شىخصى

حق شخصى ـ النزول عنه ٠ ٢/٤٠
 اعتباره عبلا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج
 اثره في استاط الحـــق .

حظسر التقساضي

راجع حق التقاضى (قاعدة ۱/۱۷) وراجع قرار ادارى (قاعدة ۱/۱۷) وراجع منع التقاضى (قاعدة ۱/۱۷)

حسق المتقساضي

حق التقاضى - المادة ١٠ من الدسستور - ١/١٧
 ميدا المساواة - المادة - ٤ من الدستور -

حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل سالمدة 1۸ من الدستور نصها على كفالة حق التقاضى وحظر تحصين أي عمل أو قسرار ادارى من رقابة القضاء ترديد لما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفسالة حق التقاضى من الحقوق المهلة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها سحرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

اعتقىسال

حق التقاضى - مجلس الدوئــة المادة ۱۷۲ ۱۱/۵
 من الدســـتور •

الشرع آداً كفل للمعتقل حق النتاضي ما خوله له من النظام من الامر المسادر باعتقاله أمام جهة تضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من الدستور .

و حق التقاضى - المادة ١٨ من الدستور • ٢/٢٣ من الدستور • حق التقاضى مبدأ دستورى اصيل - حظر النص في القوانين على تحصين أي عبل أو قرار أدارى من رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ١٨ من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد •

حق التقاضى - ببدا الساواة .
 حـق التقاضى من الحتوق المسامة التى كفلت
 الدسناتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة
 معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدأ المساواة.

حىق ملكيسة

راجع تأميم (قاعدة)

حتق المتحسنة ، تنظيم تشريعى ، (٤/٥٠ ٢٣٦ لم يقصد المشرع الدستورى أن يجعل من حق المكية حقا عصيا يمتنع على النظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام – للمشرع الحق في تنظيم حق المكية على الوجه الذي يراه محققا للصالح العام – الساس ذلك المادة ٣٢ من الدستور ،

حتى المكيسة •
 حرصت الدساتير المحرية المتعاقبة على مبدأ
 صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل
 الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها .

●حق الملكيــة . صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي ارردها الدســـتور . بيان ذلك .

ملكية – بيع ملك الفير – أمسوال – ٠٥/٥
 استردادها •

عدم رد بعض الاصوال والمتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدنى لبيع ملك القسير .

ملكية - تعويض - الموال .
 عدم ردها عينا الى اصحابها طبقا للهادة الثانية
 من القرار بقانــون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط
 صحته من الناحية الدستورية - وجــوب تعويضهم
 عنها تعويضا معادلا لتبتها الحقيقية .

ملكيسة خاصة - نزع المكيسة - شروطه ٣/٢١
 الدسستورية •
 حظرت الدساتير نزع المكية الخاصة الا للمنفعة
 العامة ومقابل تعويض .

الشركات والمنشآت المؤممة _ تأميم

• ملكة خاصة _ تحميل جميع أموال زوجات ٢/١ ١٢٢ وأولاد أصحاب المشروعات المؤمسة بضمان الوغساء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنهابمقتضى ض المادة الثالثة الشائدة المادة المادة الرابعة من القرار بقانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، والمسادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكة الخاصة بالمخالفة للمسادة ٣٤ من الدسستور .

• ملكية خاصة - الحد الاقصى لها . ٣/٢٦ ١٦٠٢ درمت الدساتير المرية المتعاقبة على تأكيد حملية المكامسة .

لا يجيز الدستور تحديد حدد اقصى لما يملك الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

● ملكية - تعويض • التعديد ال

حسكم

راجع دعوى دستورية (تاعدة١/٨٠) • دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته ١/٨ ٩٠ الدعاوى الدستورية عبنية بطبيعتها - الاحكام

الصادرة نيها لها حجية مطلقة قبل الكافـة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون نيه أم الى دستوريته .

دعوی دستوریة _ الحکم فیها .

نص اللَّدة ٢٩/١ من قانون المحتمة الدستورية العليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية ملزسة لجميع سلطات الدولة وللكانة لا يخل بما نص عليه الدستور من كفائة تكافئ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

• المحكمة الدستورية العليا ـ طبيعة احكامها

وقراراتهـــا أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغم قاملة للطعن ــ أسـاس ذلك ــ نص المادة ٨٤ من

حكم محسلي

تانون المكهة .

بها الى الوزراء .

● حكم محلى ـ اختصاصات ادارية . النقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المسنة ١٩٧٦ المعلى المادر وتم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ـ النصد منها ـ أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الاجهـزة والمرافق التابعة لهم السلطات والاختصاصات المتررة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاصات باصدار اللوائح التنفيذية التى تكون التوانين قد عهدت

(3)

دسستور ۔ دعسوی

دسستور

راجع مبدأ المساواة (عاعدة ٢٧/١) • دستور ـ مبدأ المساواة ـ المادة ٤٠ من العستور •

التصود بالمساواة التى نصت عليها المادة .؟ من الدستور هو عدمالتمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم رقم الصفحة القاعدة

و دستور - ببدا التضابن الاجتماعي - المادة ٢٧/٥ ١٧٦ السابعة بن الدستور •

عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاحتماعي والصحى وتعيين قواعد صرف الماشات والتعويضات _ قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف ميدأ التضامن الاحتماعي .

140 و دسستور - نصوصه تبثل اسمى التواعد ١/٢٩

نصوص الدستور تبثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها باعتبارها أسسمي القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات .

• يستور ـ الحكوبة ـ السلطة التنفينية • الدستور بين المتصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .

دعوى دسستورية

راجع حكم (قاعدة ١/٨٠٠٠٠٠) • دعوى دستورية - احراءاتها : اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، مضالفة هذه الاوضاع ، اثره ، عدم تبول الدعوى .

• دعوى دستوية - اجراءاتها - المعاد المحدد ٥ /١ 30 لرفعهــا ٠

الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية ونقا للنقرة (ب) من المادة ٢٦ من قانسون المحكمة ، والميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع لرمعها بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهي اوضاع اجرائية في التقاضي ومن النظام العام .

 دعوى دستورية - المعاد المدد ارفعها ٠ ١/ ٧ 80 سكوت محكمة الموضوع عن تحديد ميعاد لرفيع الدعوى الدستورية وجوب رفعها تبل انتضاء الحد الاقصى للميعاد ... رفعها بعد انقضاقه .. عدم قبول الدعسوي ء

و دعوى دستورية - المعاد المحد ارفعها ، ٧ /٢! ٥٥ ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كدد اتصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذى تحدده مصكبة الموضوع في غضون هذا الصد الاتصى يعتبر ميعادا حنيا يقيد مصكبة الموضوع والخصوم على حد سنواء - تجاوز محكبة الموضوع المد الاتمى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أى ميعاد - التزام الخصوم برفسع دعواهم الدستورية قبل انتضاء هذا الحد الاتصى والا كاتت دعواهم غير مقبولة ،

و دعوى دستورية - الجعاد المحدد لرفعها ٠٠ .٣/١ ٨٥ تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة لاحقة لانتضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

و دعوى دستورية ب المعاد المحدد لرفعها • 0 / ٧ ميماد الثلاثة الشهر الذي فرضه المشرع كحدد التصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من تانون المحكمة يعتبر ميمادا حتيبا يقيد محدكمة الموضوع والخصوم على حد سسواء ٠ ويتعين رفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والاكانت غير متبولة .

و دعوى دستورية – اجراءاتها .
 ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية
 لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع
 المتررة تاتونا .

١٤ ١/ ٢ المحكمة ٢ ١/ ١
 ١٤ ١/ ٢ المليا ٠

أنصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بالداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الوضوع ، فأقا تبيئته الدفع حددت ميعادا لرفسع الدعوى أمام المحكمة العليا ـ فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير متبولة .

دعوی دستوریة - قبولها .
 بجسوب أن بتضهن قرار الاهسالة أو صحيفة

الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا ـ حكمة ذلك ـ اغفال هذه البيانات - أثره ـ عدم قبول الدعوى

- و دعوى دستورية الصلحة فيها شرط اقبولها. ١/١ ١ يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر الطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه .
- حموى دستورية المسلحة فيها ۲/ ۸
 الطعن بعدم دستورية نص سعبق للمحكمة
 الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته انتفاء
 المسلحة في الدعوى أثره عدم تبول الدعوى .
- دعوى دستورية الصلحة فيها تعديل أو الغاء النص التشريعي المطعون بعدم
 دستوريته لا يحبول دون النظر والفصل في دعبوي
 عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فترة نفاذه ،
 وترتبت بهتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، وبالتالي
 توافرت له مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
- دعوى دستورية ـ الصلحة فيها · ١/٣٨ ١/٣٨ يشترط لتبول الدموى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط هذه المسلحة أن يكون ثبة أرتباط بينها وبين المسلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسالة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ،
- دعوى دستورية ـ الصلحة فيها الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للنصل الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للنصل فى مدى دستورية القواعد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ـ تنازل المدعى عن طلب الفوائد ، اثره ـ انتفاء المصلحة فى الدعاوى الدستورية .
- حدوى دستورية ... الصفة في الدعيوى ... ٣/٣٠ ٢٠٩
 حامعة الازهر ... اهلية التقاضي .
 التانون اسند لرئيس جامعة الازهر صفة النيابة
 عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي يدخل في
 عمومها الهيئات التضائية ؟ وما يتعرع عن هذه النيابة
 من أهلية التقاضي فيها يتعلق بتلك الصلات .

دعوى دستورية - الخصومة في الدعوى - ١٨
 التدخل الانضليماني ٠

الخصومة في طلب التدخل الانضهامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضهامي .

و دعوى دستورية _ نطاقها .
 نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدناع
 بعدم الدستورية المبدى أمام محكمة الموضوع .

و دعوى دستورية - رخصة التصدى • الرخصة الخولة المجكمة الدستورية العليا الرخصة الخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية التوانين واللوائح - مناط اعسالها - أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها انتفاء تيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

و دعوى دستورية - ترك الخصومة . ١/٤٨ ٣٢٥ طلب المدعى ترك الخصومة وموانقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة المدعى الى طلباته عبلا بنص المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرانعات .

دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته ٠ ١/ ١٠ ١٩ الدعلوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام المسادرة فيها لها حجية مطلقة تبل الكانة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .

و دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته • 1/17 ٦٦ نص المادة ١/٤٩ من تاتون المحكمة الدستورية المكلمة الدستورية المليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية المزية لحميع سلطات الدولة والمكافة لا يخل بما نص عليه الدستور من كمالة تكافي الفرص والسياواة ببن المواطنين وصون حقوقهم في الدفياع والالتجاء الى تاضيهم الطبيعي .

دعوی دستوریة - الحکم فیها - قانسون - ۱/۲۲ ۱۹۳۳ ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستوریة احد

نصوصه يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باتى نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

الحكمة الدستورية العليا - طبيعة احكامها ١/٣٦
 وقراراتها •

أحكام المحكمة الدستورية العليا وتراراتها نهائية وغير تابلة للطعن - أساس ذلك نص المادة ٨٨ من تاتون المحكمة .

(,)

الرقابة القضائية الدسيتورية

راجسع اسستفتاء (قاعسدة ۱۰۰ ۱/۵۱)
وراجسع تشريسع (قاعسدة ۱۰۰ ۱/۵)
و الحكمة الدستورية العليا سرقابتها • ۱۲۳ ۱۲۳
الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقسوق المطلقة تقديرية ، والرقابة التضائية على دستورية

انها سلطة تقديرية ، والرقابة التضائية على دستورية التشريعات لا تهدد الى ملاعة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هـذه السلطة فى سن القـوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ــ خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الحكمة النسستورية العليا - رقابتها ٠ ٥/٢٩ ١٩٥ رخصة التشريع الاستثنائية ٠

أوجب الدستور لاعمال رخصة التشريسع الاستثنائية أن يكسون مجلس الشعب غائما ، وأن تنهيا خسلال الغيبة ظسروف تسسوغ لرئيس الجمهسورية سرعة مواجهتها بتداسير لا تحتمل التأخير لحين انعتاد مجلس الشعب سرتابة المحكمة الدستورية العليا تهتسد للتحقق من تيسام هذين الشرطين .

م المحكمة الدستورية العلما - رقابتها . ٢٦/٥ ١٦٢

المحكمة الدستورية العليا لا تتقيد وهي بصدد اعبال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يظمه المشرع على القدواعد التي يستفها متى كانت تتفاق مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور .

رفم رقم القاعدة الصفحة ١٩٥/٢٩ م١٩

و المحكمة الدستورية المليأ – رقابتها • الرقابة التضائية التى عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا هدمها الحفاظ على مسادئه وصون احكامه من الخروج عليها .

و الحكمة الدستورية العلياً - رقابتها ، تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالملدة (١٩٦ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية نحت رقابة مجلس الشعب - لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تقولاه المحكمة من رقابة دستورية .

و المحكمة الدستورية العلايا _ رقابتها • المحكمة الدستورية العلايا _ رقابتها • مرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة للدستورية العليا .

● المحكمة الدستورية العليا – رقابتها ، رخص الدستور في المسادة ١٥٢ منه لرئيس رخص الدستور في المسادة ١٥٢ منه لرئيس الاجمهورية أن يستفتى الشسعب في المسائل الهامة التي السدتناء دريعة الى اهدار احكام الدستور أو مخالفتها الموافقة الشمعية على مبدادىء معينة في الاستقتاء لا ترقى بهذه المبادىء الى مرتبة النصوص الدستورية للاستحرية المتنوب النصوص التشريعية المتناة لملك المبادىء من عيب مضائفة الدستور ــ تخضيع هذه النصوص التشريعية الم تتولاه هذه المحكمة من رقيابة دستورية .

(w)

سلطة التشريع – سلطة تنفينيسة سسلطة التشريع

راجع تشريم (قاعدة رقم) ٣٩/ ٢٧٤ واجع تشريع ــ المادة الثانية من الدسستور بعد تعديلهـــا .

يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور – بعد تعديلها – أن المشرع أتى بتيد على سلطة التشريع توامه الزامها وهي بصدد وضمع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستبداد الاحكام المنظبة للمجتمع منها .

• سلطة التشريع - مبادىء الشريعة الاسلامية ٠ .٣٠.

سططة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ اصبحت مقيدة فيها تسنه من تشريعات مستحدثة و معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ببراعاة أن تكون هذه التشريعات متققة مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، ولا تضرج في الوقت ذات عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاضريع على سلطة التشريع في صحد المهارسة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سسوى الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سسوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض الى التداريعة الذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية .

• سلطة التشريع - مبادىء الشريعة الاسلامية . ٨/٢.

الزام المشرع بانخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي مرض فيه هذا الالزام لا يعني اعناء المشرع من تبعة الابتاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وأنها يقى على عانقة من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مضافة المبادىء مسافة الذكر تحقيقا للانساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم الخروج عليها .

سلطة تنفنسة

تشريع - السلطة التنفيذية •
 الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع --

استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات

> محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

(ش)

شريعية اسلاميية

راجع سلطة التشريع (قاعدة ٢٦٥) ٢٠٠ ° ٢٠٠ و شريعة اسلامية - المادة ٢٢٦ منى • المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ الم يلحقها أي تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ تاريخ تعديل الدستور القائم .

النعى عليها بمخالفة حسكم المسادة الثانية من المستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع الشريعة الاسلامية في غير محسله .

• شريعة اسلامية - المالدة ٢٢٧ مدنى • ٨/٣٩ ١٠٧٠ المادة ٢٢٧ من القانسون المدنى الصادر سسنة ١٩٤٨ ١٩٤٨ ١٩٤٨ ١٩٤٨ تاريخ تعديل الدستور القائم . المالدة الثانيسة من النعى عليها بمخالفة حكم المادة الثانيسة من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع الشريعة الاسلامية في غير محله .

(ض)

ضرورة - ضمانات التقاضي

راجسع تشريسع (قاعسدة رقم ٠٠٠٠٠٠) وراجسع الرقابة القضسائية الدسستورية (قاعسدة رقم ٠٠٠٠٠)

ضسرورة

ضرورة - تشريع - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور .

الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة

> حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للصوابط والتيود المنصوص عليها في المسادة ١٤٧ من الدسستور .

و تشريسع - ضرورة - رخصة التشريسع ٢٩٥٥ الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية.

أوجب الدستور لاعسال رخمسة التشريسع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تنهيا خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعسة مواجهتها بتدابير لا تحتبل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب _ رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

َ ﴿ تَشْرِيعِ ﴿ ضُرُورَةً ﴿ الْمُقْرَارُ بِقَانُونُ رَفَّهُ } ٢٩/٦ ١٩٥ السَّنَةُ ١٩٧٩ ٠

الترار بتانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض الحكام توانين الاحوال الشخصية صدر على خسلاف الاوضاع المتررة في المادة ١٤٧٩ من الدستور مشهوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب تفيد انه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحسالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المسادة ١٤٧ من الدستور .

• تشریع - (القرارات بقوانین) الرقسابة ٧/٢٩ ١٩٥ دستورية ،

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عهلا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجههورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالصدود والضوابط التي نص عليها الدستور حضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية.

ضمانات التقساضي

راجع اعتمال (تاعدة رقم ٣/١٤,٠٠٠٠) وتطللم (تاعدة رقم٠٠٠) وقالم طبيعي (تاعدة رقم) ومحكمة القيم (تاعدة رقم) ومحكمة أبن الدولة العليا (تاعدة رقم)

♦ المنظلم من أمر الاعتقال مس ضمانات التقاضى • 7/1٤ . التظلم من أمر الاعتقال أمام محكمة أمن السدولة التظلم من أمر الاعتقال أمام محكمة أمن السدولة السلطة التنفيذية وبين الممتقل ما و غيره ما الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباء في الممتقل أو عسدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام وقد كفال المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » كانة ضمانات التقاضى من أبداء دفاعه وسسماء أتواله .

۸/٥٠ القيم - ضمانات التقاضى - القساضى ٨/٥٠ ٢٢٧
 ١١طبيعسى ٠

محكمة القيم جهة قضاء انشئت كمحكه دائمة لتباشر ما نيدل بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى نسرض الحراسسة على أمسوال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية ،

كفل المشرع للمنقاضين أمام محكمة القيم ضمانات . ٩/٥٠ ٣٣٧ التقاضي من ابداء دنماع وسماع السوال وتنظيم لطرق واحراءات الطعن في أحكامها .

محكمة القيام تعتبر القاضى الطبيعى بالنسسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ١٨ من الدستور .

(5)

قاضی ــ قانــون ــ قرار اداری ــ قرار بقانون قاضی طــبیعی

راجع محاكم امن الدولة العليا (قاعدة ١/١٤)
ومحكمة القسيم (قاعسدة ٥٠٠٠ . ٨/٥)

محكمة ابن الدولة العليا طوارىء - القاضى ١/١٤
 الطبيعي - المادة ٨٨ بن الدستور •

محكمة أمن الدولة العليا طوارى، وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في النظلمات من اوامر القبض والاعتقال فصلا قضائبا قد اضحت القساضي الطبيعي لهذه المنازعات وليس في اسناد الفصل في هذه النظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقسال من رقابة القضياء . الامر الذي لا ينطبوي على أي خالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

• محكمة القيم – القاضى الطبيعى – ضمانات ، ٨/٥٠ ٣٣٧ التقاضى – المادة ١٨ من الدستور •

محكمة التيم جهة قضاء أنشئت كمحكة دائهة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالغصل في دعاوى غرض الحراسسة على أسوال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية كفال المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وننظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

محكمة القيم تعتبر القاضى الطبيعى بالنسبة ٩/٥٠ ٣٣٧ لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ١٨ من الدستور.

(قسانون)

راجع اثر رجعی (قاعـدة ۲/۲۷ ۰۰۰۰۰) اثر رجعی ـ تاریخ سریان الةوانین ــ الحقـوق الکتســـة ۰

البدأ الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام ٢/٢٧ ١٧٦ القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع عليها يهدف الى احترام الحقوق الكسية ومراعاة الاستقرار الواحب للمعاملات .

اجازت الدساتير المشرع استثناء من هذا البدا ٢/٢٧ الار يقسرر الاثر الرجعى للقوانين _ في غسير المسواد الجنائية _ بشروط محددة _ افترضت الدسساتير ان يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق الكسسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام المجتمع .

قسرار اناری

ولجسان أدارية (قاعسدة ٢/٢٣ ٠٠٠٠٠ ولجسان أدارية (قاعدة ١/١٧ ٠٠٠٠٠)

قَسُوار اداري - حظر الطمن فيه مضالف ٢/١٧٪ ١٠٢
 للدستور - اساس ذلك نص المادتين ٤٠ ١٨٠ من
 الدستور .

استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة بترتيب اتدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء يفطوي على مصادرة لحق التقاشي ريم رتم القاعدة الصنحة

> واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق ــ مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٨٢ من الدستور .

قرارات ادارية - لجان ادارية •
 الجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون
 ١١٩١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة

رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة – لجان ادارية – قراراتها – قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

قسرار يقسانون

راجع اختصاص (قاعدة ٥٠٠٠٠٠٠٠٠) وتشسريع (قاعسدة ٧/٢٩ ٠٠٠٠٠٠) والرقابة القضائية الدستورية (قاعدة ٠٠٠٠)

٧/٢٩ و قَـنـرارات بقوانين ــ مدى ســاطة رئيس ٧/٢٩
 ١٩٥ ٧/٢٩ و الجهورية في اصدارهـــا ٠

تقدير الضرورة الداعيسة السى اصدار القرارات بقوانين عمسلا بالمادة ١٤٧ من الدسستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور لد خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

القرار بقانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ - تشريع ٢/٢٦ ١٩٥٠ اسستثنائي ٠

القرار بقانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض القرار بقانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض حكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا بخطافة الدستور ، لان الاسباب التى استندت اليها الحكومة في التعميل باصداره في غيبة مجلس الشعب تنيد أنه لم وطرا خلال الفيبة ظرف تنوافر معه الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور و

القرارات بقوایئن التی تصدر است نادا الی ۱۰/۵۰ ۱۳۷
 اللادة ۱۶۷ من الدستور ـ مدی قوتها _ محالها
 التشریمی ۰

القرارات بقوانين التى تصدر طبقا للهادة ١٠/٥٠ ١٤٧ ٣٣٧ من الدستور ــ لها بصريح نمسها قوة القانون وتتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فى ذلك الموضوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون .

(3)

لجان ادارية - لوائع تنفينية

لجان ادارية

راجع قرارات ادارية (قاعدة ١/٢٠ ٠٠٠)

 ح اجان ادارية - قرارات ادارية ، ١/٢٥)

 الجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بتانون رقم ١١٩ السنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة للجان ادارية للمرات القائمة من المناسة قرارات الدارية وليست قرارات قضائية .

◄ التقاويم • التقاويم • النص على تحصين قراراتها من رقابة التفساء
 مخالف للدسسيور :

لوائح تنفينية

السلطة التنفيذية - تشريع - دستور • 1/{٩ التمريع - الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، من ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

و لواتح تفينية - دستور - المادة ١٤٤ صن الدستور •
 الدسستور •
 الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية - حدها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر متصرها على رئيس الجمهورية أو من يغوضه في ذلك

لو من يعينه المقانون لاصدارها بحيث يبتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقسع عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ١١٤ من الدستور .

• لوائسح تنفيدنية ٠ الاعتادية ٠ الاعتادية ١٤٩

القاتون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الإماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، الفقرة الثانية من مادته الاولى - مؤداها - أن وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - أثر ذلك - قرار محافظ المنيا رقيم 10% لسنة ١٩٨٧ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها - عدم دستوريته لصدوره من سلطة غير مختصية باصداره ،

• اوائسح تَنفيسنية ٠ ٩١/٥ ٢٢٧

قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى الفترة الثانية من مائته الاولى - تعديلها الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين التانون من له الحق في مهارسته - عدم دستوريتها - أساس نلك .

(p)

مبدا المساواة ـ مجاس الدولة ـ مجلس الشعب ـ محكمة القيم ـ محكمة اهن الدولـة - دسئولية ـ مصادرة ـ ملامهة ـ منع التقاضي ـ ميعاد •

مبدا المساواة

راجـــع تعليـم (قادــدة ٢/٣٠)) وحـــق التقــاخي (قادــدة ٢/١٧)) ودســـتور (قاعـــدة ٢/٢٧)

> المقصود بالمساواة التي نصت عليها المسادة .) من الدسستور هو عسدم التبييز بين أفراد الطائفة الواحدة أذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رتم رتم القاعدة الصغجة 1/17

1.1

۸.

٨١

• مبدأ المساواة - حق التقاضي • حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت

الدساتم المساواة بين المواطنين فيها ـ حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدأ المساواة.

محسلس السنولة

، الولاية العامة لمحاكسم مجلس الدولسة ــ مداولها - مجلس الدولة قاض القانون ألعام في المنازعات الادارية والدعاوي التاديبيسة .

اللَّادة ١٧٢ من الدستور _ مفادها - تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات ، وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان عند انشائه ، غير أن ذلك لا يعنى غل يد المشرع العادى من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له مالادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات التضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

و اوامر الاعتقال - دق التقاضي - المهــة 0/18 القضائية الختصة بنظر التظلم • الشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله امام جهة تضائية اخرى غير محلس الدولة تدتيقا للصالح العام

محلس الشسعب

لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

• مجلس الشعب ـ تشريع ـ المادة ٨٦ من 177 التســـتور ٠

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق محيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غم مقد في ذلك الا بأحكام الدستور .

• مجلس الشنعب - الهيئة التشريعية - سن القسوانين .

سن القوانين عميل تشريعي تختص به الهيئة ٣/٢٩ 110

120

120

التشريعية التى تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدسستور .

• مجلس الشسعب ــ رئيس الجمسهورية ــ المادة ١٤٧ من الدسستور • ١٤٧ع

المادة آلاً من الدسستور .

الاصلل أن يتبولى مجلس الشعب سلطة التشريع للجائز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والتيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

من الدستور . المستور . المستور . الدستور . المستور المستوري الذي الأرم المستور المستوري الذي الأرم المستور . المستوري الذي الأرم المستور . .

محكمة القيسم

راجع ضمانات التقاضي (قاعسدة ٥٠٠ . ٥/٥) وقاضي طبيعي (قاعسسدة ٥/٥٠ . ٠٠٠٠٠)

● محكمة القيم سالقاضى الطبيعى - ضمانات
التقاضى سالمادة ١٨ من الدسستور • ٨/٥٠
محكسة القيم المسكة وفقا للقانون رقام ٥٠
اسنة ١٩٨٠ تعتبر جهة قضاء انشئت كهكمة دائمة
لتباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص
بالمصل في دعاوى غرض الحراسات على أسوال
الاشخاص الطبيعين والاشخاص الاعتبارية •

كفل المشرع للمنقاضين المام محكمة القيم ضمانات ٨/٥٠ التقاضى من ابداء دغاع وسماع التوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها .

● محكة المقيم - القاضى الطبيعى • محكة القيم الشيام الشيالة ونقا للتانون رقم ٥٥ لسنة محكمة القيم الشيامة المبيعى في منهوم المادة ١٨٠ من الدستور بالنسبة المنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوى ومنازعات نرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .

۸.

٨١

177

محكمة أمن الدولة العليا

راجسع نظلسم (قاعسدة ۱/۱٤ ،۰۰۰۰) وقاض طبیعسی (قاعسدة ۱/۱٤ ،۰۰۰۰)

و محاكم إمن الدولة العليسا - تكييفها - هسى

جهسة قضساء .

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون المحاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون المولة العليا المشكلة وفقا فقساء التنفى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها من المسينائية ومن بون ما تختص به الفصل فى كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض الحانون الطوارىء .

و الاعتقال وفقا لقانون الطوارىء .

التظلم من أمر الاعتقال - قرار محكمة أمن
 الدولة العليا في التظام - تكييفها

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « تظلما تضائبا » اسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة ابن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر « قرارا تضائيا » ناشذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فسه .

محكمة امن الدواسة المعليا طوارىء سالقاضى
 الدائيمي سالدة ١٨ من الدستور

محكمة أبن الدولة العليا «طوارى» وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أواصر التبض والاعتقال فصلا تضائبا قد أضحت القاضي للطبيعي لهذه المنازعات ، وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء ـ الامر الذي لا ينطوى على أية مخالفة لحكم المادة ١٨٠ من الدستور .

مسسئولية

راجع تاميم (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

• تاميم – مسئولية المشروعات المؤمسة – القاهرن رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ – القاهون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ والمشات • ١/٢٢

رتم رتم التاءدة الصفحة

و تأويم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا 1/٢١ ابترب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التى كانت لها قبل التأويم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانونى وذبتها المالية مستقلتين عن شخصية وذبهة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولية كالملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

و تأميم - مسئولية الدولة • مرر المشرع مسئولية السدولة عن التزامات مرر المشرع مسئولية السدولة عن التزامات المشرع مسئولية الله من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال نمة المساهم عن نهـة المشروعات المؤممة ، وعـدم مسئوليته عن التصفية وفي حدود قيمة اسمهه .

و تاميم - الشركات والقشات المؤمة . ٢١/ ١٢٢ تحميساب تحميسال جميع أمسوال زوجات واولاد أصحساب المؤمة بضمان الوغاء بالتزاماتها الزائسدة على أصولها حسال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه المسئوليتهم عنها ، بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على المكية الخاصة بالمخالفة للهادة ٣٤ من الدستور .

مصسادرة

• اللكة الخاصة - الصادرة العامة أو الخاصة • ١٣/ ٢ منار الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم تضائى .

و المسادرة العابة - المادة ٣٦ من الدسستور ٠ ٤/٤٦ ٢١٥ المادة الثانية من الترار بتانون رقام ١٣ المسنة ١٩٦٤ اذ نصت على المولة ملكية الادوية الى المؤسسة المامية للادوية بدون متابل تكون قد خالفت المامة للادوية بدون متابل تكون قد خالفت المستور .

ملاعمسة

راجع - تشريع (قاعدة رقم ١/٤٠٠٠) و تشريع - مجاله - ملاعات التشريسيع - المسلطة التقديرية للمشرع .

مجالات التشريع الذي تمارسه السلطة التشريعية ؟ / ٢٩ يبتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاعمات التشريع من أخص مظاهر السلطة التديرية للمشرع العادي ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط معينة .

منسع التقساضي

راجع حق التساخى (قاعدة ١/١٧٠٠٠٠) تسرار ادارى (قاعدة ٢/١٧٠) ومبدأ المساواة (قاعدة ١/١٧٠)

حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدسستير مبدا المساواة - المادة ٥٠ من الدستور ٠

حق التقاضى ببدا دستورى اصيل - المادة ٦٨ بن الدستور نصها على كمالة حق التقاضى وحظر تحصين أي عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ترديد لم اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد ذلك أن حق التقاضى من الحقوق العالمة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة بمعينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الدين لم يحرموا من هذا الحق .

حق التقاضي ـ المادة ١٨ من الدسستور ـ منع
 التقـــاضي ٠

حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل ــ حظر النص في القوانين على تحصين أي عبل أو قرار اداري من رقابة القضاء ــ أساس ذلك نص المادة ١٨ من الدستور وما أقرته الدسائير السابقة ضمنا من كمالة حق التقاضى للافراد .

حق التقاضى - مبدا الساواة - منعالتقاضى ١/١٧
 حق النتاضى من الحقوق العامة التى كملت
 الدساتير المساواة بين المواطنين نبها - حرمان طائفة
 معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدأ المساواة .

قسرار اداری •
 حظر الطعن نبه مخالف للدستور اساس ذلك نص
 المادتین ٠٠٠ ١٨٠ من الدستور •

استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة ٢/١٧ ٢٠١٠ بترتيب اتدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي من رقابة القضاء ينطوى على مصادره لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين . ٤ ، ١٨ من الدستور .

ميمساد

راجع دعوى دستورية ﴿ قاعدة ٠٠٠٠٠) • دعوى دستورية — اجراءاتها — المعاد المحدد ارفعهسا • المحرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد

اوضاعها الآجرانية المتعلقة بطريقة رفعها وبعيعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ... مخالفة هذه الأوضاع ... اثره ... عدم ثبول الدعـــوى .

• دعوى دستورية – اجزاءاتها – البعاد الحدد ارنمها • ١/٤٧

الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى المستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من تأتون المحكمة ، والميماد الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجاوز ثلاثة أشنهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهي أوضاع جوهرية في التقاضي ومن النظام المسلم .

و دعوى دستورية - المعاد الحدد ارفعها • ٥ / ٢ ٥٩ ميماد الثلاثة اشهر الذي نرضه المشرع كحد التصى الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة بعتبر ميعادا حتميا بقيد محكمة الوضوع والخصوم على حد سواء •

تاريخ جلسة الحكم رقم الدعوي والسنة القضائية ٩ ۷ بنایر سنة ۱۹۸۶ الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢ ق دستورية ۲۱ ینایر سنة ۱۹۸۶ ١٤ ۲ الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق دستورية ۲۱ يناير سنة ۱۹۸٤ 27 ٣ الدعوى رتم ٨} لسنة } ق دستورية ۱۸ نبرایر سنة ۱۹۸۶ 49 ٤ الدعوى رقم ٩٣ لسنة ٤ ق، دسته، بة ۳ مارس سنة ۱۹۸۶ 30 ٥ الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق دستورية ٤. ٦ ٣ مارس سنة ١٩٨٤ الدعوى رقم ٥} لسنة } ق دستورية ۱۷ مارس سنة ۱۹۸۱ 10 ٧ الدعوى رقم ١٠٠٠ لسنة } ق دستورية ٤٦ ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ ٨ الدعوى رقم١٣٦ لسنة و ق دستورية ۷ أبريل سَنة ١٩٨٤ 30 ٩ الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ه ق دستورية ۲۱ آبریل سنة ۱۹۸۶ ۸٥ ١. الدعوى رقم ٧ لسنة } ق دسته، بة 75 11 ۲۱ أبريل سنة ١٩٨٤ الدعوى رقم } لسنة ه ق دستورية ۲ يونية سئة ١٩٨٤ 77 ۱۲ الدعوى رقم ٥ لسنة } ق دستورية 77 ۱۳ ٢ يونية سئة ١٩٨٤ الدعوى رقم١١٧ لسنة ٥ ق دستورية ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ ۸. 18 الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية ۱ درسمبر سنة ۱۹۸۶ ٩. 10 الدعوى رقم }} لسنة ه ق دسته بة ١ ديسمبر سنة ١٩٨٤ 17 17 الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق دستورية و يناير سنة ١٩٨٥ 1.1 17 الدعوى رقم . } لسنة ه ق دستورية و يثابر سنة ١٩٨٥ ١.٨ ١٨. الدعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية و يناير سنة ١٩٨٥ 118 19 الدعوى رقم ١٥٠ لسنة د ق دستورية ۲ نبرایر سنة ۱۹۸۵ 114 ۲. الدعوى رقم ١٢٤ لسفة ٤ ق دستورية ۲ غیرایر سنة ۱۹۸۸ 41 177 الدعوى رقم ١٧ لسنة ؟ ق دسته . بة ۲ غیرایر سنة ۱۹۸۵ 77 144 الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق دستورية ١٦ غيرابر سنة ١٩٨٥ 18.0 22 الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق دستورية ۱۹ غبرایر سنة ۱۹۸۵ 101 37 الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية ١٦ غيراير سئة ١٩٨٥ 101 40 الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستو. بة ۲ مارس سنة ۱۹۸۵ 47 171 الدعوى رقم ١ لسنة ١ ة، دسته، ية 177 47 ۲ ابریل سنة ۱۹۸۵ الدعوى رقم١١٤ لسنة ٥ ق يستورية ۲ ایریل سنة ۱۹۸۵ 111 47 الدعوى رقم ٢٣ لسنة ٥ ق دستورية 110 49 ٤ مايو سنة ١٩٨٥ الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية ٤ مايو سنة ١٩٨٥ 1.1 ٣. الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية ١ يونية سنة ١٩٨٥ 270 41 الدعوى رقم . } لسنة ٦ ق دستورية ۲۹ یونیة سنة ۱۹۸۵ 277 44 الدعوى رقه ١٠٦٦ لسنة ٦ ق دستورية ١٦ نونهبر سنة ١٩٨٥ 780 3 الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق. دستو، بة 10. 37 ١٦ نونيبر سنة ١٩٨٥ الدعوى رقم ٣٦ لسفة ٢ ق دستورية ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۸ 800 ٣٥ الدعوى رقم ١١ لسنة ؟ ، دسته رية ۲٦. ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۸ الدعوى رتم ١٨ لسنة ٦ ق دستورية

		تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
377	۲۲	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٥٠ لسنة ٦ ق دستورية
NF7	٣٨	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية
377.	٣٩	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۸	الدعوى رقم ٧} لسنة } ق دستورية
YAY	ξ.	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧ ق دستورية
11.	٤١	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ٦ ق دستورية
777	73	} يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٣١ لسنة ٦ ق دستورية
4.1	٤٣	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم١٢١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠٦	33	۱ نبرایر سنة ۱۹۸۹	الدعوى رقم ٩٧ لسنة ٦ ق دستورية
41.	٤٥	۱ نبرایر سنة ۱۹۸۸	الدعوى رقم١١٦ لسنة } ق دستورية
410	13	۱ مارس سنة ۱۹۸۲	الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية
441	٤٧	۳ مایو سنة ۱۹۸۲	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق دستورية
440	٨3	۳ مایو سنة ۱۹۸۲	الدعوى رقم ١٣٩ لسنة } ق دستورية
777	٤١	۱۷ مایو سنة ۱۹۸۲	الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية
777	٥.	۲۱ يونية سنة ۱۹۸۹	الدعوى رقم ۱۳۹ ، ۱۲۰ لسنة ه ق
404	١٥	٢١ يونية سئة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق دستورية

420

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

(1)

اختصـــاص

● اختصاص – قرار ادارى – الطعن فيه • 1/ ٧ قرار ترير المنفعة العالمة وترار نزع المكية ترار تقرير المنفعة العالمة يعتبر كلا منها ترارا اداريا ، قرار تقرير المنفعة العلمة يمثل ركن السبب في القسرار الوزارى بنزع الملكية المائمة ، النعى بعدم مشروعية قسرار نزع الملكية للمنفعة العلمة يشكل منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخسرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .

اختصاص ـ مخاصمة القضاة ـ رد القضاء
 عدم الصلاحيــة .

اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة برد ومخاصمة وعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا .

اختصاص – المحكمة الدستورية العليــــا –
 الطلبات وصحف الدعاوى •

الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى تلم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٢٩ من جواز أن تحيل احدى المحاكم الاوراق الى المحكم الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للنصل في النزاع ، وذلك للفصل في المسألة الدستورية .

و تفازع الاختصاص وتفاقض الاحكام • 1/ ٣ / ٣٨٠ المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل فى تنازع الاختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الاحكام المتفاقضة للعن في هذه الاحكام .

و المحكمة الدستورية العليا - ولايتها • 7/ ٣ . ٣٨. ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع بين الاحكام الصادرة من المحلكم التابعة لجهة تضائية واحدة .

وغم	زقم
السندة	القاعدة

277

المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - المسالة الدستورية .

السائة الدستورية . المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية في حسم التنازع حسول الاختصاص وتعيين الجهسات التضائية المختصة .

المسالة الدستورية لا تندرج ضمن مدلول ٣/٨ (١٥ الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأنه التسازع على الاختصاص ، الاختصاص بالمسالة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المسددة .

اختصاص – شركات القطاع العام – العاملون
 بهـــا •

المنازعات المتعلقة بأجبور العباطين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية ما يدخبل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة القضاء العبادى .

(ت)

تنازع اختصاص

المسالة الدستورية لا تسدرج ضمن مسطول ٣/٨ ١٥٠ « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصساص .

الاختصاص بالمسالة العستورية لا يصح أن يكون مصلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة .

تفارع اختصاص ایجابی – قبوله – المادة
 ۲۵ من قانسون المحكمة •
 ۲۵ من قانسون المحكمة •
 مناط تبول دعوى المصل في دعساوى تنسازع

مناط قبول دعوى الفصل في دعساوى تسارع الاختصاص الايجابي أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهنين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها .

> زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدى الى انتفاء المسلحة في دعوى التنازع .

- و تغازع ايجابي شرطه •
 شرط انطباق التنازع الايجابي أن تكون الخصومة
 مائهة في وقت واحد أمام الجهتين المتفازعتين عند رفع
 الامر الي المحكمة الدستورية العليا .
- و دعوى الفصل في تنازع الاختصاص قبولها ١/١٠ ٢٨٤ مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص المنافق المنافق
 - و دعوى تنازع الاختصاص قبولها (١/٤) ٢٨٤ رفع دعوى الموضوع المام جهة تضائية واحدة لا يكون هناك تنسازع على الاختصاص يقتضى تعيين
 الجهة المختصة أثره عدم قبول دعوى التنازع •
 - دعوى تنازع الاختصاص أثر رفعها ، ٣/١٠ ٢٦٨ يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتطقة بسه حتى الفصسل نيسه .
 - طلب الفصل في تعازع الاختصاص تكيفه، ٣٨٠ /١ ٣٨٠ طلب الفصل في تعازع الاختصاص أو في النزاع
 القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا
 من طرق الطعن في الاحكام القضائية .
 - و تنازع اختصاص الصفة في دعوى التنازع ، ١/ ١/ ٣٦٧
 يشترط نيبن يرفع دعوى التنازع أن يكون من
 ذوى الشأن بأن يكون طرفا في المنازعات التي حدث
 بشأنها التنازع في الاختصاص .
 - و دعوى المقارع دعوى جنائية الوكالة ، ١ /٢
 ابداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجعل
 وكالته متصورة على تلك الدعـوى .

٣٨.

دعوى التنازع فى الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية فى موضوعها واجراءاتها والحكم نيها وليست امتدادا لها .

و دعوى التفازع - شرط قبونها .
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أسام المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أسام المحكمة قانون المعليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون المحكمة .

تنازع تنفيذ الاحسكام المتناقضة

دعوى تفازع تففيذ الاحكام المتفاقضة - مفاط
 ٣ / ٣

مناط تبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقه بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهها معا .

■ النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين
— أساس الفصل فيه — قواعد الاختصاص الولائي ، ٢/ ٩ / ٤٢١ المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع التأثم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين تفاضل بينها طبقا لتواعد الاختصاص الولائي متمتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .

المحكمة الدستورية العليا - لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

تفارع احكسام •
 مناط تبسول طلب الفصل في النزاع الذي يتوم
 بشأن تنفيذ حكين نهائيين •

(ह)

. جنســية

راجع دعوى (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠)

ح جنسية ـ دعاوى اثبات الجنسية ـ طبيعتها ؟ / ٢٨٦ دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستبد وجوده من نصوص قانون الجنسية .

رقم رفہ انصفحة القاعدة 4/0

٣٩.

220

و جنسية ــ خصوبة ــ حكم ــ المنكم المسادر بانتهاء الخصومة في دعوى الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية -اثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

(z)

حسبكم

• احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغي ٦/٦ 290 قابلة للطعن _ أساس ذلك _ نص المادة ١٣ من تانون المحكمة العليا .

> يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم ، ماذا وقع بطلان فى حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في الحكم أمام المحكمة الدستورية العلها _ أساس ذلك _ نص المادة ٣ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا والمادة ١٥ من هذا القانون .

> > (c)

دعسسوي

دعوى ـ الدعاوى والطلبات ألتى تختص بها المحكمة الدستورية العليا ـ اجراءات رفعها .

 الدستورية العليا - أجراءات رفـع
 الحكمة الدستورية العليا - أجراءات رفـع
 ٢ / ١٤ الدعاوي والطلبات.

الإجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية المليا لرمع الدعاوى والطلبات التي تختص بالنصل فيها تتعلق بالنظام العام - يترتب على مخالفة هـذه

الاحراءات عدم قبول الدعوى .

290 دعوى - احالة - المادة ۱۱۰ مرافعات ٠ الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوي والطلبات بالمحكمة اللسبتورية العليا الافي الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ١/٣٩ من قانون المحكمة . لا محسل لاعمال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة الى الدعاوي والطلبات التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالقصيل قانها .

FA7

1/ 8

دعاوى اثبات الجنسية :

دعاوى أثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية.

دعوى تفسير حكم ــ ماهينها .
 دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في
 الاحكام ولا تبس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وقع
 نبها قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض او
 ابهام .

طلب تفسير حكم - مناط قبوله •
 مناط قبول طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب
 تغسيره غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المسراد
 منه ١ اذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه غموض
 ماته لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء
 حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحسكم أو
 المساسر، محجيته .

و دعوى - طلب التدخل الانضمامى - مناط
 قبسوله • الخصيومة في طلب التدخل الانضمامى تابعة
 الخصومة الاصلية - عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع
 انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

حعوى تنازع الاختصاص - انز رفعها . ٣/١٠ ٢٥٨
 يترتب على رفع التنازع على الاختصاص وتف
 الدعاوى الموضوعية القائمة المتطلقة به حتى الفصل
 نيب .

طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو تناقض
 الاحكالم مستكيفه م ١/٣
 طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع
 القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا
 من طرق الطعن في الاحكام القضائية .

دعيى تفارع اختصاص - الصفة فيها . ١/ ١ ٣٦٧
 يشترط فيمن يرفع دعرى التفارع أن يكون من
 ذوى الشأن بأن كان طرفا في المفارعات التي حدث
 بشانها النفازع في الاختصاص .

رتم رتم التاعدة الصفحة

● دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة • 1 / ٢ ٣٦٧ ابداء الدغاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالته متصورة على تلك الدعوى • دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم نيها ولست المتدادا لها •

دعوى تنازع الإختصاص - زوال عنصر
 المنازعة في الخصومة الموضوعية - اثره •
 زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدي الى
 انتفاء المسلحة في دعوى التنازع المرفوعة بشانها .

(ش)

شركات القطاع المام

راجع اختصاص (قاعسدة ٠٠٠٠٠٠٠)

• شركات القطاء العام - شركات الاقتصساد ٢ / ٢٧٤ الختلط - منازعات العام العام - اختصساص ٠

شركات الاقتصاد المختلط من اشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في راسمالها و شركات القطاع القانون الخاص و علاقة العالمين بشركات القطاع العالم علاقة عقدية بحكها القانون الخاص .

> المنازعات المتعلقة بأجبور العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخل في اختصاص محلكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة التفساء العادي .

> > ر(ق)

قسرار ادارى

راجع اختصاص (قاعدة رقم) ● قرار ادارى ـ اختصـاص • ۱/۷ ٤٠٦ قرار تقرير المنفعة العابة ، وقرار نزع الملكيـة يعتبر كلا منها قرارا اداريا .

مرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة .

النعى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة أدارية مما يدخل في اختصاص جمة القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم حمة القضاء العادى .

(ن)

النسامة العسامة

النيسابة العاسة .
 النيابة العامة وهي تمارس سلطة التحقيق لا
 تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي ،
 ولا تعد جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها
 بالفصل في الدعوى الحنائية .

(a)

هيئة الفوضين

• هيئة القوضين - الطلبات الجسديدة أو الإساقيدة • ٣٨٠ ٣٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٠٠٠ منتق المسام منتق الدور ابداء طلبات جديدة أو اضافية المسام

110

هيئهات قضهائية

جهة القضاء - الهيئسة ذات الاختصصاص
 القضصائي -

جهة التضاء هى الجهة التى تقوم بولاية التضاء الهيئة ذات الاختصاص التضائى هى كل هيئة خولها القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتماء الاجراءات القضائية التى يحددها القانون .

	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
777	۷ يناير سنة ۱۹۸۴ ۱	الدعوى رقم ٥ لسنة } ق تنازع
478	۷ ینایر سنة ۱۹۸۶ ۲	الدعوى رقم ٦٪ لسنة ٤ ق تنازع
۳۸.	۲۱ ینایر سنة ۱۹۸۶ ۳	الدعوى رقم ١ لسنة د ق تنازع
777	۱۸ نبرایر سنة ۱۹۸۶ ۶	الدعوى رقم ٢٪ لسنة ٣ ق تنازع
41.	۳ مارس سنة ۱۹۸۶ و 🐪	الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع
490	۷ أبريل سنة ۱۹۸۶ ٦	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفيذ
۲٠3	۱۹ مايو سنة ۱۹۸۶ ۷	الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع
610	١٦ يونية سنة ١٩٨٤ ٨	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع
173	ه ینایر سنة ۱۹۸۵ ۹	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع
173	۲۱ دیسمبر سنة ۱۰ ۱۹۸	الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق تنازع
277	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۱۱	الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق منازعةً تنف ذ
εε.	۱ مارس سنة ۱۹۸۲ ۱۲	الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق تنازع
333	۳ مایو سنة ۱۹۸۲ ۱۳	الدعوى رقم ١١ لسنة } ق تنازعً
٤o.	۲۱ يونية سنة ۱۹۸٦ ا	الدعوى رقم ١ لسنة } ق تنازع

رقم الايداع ٢٨١٥/٧٨

تصنتويت الاخطساء

			رقم
الصممواب	the l	السطر	الصفحة
تيمذف	٠ ف	٦	.71
المتى	المثى	77	77
المآم	المفام	40	73
وّجاز	وجاز	1.	0)
بحيث	بحث	۲۸	οį
. مصطفی	مصطى	۲	٥٨
فيسبيل حماية الحريات	في سبيل الحريات	٨٧	7.7
بمحكمة	لحكمة	11	٧٨
فيسه	فليه	11	٩.
منتفية	ملقضيه	44.	11
المادة	المدة	4.1	٠٠٠ 🐧
ا و	9	11	1.1
او	9	40	111
ما اتصل	اتصل	. ا	110
منها بطريقة رفع الدعوى	عنها برفع اللعوي	**	11.
تحذف	ومقابل تعويض	37	147
واولاد	والاولاد	٦	117
ا و	j	18	104
او	3	١.	۱۵۷
الخاصة	الخاضة	.۲۲	171
وترتبت	وترتيبته	11	177
ِ و ا ثرت	وأثرت	٠٢,	177
أو	ig ⁱ	١.	19.
المدعين	المدعيين	17	111
.ينصرف	يتصرف	77	117
وحيث	وحيت	٤	7.7
المناسبة	المتاسبة	٥	317
المباشر	المباشرة	40	111
حملتها	حلتها	77	410
قرص	آثر ض	40	411
بهذه	بهسده	37	777
دستوريته	دسنوريته	77	407
الدستورية	الدوستورية	٠ ١٤,,	377
جميعاد	َ بِمِياد	79	377
المادة	للمادة	18	444
البحث	البحثة	٩	የ እዩ
لاينصرف	لا يىصرف	77	የ ለዩ

	18. 27 35 (18		رقم
الصـــبواب	الخيا	السطر	الصفحة
تبعة	تبعه	1	FA7 .
عاتقه	عاتقة	٣	FAT.
ئ وا	ايه	- ξ	FA7.
صحته	. صحة	77,	777
تحذف	•	14	787
عليه بقولها	علمه بقواها	77	78 A
. الدستور	ثلدستور	۸۲.	307
والمداولة	والمدالة	70	77.7
الحكم بعدم قبول الدعوي	-	.17	778
ومخاصمة	متخاصيمة	.1.1.	440
يحذف	مكرر	10	የ 1አ
ممین مت <i>ی</i> کا <i>ن</i>	ممین کان	٦	113
قائما على غير أسل <i>س</i>	قائما على أسباس	٣	7,73
لرخصة	لرحصة	Х.	٤٣٠
وتنص	وينص	22	277
المطروحتين	المطروحتم	17	171
قيهما	فيهآ	17.	577
جِلسة	حلسة	11	133
بألفصل	بالفصل	37.	433
رنىها	رفها	٥٧.	111
جبالي	جيال ي	17	ξοξ
غيره	سيره	١	801
· 1 /1:	1/٣	17	808
1/4	۲/۳	40	Yes
جميعها	جميعا	1.	٤٦.
الرقابة الدستورية	الرقابة	10	173
اللستور	الدستورية	44	173
٦/٠٠	<i>o</i> /o.	77	470
التلبئس	التلمس	۲.	173
۲/۷	1/Y	41	173
A3\%	A3	. 1	{Yo
17	77	40	140
70 7	707	18	£AA.
يضعة	يصنعه	.44	ξ¥λ
٤/٢٩ ص ١٩٥		77	143
197	110	11	27.3
٤/٢٣	7/17	18	343
4/81	1/21	11414	
۲/۸	٨	٣	0.7



دار الهنا للطباعة ت: ٧٦٦٣٢٧